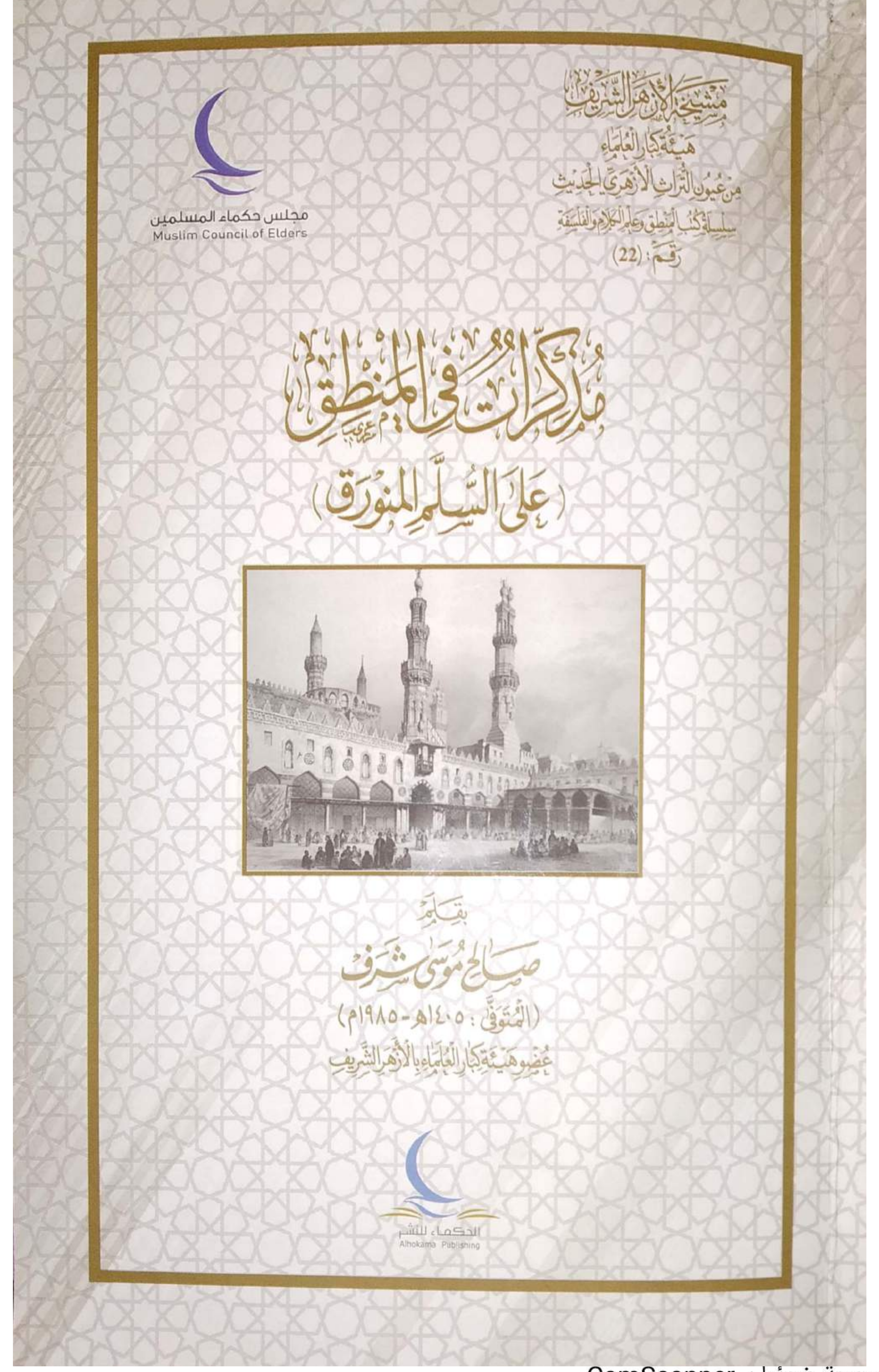



مشيخة الأزهر الشريف

هيئة كبار العلماء

من عيون التراث الأزهري الحديث

سلسلة كتب المنطق وعلم الكلام والفلسفة

رقم: (22)



مجلس حكماء المسلمين

Muslim Council of Elders


# مذكرات في المنطق

## (على السلم المنورق)


بقلم

صالح موسى شرف

(المتوفى: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)

عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف



الحكماء للنشر

Alhokama Publishing



محمود زكريا
الأزهرى




مذكرات في المنطق
(على السلم المنورق)




# مذكرات في المنطق

## (على السلم المنورق)

بقلم
صالح موسى شرف
(المتوفى: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)
عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف



# الفِهرِسُ الإجمَالِيّ

# طَلِيعَةُ الكِتَابِ

يُعَدُّ علمُ المنطقِ أحدَ أبرَزِ العلومِ العقليَّةِ التي أَوْلاها علماءُ الأزهرِ الشريفِ كثيرًا من عِنايتِهم تأليفًا وتدريسًا، ونظرةٌ عَجْلَى في أسماءِ المصنَّفاتِ المقروءةِ في الأزهرِ المعمورِ جامعًا وجامعةً، وأسماءِ مؤلَّفاتِ علماءِ الأزهرِ -خصوصًا من المتأخِّرينَ- تُنبئُ بهذه العنايةِ الكبيرةِ.

وكان مِن أولئكَ الأعلامِ الذين أسهَمُوا بالتأليفِ في هذا الفنِّ: **العلَّامةُ الأستاذُ الشيخُ صالح مُوسَى شَرَف**، المتوفَّى سنة: ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، عضوُ جماعةِ كبارِ العلماءِ، وأحدُ أبرَزِ علماءِ المعقولِ بالأزهرِ الشريفِ؛ فله فيه وفي علمِ الكلامِ عِدَّةُ مؤلَّفاتٍ قيِّمةٍ، تلقَّاها العلماءُ والطلَّابُ بالقَبولِ العظيمِ.

- وكان من مؤلَّفاته مذكِّرةٌ منطقيَّةٌ بديعةٌ مُحرَّرةٌ، وَضَعَها الشيخُ لطلبةِ السنةِ الأولى من القِسمِ العالي للدِّراساتِ الإسلاميَّةِ بالأزهرِ الشريفِ؛ تسهيلًا وتقريبًا لأحدِ أهمِّ مُختصراتِ فنِّ المنطقِ عند المتأخرينَ[1]، وهو «**السُّلَّم المُنَوْرَق**» للعلاَّمةِ عبدِ الرحمنِ بنِ محمدٍ الأخضريِّ، المتوفَّى سنة: ٩٨٣هـ، رحمه الله تعالى.

وقد طُبِعت المذكِّرةُ بعنوانِ: «**مذكِّراتٌ في المَنطقِ**»[2] بمكتبةِ خدمةِ الطلبةِ

(١) وهذا التسهيلُ سُنةٌ كريمةٌ مَشَى عليها شيوخُنا بالأزهرِ قديمًا وحديثًا، وذلك بصياغةِ مباحثِ الكتبِ المؤلَّفةِ بلُغةٍ دقيقةٍ تصعُبُ على الطلابِ، بلُغةٍ مفهومةٍ تقرِّبُ بعيدَ العباراتِ، وتسهِّلُ صِعابَ المسائلِ، ولهم رَضِيَ اللهُ عَنهُم مؤلَّفاتٌ في شتَّى الفنونِ على هذا النَّمَطِ.

(٢) ننبِّه إلى أن للمؤلفِ مذكِّرةً بالعنوانِ نفسِه، ولكن على «تهذيب المنطق» للسعدِ التفتازانيِّ، = = فلا تشتبهُ عليك بكتابِنا هذا.

الجامعيِّينَ بالقاهرةِ، وليس عليها تاريخُ طبعٍ، وجاءت في (١٤٤) صفحةً مِن القِطعِ الصغيرِ، وفي آخرِها نماذجُ لبعضِ الأسئلةِ الاسترشاديَّةِ وبعضِ التمارينِ على مسائلِ المنطقِ، ثم فهرسُ الموضوعاتِ، وصفحتانِ لتصويبِ بعضِ الأخطاءِ الواقعةِ في الطبعةِ.

هذا؛ وفي إطارِ الجُهودِ المبذولةِ في نشرِ ذخائرِ تُراثِ علمائِنا الأزهريِّينَ الكِبارِ؛ رأينا تلك المذكِّرةَ النافعةَ ممَّا ينبغي إعادةُ إخراجِه بعدَ خدمتِها الخِدمةَ اللائقةَ بها؛ بإقامةِ نصِّها، وتصحيحِها، وتدقيقِها، والتعليقِ عليها؛ ليُفيدَ منها الباحثونَ والدَّارسونَ المُعاصرونَ، كما استفادَ منها وتخرَّجَ عليها طلابُ الشيخِ في حياتِه، ومنهم شيوخٌ كبارٌ مُحقِّقون، رَحِمَ الله مَن مات منهم، وبارَكَ في أعمارِ مَن عاشَ منهم في عافيةٍ وخيرٍ!

ومنهجُنا في إخراجِ الكتابِ وغيرِه من الكتُبِ هو منهجُ المدرسةِ الأزهريَّةِ في التحقيقِ وخدمةِ النصوصِ، والتي أرسى دعائمَها كبارُ المحقِّقينَ، مِن أمثالِ الأساتذةِ العِظامِ: نصر الهُوريني، وأحمد شاكر، ومحمد علي النَّجَّار، والسيِّد أحمد صقر، ومَن إليهم مِن فُحولِ المُحقِّقين من علماءِ الأزهرِ المعمورِ.

وأهمُّ معالمِ هذه المدرسةِ عندَ شيوخِها باختصارٍ: الاعتناءُ التامُّ بإقامةِ نصِّ الكتابِ المحقَّقِ، مع الاقتصادِ في التعليقِ على النصِّ؛ فيُعلَّقُ على تصحيحِ كلمةٍ، وكشفِ مُشكِلٍ، وإيرادِ فائدةٍ يُحتاج إليها، بحيثُ لا نُثقِلُ حواشيَ التعليقِ بما يشوِّشُ على القارئِ ويَصرِفُه عن مُتابَعةِ قراءةِ النصِّ المحقَّقِ.

واللهَ تعالى نسألُ بلوغَ ما نرجُوه ونؤمِّلُه في خدمةِ تراثِ علماءِ الأزهرِ، والحمدُ لله أولًا وآخِرًا.

الباحثون بمكتب إحياء التراث الإسلامي
بمشيخة الأزهر الشريف
في يوم الأحد: ١٨ ربيع الآخر ١٤٤١ هـ
١٥ ديسمبر ٢٠١٩ م

❊ ❊ ❊

# ملامحُ مِن سِيرةِ المؤلِّفِ (*)

* صالح موسى حسن أحمد شرف.

* ولد في ١٤ المُحرَّم ١٣١٢هـ/ ١٨ يوليو ١٨٩٤م بقرية «بني عدي» مركز منفلوط- محافظة أسيوط.

* حفِظ القُرآن الكريم في قريته، ثمَّ توجَّه في ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م إلى

---

(*) اعتمدنا في كتابة هذه النُّبذة على بعض هذه المصادر الآتية التي نوردها بالترتيب حسب تاريخ صُدورها:

أ- «من أعلام الأزهر: الشَّيخ صالح موسى شرف» للأمانة العامَّة لمجمَع البُحوث الإسلامية: مقال منشور في مجلَّة «الأزهر» المجلَّد (٥٧) الجُزء (٧) رجب ١٤٠٥هـ/ مارس، أبريل ١٩٨٥م (الصَّفَحات ١١٣٢ - ١١٣٥)

ب- «الشَّيخ صالح شرف» لمُحمَّد عبد المُنعم خفاجي (ت. ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م) مقال منشور بنفس المجلَّد والجُزء السَّابقَين (الصَّفَحتان ١١٣٦، ١١٣٧)

ج- جريدة «الأخبار» العدد (١١٣١٥) الجُمعة ٧ المحرَّم ١٤٠٩هـ/ ١٩ أغسطس ١٩٨٨م.

د- «ذَيل الأعلام» لأحمد العَلاونة: ٢/ ٨٨، ٨٩ (دار المنارة بجدَّة- الطَّبعة الأُولى: ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م)

هـ- «فضيلة الشَّيخ صالح موسى شرف: حياته وفكره» لبكر إسماعيل الكوسوفي (مؤسَّسة ألبا پرس: الطَّبعة الأُولى: ٢٠٠٣م).

و- ترجمة المُترجَم على موقع «ذاكرة الأزهر» الإلكتروني:

http://alazharmemory.eg/sheikhs/characterdetails.aspx?id=898

ز- «تتِمَّة الأعلام» لمُحمَّد خَير رمضان يوسف: ٤/ ١٩٠ (دار الوفاق للدِّراسات والنَّشر بعدن- الطَّبعة الرَّابعة الموسَّعة: ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م)

القاهرة للدِّراسة في الأزهر، فحصل فيه على الشَّهادتَين الابتدائية، ثمَّ الثانوية في ١٣٣٥هـ/ ١٩١٧م، وختم دراسته بالحُصول على العالِمية في ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٤م، وعُيِّن بعدها إمامًا ومدِّرسًا وخطيبًا في مسجد بمركز بني مَزار- مديرية المنيا، ثم نُقِل إلى المسجد الكبير بأسيوط في جُمادى الآخرة ١٣٤٤هـ/ يناير ١٩٢٦م.

* عُيِّن مدرِّسًا بمعهد أسيوط في ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م، ثمَّ بمعهد الزقازيق في ١٣٥٠هـ/ ١٩٣١م، وعاد إلى معهد أسيوط في نفس العام، وظلَّ به إلى ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م حيث نُقِل لكلِّية أُصول الدِّين مُدرِّسًا، وظلَّ بها حتَّى ١٣٦٣هـ/ ١٩٤٤م حيث نُدِب وكيلًا لمعهد الإسكندرية لمُدَّة سنة عاد بعدها إلى الكُلِّية.

* في ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م عُيِّن عضوًا بهَيئة كبار العُلَماء، وفي ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م عُيِّن شيخًا لرواق الصَّعايدة، وبهذا صار شيخ عُلماء الصَّعيد والمالكية في مصر.

* عُيِّن في ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م سكرتيرًا عامًّا للأزهر والمعاهد الدِّينية، وظلَّ به حتَّى أُحيل إلى التَّقاعُد في ١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م.

* عُيِّن بعد تقاعُده عضوًا بمجمع البُحوث الإسلامية، ومُستشارًا بجامعة الإمام محمد بن علي السَّنوسي الإسلامية- مع مواظبته على التَّدريس بجامعة الأزهر في القاهرة وأسيوط.

* انتقل إلى رحمة الله يوم الاثنَين: ٢٢ ربيع الآخر ١٤٠٥هـ/ ١٤ يناير ١٩٨٥م بالقاهرة، ودُفِن بقريته.

# [مقدمة المؤلف]

## بيانُ الحاجةِ إلى المنطقِ

علمُ المنطقِ هو ميزانُ العلومِ ومعيارُها؛ فهو يَهدِي العقلَ إذا أخطأ في الفكْرِ، ويُنيرُ له الطَّريقَ إلى كيفيَّةِ تصوُّرِ الأشياءِ؛ ليعلَمَ حقيقتَها، وإلى الإذعانِ بالقولِ الحقِّ؛ ليَطمَئنَّ إليه عن رضًا وقبولٍ.

وفي الواقعِ إنَّه علمٌ يَحتاجُ إليه كلُّ مفكِّرٍ وباحثٍ يريدُ أنْ يصلَ إلى علْمِ المجهولِ، فالحاجةُ إليه ماسةٌ، خصوصًا بعد أنْ كثُرتِ الفرقُ الضَّالةُ وانتشرَ الملحِدونَ في الأرضِ.

نعم، كانَ المسلمونَ في الصَّدرِ الأولِ في غنًى عن هذا الفنِّ؛ لأنَّهم كانوا يأخذون العقيدةَ من كتابِ اللهِ وسنَّةِ رسولِه بحُكمِ معرفتِهم بأساليبِ اللُّغةِ العربيَّةِ، ولكن لما كثُرتِ الفتوحاتُ الإسلاميَّةُ ودخلَ في الدِّينِ الإسلاميِّ كثيرٌ من أهلِ الدِّياناتِ الباطلةِ، مثلُ المجوسِ، واليهودِ الذينَ حرَّفوا الكتبَ السَّماويَّةَ؛ صاروا يُثيرون الشُّبهَ والشُّكوكَ حولَ هذا الدِّينِ، وكثيرٌ من هؤلاء لم يعتنقوا هذا الدِّينَ طواعيَةً وعن عقيدة بحَقِّيَّتِه؛ فاتَّخذُوا الإسلامَ الظَّاهِريَّ سِتارًا لأغراضِهم الخبيثةَ كيْ يقضوا على هذا الدِّينِ، وهيهاتَ لهم ذلك؛ لأنَّ هذا الدِّينَ خالدٌ وباقٍ حتى تقوم الساعة؛ بَيْدَ أنَّ واجبَ طالبِ العلْمِ أنْ يَدرُسَ مذاهبَ الفِرقِ الضَّالةِ التي انتشرتْ بعدَ الفتوحاتِ الإسلاميَّةِ ليتمكَّنَ من الدِّفاعِ عن الدِّينِ الإسلاميِّ بالحُجَّةِ والبراهينِ، ولا يمكِّنُه من ذلك إلا معرِفَتُه بهذا الفنِّ الذي يُنيرُ له طريقَ الحجَّةِ

والقياسِ، وقد يكون الخَصْمُ ملحدًا لا يعترفُ بالإلهِ ولا يدينُ بدينٍ، فلا يفيدُ في إقناعِه أنْ تقولَ له: قال اللهُ، أو قال الرَّسولُ؛ لأنَّه لا يعترِفُ -أصلًا- بذلك، بلِ الذي يفيدُ في إقناعِه هو إقامةُ الحجَّةِ والبُرهانِ عن طريقِ العقلِ، والطَّريقُ لذلك أمران:

**الأَوَّلُ**: أنْ تجعلَ خصمَكَ يُقيمُ الدَّليلَ على دعواهُ، ثمَّ تردَّ على كلِّ مقدِّمةٍ حتى تنقُضَها، وإلى هذا الطَّريقِ يشيرُ قوله تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِۚ قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ٦٤﴾ [النمل: ٦٤].

**والطَّريقُ الثَّاني**: أنْ تقيمَ الدَّليلَ على دعواكَ ثمَّ تنقضَ كلَّ شبهةٍ تردُ عليه أو على مقدِّماتِه بالعقلِ والمنطقِ، وإلى ذلك يشيرُ قوله تعالى: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾ [الأنبياء: ٢٢].

وبعدُ، فقد بانَ لك الحاجةُ إلى هذا الفنِّ وأنَّ مَنْ لا منطقَ له لا علْمَ عندَه[1]، وقد شبَّهَ المصنِّفُ المنطقَ بعلْمِ النَّحوِ، فكما أنَّ النَّحوَ يحفظُ اللِّسانَ عنِ الخطأِ في الكلامِ، فكذلك المنطقُ يعصِمُ الجَنانَ، -أي: العقل- عن الخطأِ في الفكْرِ، ولهذا قال في السُّلَّمِ:

**وبَعدُ فالمنطقُ للجَنانِ نسبَتُه كالنَّحوِ للِّسانِ**

**فيعصِمُ الأفكارَ عن غَيِّ الخَطا وعن دقيقِ الفَهْمِ يكشفُ الغِطا**

أي: أنَّ المنطقَ يحفظُ العقلَ عن أنْ يُخطِئ في الفكْرِ، والفكْرُ: ترتيبُ أمورٍ

(١) قال الغزاليُّ «المستصفَى»:١/ ١٠: «وليستْ هذه المقدِّمةُ [يعني: مقدِّمةَ الحد والبرهانِ] من جملةِ علْمِ الأصولِ ولا من مقدِّماتِه الخاصَّةِ به، بل هي مقدِّمةُ العلومِ كلِّها، ومن لا يحيطُ بها فلا ثقةَ له بعلومِه أصلًا».

معلومَةٍ ليُتَوصَّلَ بها إلى المجهولِ.

فإذا كنتَ تجهلُ «الإنسانَ» وتعرفُ «الحيوانَ النَّاطقَ»، فيُقَالُ لك: حقيقةُ «الإنسانِ» التي تجهلُها هي: «الحيوانُ النَّاطقُ»، وبترتيبِ الأمورِ المعلومَةِ وهي: «الحيوانُ والنَّاطقُ» تتوصلُ إلى معرفةِ حقيقةِ «الإنسانِ».

والمنطقُ هنا يعرِّفُك أنَّك تقدمُ «الحيوانَ» الذي هو أعمُّ على «النَّاطقِ» الذي هو أخصُّ كما سيأتي، وهذا التَّرتيبُ قد يقعُ فيه الخطأُ بأنْ تقدِّمَ الأخصَّ على الأعمِّ، فالمنطقُ يعصِمُ العقلَ عن هذا الخطأِ، وكذا يُقالُ في القياسِ فإذا ادَّعيتَ أنَّ «العالمَ حادثٌ» ونازعَك فيه منازعٌ فتقول له: «العالمُ متغيرٌ، وكلُّ متغيِّرٍ حادثٌ»، فقد رتَّبتَ الأمورَ المعلومةَ وهي: «العالمُ متغيِّرٌ، وكلُّ متغيِّرٍ حادثٌ» لتصلَ بذلك إلى إقناعِه بأنَّ «العالَم حادثٌ»، والمنطقُ -كما يأتي- يعرِّفُك بأن تقدِّمَ الصغرى على الكبرى فيحفظُ عقلَك عنِ الخطأِ في هذا التَّرتيبِ.

هذا ولا بُدَّ في هذه العصمَةِ أنْ تراعيَ قواعدَ المنطقِ، فقد يكونُ الإنسانُ عالمًا بالمنطقِ ولكنَّه قد يسهُوَ عن مراعاةِ هذه القواعدِ عند التَّطبِيقِ، فالذي يعصِمُ هو مراعاةُ قواعدِه لا نفسُها، وممَّا يُحكى أنَّ ابن عرفَةَ كان أعلَمَ أهلِ زمانِه بفقهِ المالكيَّةِ، ذهَبَ ليحُجَّ بيتَ اللهِ، ولمَّا دخلَ المسجدَ الحرامَ شرعَ أوَّلًا في تحيَّةِ المسجدِ ثمَّ طافَ، فجاءَه شخصٌ وقالَ له: تحيةُ مسجدِنا الطَّوافُ يا طويلَ الآذانِ، فقال له: صدقتَ.

فهذا العالِمُ الفقيهُ لم يحفظْهُ فقهُه عنِ الخطأِ لأنَّه لم يكنْ في ذلك الوقتِ متنبِّهًا لهذا الفقهِ ولا مراعيًا له، ومن هذا تعلَمُ أنَّ الذي يعصمُ هو مراعاةُ المنطقِ عند التطبيقِ.

# حُكْمُ الاشتغالِ بهذا الفنِّ

بعدَ أنْ بانَ لك ممَّا تقدَّمَ مسيسُ الحاجةِ إلى المنطقِ، فالخلافُ في جوازِ الاشتغالِ به وعدمِه غيرُ ذي موضوعٍ، وكيف يَقولُ قائلٌ بحرمتِه مع أنَّه ميزانُ العقولِ ومعيارُ العلومِ، وقد ألَّفَ فيه أكابرُ العلماءِ وقرَّرَ الأزهرُ دراستَه من زمنٍ بعيدٍ؟! نعم، لا نقولُ إنَّه واجبٌ عينيٌّ على كلِّ مكلَّفٍ بل هو لمن يقفُ موقفَ الدِّفاعِ عن الدِّينِ لردِّ شبهِ الضَّالينَ والملحدينَ.

* * *

# مبادئُ علْمِ المنطقِ

جرتْ عادةُ المؤلِفِين أنْ يذكُروا قبْلَ الشُّروعِ في الفنِّ مبادئَ هذا الفنِّ الذي يريدونَ الكلامَ عنه؛ ليكونَ طالبُه على بصيرةٍ كاملةٍ، فإنَّه إذا لم يعرِفْ موضوعَه وتعريفَه كان جاهلاً، وإنْ لم يعرف غايتَه وفائدتَه كان شروعُه فيه عبثًا.

ومبادئُ كلِّ فنٍّ عشرةٌ، هي: الموضوعُ، والحدُّ، والثَّمرةُ، وفضلُه، ونسبتهُ، والواضعُ، واسمُ الفنِّ، واستمدادُه، ومسائلُه، وحكمُ الشَّارعِ فيه، ونكتفي بذكرِ حدِّ المنطقِ، وموضوعِه، وثمرتِه، فنقولُ:

- **تعريفُ المنطقِ:**

هو: علْمٌ يُبحَثُ فيه عنِ المعلوماتِ التَّصوُّريَّةِ والتَّصديقيَّةِ من حيثُ إنَّ كلًّا منهما يُوصِّلُ إلى مجهولٍ، فالمعلُوماتُ التَّصوُّريَّةُ تُوصِّلُ إلى مجهولٍ تصوُّريٍّ، والمعلوماتُ التَّصديقيَّةُ تُوصِّلُ إلى مجهولٍ تصديقيٍّ، والمعلوماتُ التَّصوُّريَّةُ هي: التَّعريفُ الذي يوصلُ إلى معرفَةِ المعرَّفِ الذي كانَ مجهولًا، والمعلوماتُ التَّصديقيَّةُ هي: القياسُ الذي يُوصِّلُ إلى معرفةِ النَّتيجَةِ التي كانت مجهولَةً.

**مثالُ المعلوماتِ التَّصوُّريَّةِ:** «الحيوانُ والنَّاطقُ» المعلومانِ، فإذا رتبتهما بتقديمِ الأعمِّ الذي هو: «الحيوانُ» على الأخصِّ الذي هو: «النَّاطقُ» يوصلك ذلك إلى حقيقةِ «الإنسانِ» التي كنتَ تجهلُها، فيُقالُ لك: «الإنسان» هو: «الحيوانُ النَّاطقُ» أي: حقيقةُ الإنسانِ التي لا تعرِفُها هي عِبارةٌ عن: «الحيوانِ النَّاطقِ».

**والمعلوماتُ التَّصديقيَّةُ** مثلَ: «العالمُ متغيِّر، وكلُّ متغيِّرٍ حادثٌ» فهاتانِ مقدِّمتانِ إذا رتبتَها على هذا النَّحوِ تصلُ إلى معرفَةِ النَّتيجةِ وهي: «العالَمُ حادثٌ».

وهذه الأمورُ معلومةٌ من التَّصوُّراتِ والتَّصديقاتِ وترتيبُها الذي ستعرفُه في المنطقِ يسمى: الفكْرَ.

- **موضوعُ علْمِ المنطقِ:**

**هو:** هذه المعلوماتُ التَّصوُّريَّةُ والتَّصديقيَّةُ من حيث إنها تُوصِّلُ إلى المجهولِ.

- **ثمرةُ هذا الفنِّ وغايتُه:**

**هي:** حفظُ العقلِ عن الخطأِ في الفكْرِ بعْدَ مراعاةِ قواعدِ المنطقِ والانتباهِ إليها كما سبقَ، وقد ذكرَ المصنِّفُ الغايةَ من تعلُّمِ المنطقِ حينما قال:

**وبعْدُ فالمنطقُ للجَنَانِ ... نِسبتُه كالنَّحوِ لِلِّسانِ**

* * *

## مباحثُ هذا الفنِّ

علْمُ المنطقِ يُبحثُ فيه عن مقصِدَينِ، ولكلٍّ منهما مبادئُ قريبةٌ وبعيدةٌ، فالمقصِدان هما:

- **التَّعريفُ ويسمى**: القولَ الشَّارحَ.
- والقياسُ.

**والأوَّلُ هو**: المعلومُ التَّصوُّريُّ، والثَّاني هو: المعلومُ التَّصديقيُّ.

**[المبادئُ القريبةُ والبعيدةُ للمقصِدَينِ]**

**ومبادئُ التَّعريفِ القريبةُ هي**: البحثُ عنِ الكلِّيَّاتِ الخمسِ التي هي: الجنسُ – النَّوعُ – الخاصَّةُ – العَرَضُ العامُّ، وكانت قريبةً لأنَّ التَّعريفَ يتركَّبُ منها كما سيأتي فهي أجزاؤه.

**والمبادئُ البعيدةُ للقولِ الشَّارحِ هي**: الدَّلالةُ وأقسامُها واللَّفظُ وأقسامُه؛ لأنَّ اللَّفظَ من حيثُ دلالتُه محتاجٌ إليه في التَّعبيرِ عن المعاني، والمعلوماتُ المذكورةُ لا يمكنُ الوصولُ إليها إلا باللَّفظِ.

**أما مبادئُ القياسِ القريبةُ فهي**: القضايا وأحكامُها، وكانت قريبةً لتركُّبِ القياسِ منها فهي أجزاؤُه.

**والمبادئُ البعيدةُ للقياسِ هي**: تقسيمُ القضيَّةِ إلى أقسامِها الكثيرةِ كما سيأتي.

**فتحصَّلَ أنَّ جملةَ المبحوثِ عنه في هذا الفنِّ ستَّةُ أشياءٍ:**

**المعلومُ التَّصوُّريُّ الذي هو:** «التَّعريفُ – الكلِّيَّاتُ الخمسُ – الدَّلالةُ واللَّفظُ».

**المعلومُ التَّصديقيُّ الذي هو:** «القياسُ – القضايا – أقسام القضايا».

وترتيبُها في الذِّكرِ يكونَ أوَّلًا بذكرِ المبادئِ للتَّعريفِ، ثمَّ التَّعريفِ، ثمَّ مبادئُ القياسِ، ثمَّ القياسِ.

**هذا ولمَّا كانت فائدةُ هذا الفنِّ هي:** عصمةُ العقلِ عن الخطأِ في **الفكْرِ** الذي هو: ترتيبُ المعلوماتِ التَّصوُّريَّةِ والتَّصديقيَّةِ استدعى ذلك أوَّلًا تقسيمَ العلْمِ إلى: «تصوُّرٍ وتصديقٍ».

* * *

# أنواعُ العلْمِ الحادثِ

**للعلْمِ إطلاقاتٌ ثلاثةٌ:**

- يطلقُ على الملَكَةِ.
- وعلى المسائلِ.
- وعلى الإدراكِ المطلَقِ؛ أعمُّ من أنْ يكونَ إدراكًا لمفردٍ أو لنسبةٍ تامةٍ خبريَّةٍ.

**والمرادُ هنا في التَّقسيمِ:** العلْمُ بمعنى الإدراكِ المطلقِ، فالعلْمُ هنا معناه: مطلقُ الإدراكِ، وينقسمُ إلى أربعةِ أقسامٍ: تصوُّرٌ وتصديقٌ، وكلٌّ منهما إمَّا ضروريٌّ وإمَّا نظريٌّ، والمنقسمُ إلى هذه الأقسامِ هو: العلْمُ الحادثُ الذي هو علْمُنا، أمَّا علْمُ اللهِ القديمِ فلا ينقسِمُ إلى هذه الأقسامِ؛ لأنَّه لا يوصفُ بالتَّصوُّرِ ولا التَّصديقِ اللَّذينِ هما إدراكٌ؛ لأنَّ الإدراكَ معناه: وصولُ النَّفسِ إلى المعنى حتى تنطبعَ فيها صورةُ المعلوماتِ، وذلك محالٌ على اللهِ تعالى[1].

كذلك لا يصحُّ أنْ يكونَ علْمُه تعالى ضروريًّا ولا نظريًّا؛ لأنَّ الضَّروريَّ هو: الذي لا يتوقَّفُ على نظرٍ واستدلالٍ، وهذا المعنى وإنْ كانَ صحيحًا في علمِه تعالى لأنَّه لا يتوقَّفُ على شيءٍ من ذلك، إلا أنَّ الضَّروريَّ يوهِمُ معنًى

(١) حتى وإنْ أريدَ بالإدراكِ معنًى صحيحٌ بأنْ يُرادَ بالتَّصوُّرِ علمُه بالمفرداتِ كعلمِه بذاتِ زيدٍ، وبالتَّصديقِ علمُه بوقوعِ نسبةِ القيامِ لزيدٍ -مثلًا-، فإنَّ في ذلك إيهامًا بأنَّه جسمٌ وله نفسٌ تنطبعُ فيها صورُ المعلوماتِ كما أفادَه الملَّويُّ في «شرح السُّلَّمِ»: ٢١، والصَّبانُ في «حاشيته على شرح السُّلَّمِ»: ٤٣.

آخرَ وهو: ما اقتضته الضَّرورةُ، وهذا محالٌ في حقِّه تعالى، ولا يوصفُ علْمُه -أيضًا- بالنَّظريِّ لأنَّه يقتضي سبْقَ علْمِه بشيءٍ منَ النَظَرِ والاستدلالِ فيكونُ حادثًا، وهو محالٌ على علْمِه تعالى، فتحصَّلَ من ذلك أنَّ هذه الأقسامَ الأربعةَ للعلْمِ الحادثِ، ولذا قالَ المصنِّفُ: «أنواعُ العلْمِ الحادثِ»[1].

- **تعريفُ التَّصوُّرِ:**

**قبلَ الكلامِ على تعريفِ التَّصوُّرِ نبيِّنُ الأمورَ التي يصحُّ إدراكُها وهي سبعةٌ:**

الموضوعُ وحدَه – المحمولُ وحدَه – هما معًا بدونِ نسبةٍ – النِّسبةُ التَّقييديَّةُ النِّسبةُ الكلاميَّةُ إنشائيَّةً أو خبريَّةً – النِّسبةُ الخارجيَّةُ التي لا إذعانَ فيها – النِّسبةُ الخارجيَّةُ التي فيها إذعانٌ.

- فإدراكُ الموضوعِ وحدَه تصوُّرٌ، مثلَ: إدراكِ «محمَّدٍ».

- وإدراكُ المحمولِ وحدَه تصوُّرٌ.

- وإدراكُهما من غيرِ نسبةٍ بأنْ تفهمَ «محمَّدًا والعلْمَ» من غيرِ ربطٍ بينهما تصوُّرٌ.

- وإدراكُ النِّسبةِ التَّقييديَّةِ التي هي بينَ الموصوفِ والصِّفةِ أو بين المضافِ والمضافِ إليه: تصوُّرٌ، مثلَ: «رجلٌ عالِمٌ – ومحمَّدُ بن عليٍّ».

- وإدراكُ النِّسبةِ الكلاميَّةِ التي هي ربطُ المحمولِ بالموضوعِ من غيرِ وقوعٍ في الخارجِ أو عدمِه: تصوُّرٌ، وهذه تشملُ:

(١) في «متن السُّلَّمِ»: ٦.

**الإنشائيَّةَ** مثل: «صَلِّ، وصُمْ، ولا تحزَنْ».

والخبريَّةَ التي لا وقوعَ فيها، مثلَ: إثباتِ العلْمِ لمحمَّدٍ أو نفيهِ عنه، من غيرِ أنْ تقصدَ حصوله له حقيقةً أو عدمَ حصولِه.

- وإدراكُ النِّسبةِ الخارجيَّةِ من غيرِ إذعانٍ بأنْ يكونَ المتكلِّمُ شاكًّا أو واهمًا تصوُّرٌ، مثلَ: أنْ يقولَ القائلُ: «سافرَ محمَّدٌ» وهو غيرُ مذعنٍ لذلك بل كان شاكًّا أو متوهمًا.

**فالتَّصوُّرُ** هو: إدراكُ ما عدا النِّسبةَ الخارجيَّةَ التي فيها إذعانٌ فيشملُ ستَّ صورٍ ممَّا ذَكرناه لك، ولنوضِّحَ الفرقَ بين النِّسبةِ الكلاميِّةِ الخبريَّةِ والنِّسبةِ الخارجيَّةِ بمثالٍ: إذا أرادَ شخصٌ أنْ يتزوجَ بفتاةٍ ثمَ قدمَ لها ما يسمَّى «بالشَّبكَةِ» فقد حصلَ ارتباطٌ بالكلامِ بينهما ولكن لم يحصلْ فعلاً وقوعُ الزَّواجِ بينهما، فتقديمُ «الشَّبكَةِ» المذكورة للزَّوجةِ يشبهُ النِّسبةَ الكلاميَّةَ التي لا وقوعَ لها في الخارجِ، وحصولُ العقْدِ بين الزَّوجينِ يشبهِ النِّسبةَ الخارجيَّةَ التي لها وقوعٌ في الخارجِ.

إذا علمتَ أنَّ التَّصوُّرَ شاملٌ للأقسامِ السِّتَّةِ تعلمُ أنَّ قولَ السُّلَّمِ في تعريفِ التَّصوُّرِ (إدراكُ مفردٍ تصورًا عُلِم) فيه قصور لأنَّه لا يشملُ إلا قسمَين فقط هما: تصوُّرُ الموضوعِ وحدَه أو تصوُّرُ المحمولِ وحدَه، وقد أجابَ بعضُ المؤلِّفين[1] هنا عنه بأنَّ مرادَه بالمفردِ ما ليسَ نسبةً خارجيَّةً فيها إذعانٌ، وعلى ذلك يشملُ السِّتَّةَ، ولكن هذا التَّأويلُ بعيدٌ، ولو سلكَ مسلكَ السَّعدِ في تعريفِ التَّصديقِ أوَّلًا ثم التَّصوُّرِ ثانيًا لسلِمَ من هذا التَّقصيرِ، فقد قال السَّعدُ: التَّصديقُ هو الإذعانُ

(١) وهو الباجوري في «حاشيته على السُّلَّمِ»: ٢٨.

بالنِّسبةِ – ومرادُه بالنِّسبةِ النِّسبةُ الخارجيَّةُ – والتَّصورُ ما عدا ذلك[١]، وقد لاحظَ السَّعدُ تقديمَ التَّصديقِ لأنَّ تعريفَه ثُبوتيٌ لا نفيَ فيه، والتَّصوُّرُ في تعريفِه نفيٌ، والثُّبوتيُ يقدَّمُ على العدميِّ، ولكن ملحَظُ السُّلَّمِ في تقديمِ التَّصوُّرِ على التَّصديقِ أنَّ التَّصورَ جزءٌ من التَّصديقِ، والجزءُ مقدَّمٌ على الكلِّ طبعًا فليقدَّمُ وضعًا.

- **تعريفُ التَّصديقِ:**

**ممَّا تقدَّمَ تفهمُ تعريفَ التَّصديقِ وهو:** إدراكُ النِّسبةِ الخارجيَّةِ على وجهِ الإذعانِ، والإذعانُ معناه: التَّسليمُ والقبولُ، وليس بلازمٍ أنْ يصلَ الإذعانُ إلى درجةِ اليقينِ بل يكفي فيه الظَّنُّ، وسواءٌ أكانَ الإذعانُ مطابقًا للواقعِ أو لا، وسواءً أكانَ عن دليلٍ أم لا، فالمدارُ على الجزمِ والتَّسليمِ وقبولِ الخبرِ، فيشملُ:

- **اليقينَ** وهو: الجزمُ المطابقُ للواقعِ عن دليلٍ.
- **والظَّنَّ** وهو: إدراكُ الطَّرفِ الرَّاجحِ.
- **والتَّقليدَ** وهو: الجزمُ من غيرِ دليلٍ.
- **والجهلَ** وهو: الجزمُ الغيرُ المطابقِ للواقعِ.

فالتَّصديقُ يشملُ هذه الأربعةَ، ومن هذا تعلَمُ أنَّ التَّصديقَ غيرُ الصِّدقِ؛ لأنَّ الصِّدقَ لا بُدَّ وأنْ يكونَ مطابقًا للواقعِ والتَّصديقُ يشملُ غيرَ المطابقِ للواقعِ مثلَ الجهلِ، وإلى ما تقدَّمَ قال السُّلَّمِ في تعريفِ التَّصوُّرِ والتَّصديقِ:

**إدراكُ مفردٍ تصوُّرًا عُلِمْ ... ودَرْكُ نسبةٍ بتصديقٍ وُسِمْ**

(١) في «تهذيبِ المنطقِ والكلامِ»: ٤.

أي: إدراكُ المفردِ عُلمَ تصوُّرًا، وقد علمتَ ما فيه منَ القصورِ والإجابةَ عنه، ودَرْكُ، أي: إدراكُ نسبةٍ وُسمَ بتصديقٍ أي: عُرفَ بالتَّصديقِ، والمرادُ من النِّسبةِ في ذلك: النِّسبةُ الخارجيَّةُ التي معها إذعانٌ لأنَّها متى أطلقت تنصرفُ إلى ذلك.

ثم قال:

**وقَدِّمِ الأوَّلَ عندَ الوضعِ لأنَّه مُقدَّمٌ بالطَّبعِ**

أي: يقدَّمُ التَّصوُّرُ عندَ الوضعِ، أي: في التَّأليفِ أو التَّعليمِ لأنَّه مقدَّمٌ بالطَّبعِ، وذلك لأنَّ التَّصديقَ لا يكونُ إلا بعدَ تصوُّرِ الموضوعِ والمحمول والنِّسبةِ، فهذه الأشياءُ أجزاءٌ له أو شروطٌ لتحصيلِهِ على الخلافِ في ذلك، هذا وقد عرفتَ مسلكَ السَّعدِ في تقديمِ تعريف التَّصديقِ على التَّصوُّرِ وهو أسلمُ.

- **تعريفُ النَّظريِّ والضَّروريِّ لكلٍّ من التَّصوُّرِ والتَّصديقِ:**

قد علمتَ أنَّ كلًّا من التَّصورِ والتَّصديقِ ينقسمُ إلى ضروريٍّ ونظريٍّ، عرَّفَ بعض العلماءِ[1] النَّظريَّ بأنَّه: ما احتاجَ إلى نظرٍ واستدلالٍ، والضَّروريَّ: ما لا يحتاجُ إلى ذلك، وليس المرادُ بالاستدلالِ الذي هو القياسُ المنطقيُّ بل المرادُ أيُّ استدلالٍ كان، وكذلك المرادُ بالنَّظر أيُّ نظرٍ وبحثٍ سواءٌ أكانَ عن طريقِ التَّعريفِ المنطقيِّ أم لا، فيدخلُ في تعريفِ النَّظريِّ:

- المحتاجُ إلى القياسِ المنطقيِّ، مثلَ: «حدوثِ العالَمِ»، فإنَّه مُحتاجٌ إلى قياسٍ منطقيٍّ هو: «العالَمُ متغيِّرٌ، وكلُّ متغيِّرٍ حادثٌ».

---

(١) منهم الأخضريُّ في «شرحه على السُّلَّم»: ٢٤.

- والمحتاجُ إلى الاستقراءِ، مثلَ: لو قلتَ: «كلُّ أهليَ خيرونَ» فإنَّه يحتاجُ إلى معرفةِ كلِّ واحدٍ منهم، وهذا معنى الاستقراءِ وهو: تتبعُ الجزئيَّاتِ ليصلَ منها إلى حكْمٍ كليٍّ.

- يدخلُ -أيضًا- المحتاجُ إلى التَّمثيلِ، مثلَ: «النَّبيذُ حرامٌ» فهو نظريٌّ لاحتياجه إلى التَّمثيلِ، وهو: تشبيهُ النَّبيذِ بالخمرِ بجامعِ الإسكارِ في كلٍّ، والخمرُ حرامٌ فالنَّبيذُ حرامٌ، والاستقراءُ والتَّمثيلُ ليسا من القياسِ المنطقيِّ كما سيأتي.

**والضَّروريُّ**: ما لا يحتاجُ إلى نظرٍ واستدلالٍ بل يظهرُ ويُفهمُ بداهةً.

**الأمثلةُ للتَّصوُّرِ الضَّروريُّ**: «تصوُّرُ الحرارةِ والبرودةِ»، وللتَّصوُّرِ النَّظريِّ: «تصوُّرُ العقلِ، والنَّفسِ، والحقِّ»، فإنَّ ذلك يحتاجُ إلى تأملٍ ونظرٍ ولا يُفهمُ بداهةً.

**ومثالُ التَّصديقِ الضَّروريِّ**: «الشَّمسُ فوقَنا-الواحدُ نصفُ الاثنينِ»، والتَّصديقُ النَّظريُّ مثلَ: «التَّصديقُ بحدوثِ العالمِ»، فإنَّه يحتاجُ إلى استدلالٍ قال في السُّلَّمِ:

**والنَّظريْ: ما احتاجَ للتَّأمُّلِ وعكسُهُ هو الضَّروريُّ الجلِي**

**أي**: إنَّ النَّظريَّ من التصوُّرِ والتَّصديقِ ما احتاجَ إلى التَّأملِ، بحيثُ لا يُفهَمُ بداهةً، وعبارتُه أحسنُ من عبارةِ غيره بأنَّه: ما احتاجَ إلى نظرٍ واستدلالٍ كما عرفتَ، لأنَّ التَّأملَ أعمُّ من أنْ يكونَ على جهةِ القياسِ المنطقيِّ أو غيره بخلافِ الاستدلالِ فإنَّه ينصرفُ إلى الاستدلالِ المنطقيِّ الذي هو القياسُ، وكذلك قولُهم في النَّظرِ فإنَّه ينصرفُ إلى التَّعريفِ المنطقيِّ فكلمةُ «التَّأملِ» أشملُ.

* * *

## الموصِّلُ إلى التَّصوُّرِ أو التَّصديقِ

الأمورُ المعلومةُ التي توصِّلُ إلى فهمِ حقيقةِ الشَّيءِ وإدراكِهِ تسمَّى «قولا شارحًا» وتسمَّى «تعريفًا ومعرِّفًا» -بكسر الراء المشددة- فأنت إذا ذهبتَ إلى المعرِضِ ثمَّ أعجبك منه شيءٌ لم تفهمْه، فجاء المهندسُ وأتى لك بأشياءٍ تعرفُ كلَّ جزءٍ منها ثمَّ ركَّبَ هذه الأجزاءَ فظهرت لك معرفةُ هذا الشَّيءِ، فهذه الأجزاءُ المعلومةُ توصِّلُك إلى المجهولِ، والذي يوصِّلُ إلى التَّصديقِ يسمَّى «قياسًا» مثلَ قولِك: «العالَمُ صَنعةٌ، وكلُّ صَنعَةٍ لا بُدَّ لها من صانعٍ» فهاتان مقدمتان معلومتان، وبعدَ تركيبِها على هذا التَّرتيبِ وَصَّلا إلى النَّتيجةِ وهي أنَّ «العالَمَ لا بُدَّ له من صانعٍ».

قال في السُّلَّمِ:

**وما بـه إلـى تصـوُّرٍ وُصِـلْ يدعَـى بقـولٍ شارحٍ فلتبتَهِلْ**

أي: ما وُصِلَ به إلى تصوُّرٍ من المعلوماتِ يسمَّى بـ«قولٍ شارحٍ»، ووجهُ التَّسميةِ بذلك: أنَّ هذه المعلوماتِ شرحَتْ وأظهرتْ حقيقةَ المجهولِ:

**ومـا لتصـديـقٍ بـه تُوُصِّـلا بحجـةٍ يعـرفُ عنـد العُقَـلا**

أي: وما تُوُصِّل به لتصديقٍ أي: المعلومُ الذي يُوَصِّلُك إلى التَّصديقِ بالنَّتيجةِ يعرَفُ بـ«حجةٍ» وهي: القياسُ المنطقيُّ كما سيأتي.

* * *

## مبحثُ الدَّلالةِ

## «تعريفُها - تقسيمُها - بيانُ المعتبرِ منهما في المنطقِ»

وتقديمُ مبحثِ الدَّلالةِ على مبحثِ اللَّفظِ لأنَّ اللَّفظَ لا يعتبرُ إلا إذا كانَ دالًّا، فإذًا لا بُدَّ أوَّلًا من معرفةِ الدَّلالةِ وأقسامِها وبيانِ المحتاجِ إليه من هذه الأقسامِ في المنطقِ.

- **تعريفُ الدَّلالةِ:**

**للدَّلالةِ تعريفانِ:**

**الأوَّلُ**: فهمُ أمرٍ من أمرٍ.

**والأوَّلُ هو**: المدلولُ، والثَّاني هو: الدَّالُّ، وقد وردَ على هذا التَّعريفِ أمرانِ:

**أوَّلًا**: أنَّ الفهمَ صفةُ الفاهمِ وهو الشَّخصُ، والدَّلالةُ صفةُ الدَّالِّ، فلم يتطابقِ التَّعريفُ مع المعرَّفِ.

**ثانيًا**: أنَّ الأمرَ قبلَ حصولِ الفَهمِ منه لا يكونُ دالًّا على هذا التَّعريفِ مع أنَّه دالٌّ، حصلَ الفهمُ منه أو لم يحصُلْ.

**وأجيبَ عن الأوَّلِ**: بأنَّ فيه تسامحًا مَبنِيًّا على أنَّ المقصودَ هو الفَهمُ إذ هو الثَّمرةُ، أو أُطلقَ الفهمُ وأريدَ منه الانفهامُ، وهو: صفةٌ للدَّالِّ، يُقالُ فهمتُ الأمرَ فانفهمَ، أي: الأمرُ.

**ويُجابُ عن الثَّاني**: بأنَّه ليس المرادُ الفَهمَ بالفعلِ بل قبولُ الفَهمِ، سواءٌ أحصلَ الفهمُ بالفعلِ أم لا.

**التَّعريفُ الثَّاني**: كونُ أمرٍ بحيثُ يُفهَمُ منه أمرٌ آخرٌ.

**والأمرُ الأوَّلُ هنا هو**: «الدَّالُّ»، والثَّاني هو: «المدلولُ»، وهذا التَّعريفُ أولى من الأوَّلِ لأنَّه لا يَرِدُ عليه شيءٌ، إذ لم يُشترَطْ فيه حصولُ الفَهمِ وأيضًا التَّعريفُ منطبقٌ على المعرَّفِ، وتعريفُ الدَّلالةِ بما ذُكرَ شاملٌ لأنواعِها جميعًا.

- **أقسامُ الدَّلالةِ**:

تنقسمُ الدَّلالةُ إلى لفظيَّةٍ وغيرِ لفظيَّةٍ، وفي كلٍّ إما عقليَّةٌ أو عاديَّةٌ أو وضعيَّةٌ فالأقسامُ ستَّةٌ، ثلاثٌ منها لغيرِ اللَّفظيَّةِ، وثلاث للَّفظيَّةِ.

**الأمثلة لغير اللفظية**:

- **مثالُ الوضعيَّةِ غيرِ اللَّفظيَّةِ**: «الإشارةُ الحمراءُ» التي وضعتها إدارةُ المرورِ، فإنَّها تدلُّ على معنى الوقوفِ وعدمِ السَّيرِ.

- **ومثالُ العاديَّةِ غيرِ اللَّفظيَّةِ**: «ارتفاعُ الحرارةِ للشخصِ» فإنَّه يدلُّ عادةً على المرضِ.

- **ومثالُ العقليَّةِ غيرِ اللَّفظيَّةِ**: «الأثرُ على الرَّملِ» فإنَّه يدلُّ على المؤثِّرِ، و«كوجودِ العالَمِ» فإنَّه يدلُّ عقلاً على موجدٍ.

**الأمثلةُ للدَّلالةِ اللَّفظيَّةُ:**

- **مثالُ الدَّلالةِ اللَّفظيَّةِ الوضعيَّةِ:** كاسم «محمَّدٍ» فإنَّه يدلُّ وضعًا على الذَّاتِ المخصوصةِ، وكدلالةِ التَّراكيبِ اللَّفظيَّةِ فإنَّها تدلُّ وضعًا على معانيها بمقتضَى وضعِ اللُّغةِ.

- **ومثالُ اللَّفظيَّةِ العاديَّةِ:** كدلالةِ «أخ» على الألمِ، ودلالةِ «أُح» مع السُّعالِ على وجعِ الصَّدرِ.

- **ومثالُ الدَّلالةِ اللَّفظيَّةِ العقليَّةِ:** كدلالةِ المتكلِّمِ من وراءِ جدارٍ على حياتِهِ.

**بيانُ المحتاجِ إليه في المنطقِ:**

**المحتاجُ إليه في علْمِ المنطقِ من هذه الدَّلالاتِ هو: «الدَّلالةُ اللَّفظيَّةُ الوضعيَّةُ»** لأنَّ العاديَّةَ والعقليَّةَ غيرُ منضبطَةٍ، إذ العاداتُ تختلفُ باختلافِ الأزمنةِ والأمكنةِ، والعقولُ تختلفُ وتتضاربُ، ولذلك لا يُحتاجُ إليهما في المنطقِ سواءً أكانَ الدَّالُّ لفظًا أم غيرَ لفظٍ، فهذه أقسامٌ أربعةٌ يضافُ إليها في عدمِ الاحتياجِ إليه الدَّلالةُ الوضعيَّةُ غيرُ اللَّفظيَّةِ فإنَّ الاستفادةَ منها قليلةٌ، فلم يبقَ منَ الأقسامِ الستةِ مُحتاجًا إليه إلا «الدَّلالةُ اللَّفظيَّةُ الوضعيَّةُ» وهي -أيضًا- معتبرةٌ في سائرِ العلومِ.

* * *

# الدَّلالةُ اللَّفظيَّةُ الوضعيَّةُ
# تعريفُها - أقسامُها - تعريفُ كلِّ قسمٍ

**أما تعريفُها فهي**: كونُ اللَّفظِ بحالةٍ -هي العلْمُ بالوضعِ- يلزمُ من العلْمِ به العلمُ بشيءٍ آخرَ.

ومعنى هذا أنَّك إذا عرفتَ وضعَ اللَّفظِ لمعنًى فهمتَ منه هذا المعنى، واللَّفظُ هو «الدَّالُّ» والمعنى هو «المدلولُ»، والوضعُ هو: جعلُ اللَّفظِ بإزاءِ المعنى.

**أقسامُ الدَّلالةِ اللَّفظيَّةِ الوضعيَّةِ:**

**تنقسمُ هذه الدَّلالةُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ**: مطابَقيَّةً - تضمُّنيَّةً - التزاميَّةً؛ لأنَّ اللَّفظَ إمَّا أنْ يدلَّ على: معناه، أو على جزْئِه، أو على أمرٍ خارجٍ عن معناه لازمٍ له، فإنْ دلَّ اللَّفظُ على معناه فهي: «المطابقيَّةُ»، وعلى جزئِه: «تضمنيَّةٌ»، وعلى الخارجِ «التزاميَّةٌ»، ومن ذلك يُعلمُ تعريفُ كلٍّ منها.

**فالدَّلالةُ المطابقيَّةُ:**

**هي**: دلالةُ اللَّفظِ على معناه. أعمُّ من أنْ يكونَ ذلك المعنى مركَّبًا أو بسيطًا، فالمركَّبُ مثلَ: دلالةِ «أسد» على «الحيوانِ المفترسِ»، والبسيطُ، مثلَ: دلالةِ «الذرة» على معناها البسيطِ، ولهذا كان هذا التَّعريفُ أشملَ من تعريفِ بعضهم[1] للمطابقيَّةِ من أنَّها: دلالةُ اللَّفظِ على تمامِ معناه، لأنَّ لفظَ التَّمامِ يشعرُ بالتَّركيبِ وسمِّيت مطابقيَّةً: لتطابقِ اللَّفظِ والمعنى فهما متوافقانِ أو لتطابقِ

(١) كأثيرِ الدِّينِ الأبَهَريِّ في «متن إيساغوجي»:١.

المعنى الموضوعِ له مع المدلولِ، مثالُ المطابقيَّةِ: دلالة لفظِ «محمَّدٍ» على الذَّاتِ المشخَّصةِ ودلالة «قل هو اللهُ أحدٌ» على وحدانيةِ الذَّات المقدَّسةِ.

**الدَّلالةُ التَّضمُّنيَّةُ:**

هي: دلالةُ اللَّفظِ على جزءِ المعنى. كدلالةِ «الإنسانِ» على «الحيوانِ فقط أو على النَّاطقِ فقط»، وكلٌّ منهما جزءٌ من معنى الإنسانِ، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ [النساء: ٥٤]، فإنَّ «النَّاس» مرادٌ منه «النبي» عليه السلام كما فهِمَ بعضُ المفسرينَ و «محمَّدٌ» عليه السلام جزءٌ من مجموعةِ النَّاسِ، وسمِّيت تضمُّنيَّةً: لتضمُّنِ المعنى لجزئِه لأنَّ الكلَّ يتضمَّنُ الجزءَ إذ لا مانعَ من أنْ يُفهَمَ الكلُّ أوَّلًا إجمالًا ثم يُنتقَلُ منها إلى الجزءِ، وقيلَ في وجهِ التَّسميةِ إنَّ الجزءَ يُفهمُ في ضمنِ الكلِّ لأنَّه إذا فُهمَ المعنى فُهِمَ أجزاؤه معه.

**الدَّلالةُ الالتزاميَّةُ:**

هي: دلالةُ اللَّفظِ على معنًى خارجٍ عنِ المعنى الموضوعِ له، ولا يدلُّ اللَّفظُ على كلِّ خارجٍ لأنَّ الخارجَ عن المعنى لا حصرَ له، لذلك اشتُرِطَ في الخارجِ أنْ يكونَ له صلةٌ وارتباطٌ بالمعنى الأصليِّ فلا بُدَّ أنْ يكونَ لازمًا له.

**أقسامُ اللَّازمِ:**

اللَّازمُ الذي هو خارجٌ عنِ المعنى إمَّا بيِّنٌ أو غيرُ بيِّنٍ، فالبيِّنُ: ما لا يحتاجُ في فهمِه من اللَّفظِ إلى واسطةٍ بل تارةً يُفهمُ من المعنى الأصليِّ، مثلَ: «الزَّوجيَّةُ» اللَّازمةُ

«للأربعةِ»، فمتى فهمتَ «الأربعةَ» فهمتَ «الزَّوجيَّةَ»، وتارةً يُدركُ لزومَه للمعنى بعدَ فهمِ المعنى الأصليِّ وفهمِه هو، مثلَ: «قابليَّةِ الإنسانِ للعلْمِ»، فلا بُدَّ من فهمِ «الإنسانِ» وفهمِ «العلم» حتى تجزمَ بقابليَّتِه للعلْمِ، ولهذا انقسمَ اللَّازمُ البيِّنُ إلى قسمين:

- بيِّنٌ بالمعنى الأخصِّ.

- وبيِّنٌ بالمعنى الأعمِّ.

**فالأوَّلُ**: ما يكفي في فهمِه تصوُّرُ الملزومِ، مثلَ: «الزَّوجيَّةِ للأربعةِ – والبنوَّةِ اللَّازمةِ للأبوَّةِ» فإنَّك بمجردِ أن تفهمَ الأربعةَ تفهمُ الزَّوجيَّةَ، وبمجردِ أنْ تفهمَ الأبوَّةَ تفهمُ البنوَّةَ.

**والثَّاني**: ما لا يكفِي في فهمِه فهمُ ملزومِه فقط بل لا بُدَّ من فهمِ المعنى الملزومِ وفهمِ المعنى اللَّازمِ الخارجِ حتى يُفهمَ التَّلازمُ بينهما، وذلك مثلَ: «قابليَّةِ الإنسانِ للشِّعرِ» مثلاً، فإنَّنا قد نفهمُ الإنسانَ ولا يخطرُ ببالنا قابليَّتُه للشِّعرِ، لكن إذا تصوَّرنا معنى «الإنسانِ» ومعنى القابليَّةِ للشِّعرِ أدركنا أنَّه لازمٌ له.

**ومعنى خصوصِ الأوَّلِ وعمومِ الثَّاني**: أنَّه كلَّما وجدَ لازمٌ بيِّنٌ بالمعنى الأخصِّ وجدَ معه الثَّاني وهو البيِّنُ بالمعنى الأعمِّ، فإذا تصوَّرنا «الأربعةَ» فهمنا لزومَ الزَّوجيَّةِ لها ومن بابِ أولى إذا تصوَّرنا «الأربعةَ» وتصوَّرنا «الزوجية» فإنَّا ندركُ التَّلازمُ بينهما، فوجِدَ في هذا المثال بيِّنٌ بالمعنى الأخصِّ وبيِّنٌ بالمعنى الأعمِّ، ولا يلزمُ من وجودِ البيِّنِ بالمعنى الأعمِّ وجودَ البيِّنِ بالمعنى الأخصِّ، فقابليَّةُ العلْمِ اللَّازمِ للإنسانِ لا يوجدُ فيها بيِّنٌ بالمعنى الأخصِّ كما سبقَ، هذا

كلُّه في اللَّازمِ البيِّنِ الذي لا يَحتاجُ إلى واسطةٍ.

**وأمَّا غيرُ البيِّنِ فهو**: الذي يحتاجُ إلى دليلٍ وواسطةٍ، مثلَ: «الحدوثُ» اللَّازمُ للعالَمِ، فإنَّه لا يدرَكُ لزومُه إلا بدليلٍ خارجيٍّ، وهو: «العالَمُ متغيِّرٌ وكلُّ متغيِّرٍ حادثٌ».

**وينقسمُ اللَّازمُ مطلقًا إلى**: لازمٍ ذهنيٍّ، وإلى لازمٍ خارجيٍّ:

**فالخارجيُّ**: ما يصحُ اجتماعُه في الخارجِ مع ملزومِه «كالزَّوجيَّةِ للأربعةِ وكالسَّوادِ للغرابِ والحدوثِ للعالَمِ» فإنَّ هذه اللَّوازمَ مجتمعةٌ في الخارجِ مع الملزومِ.

وأمَّا اللَّازُم الذِّهنيُّ فهو أعمُّ من أنْ يجتمعَ مع ملزومِه في الخارجِ أو لا، فمثالُ المجتمعِ مع ملزمِه في الخارجِ ما تقدَّمَ من «الزَّوجيَّةِ والسَّوادِ والحدوثِ»، ومثالُ الذي لا يجتمعُ مع ملزومِه: «البصرُ للعمى» فإنَّ البصرَ لازمٌ ذهنيٌّ فقط للعمى، لأنَّ العمى: عدمُ البصرِ، فلا يفهَمُ العمى إلا بفهمِ البصرِ، ولا يمكن اجتماعُه معه في الخارجِ.

وهناك من اللَّوازمِ اللَّازمُ العرفيُّ الذي يدرَكُ لزومُه من العادةِ والعُرفِ.

**فتلخَّصَ ممَّا تقدَّمَ**: أنَّ اللَّازمَ بيِّنٌ وهو قسمان: بيِّنٌ بالمعنى الأخصِّ وبيِّنٌ بالمعنى الأعمِّ، وغير بيِّنٍ، وكلٌّ من البيِّنِ وغيرِه إمَّا ذهنيٌّ وإمَّا خارجيٌّ – وهناك لازمٌ عرفيٌّ خلافَ البيِّنِ وغيرِ البيِّنِ.

**أيُّ اللَّوازمِ معتبرٌ في الدَّلالةِ الالتزاميَّةِ:**

**اختلفَ المتقدِّمونَ والمتأخِّرونَ في المعتبرِ في الدَّلالةِ الالتزاميَّةِ:**

فيرى متقدِّمُو المناطقةِ أنَّ اللَّوازم كلَّها معتبرةٌ في الدَّلالةِ الالتزاميَّةِ[1]،

(١) قال سعدُ الدِّينِ التَّفتازانيّ في «تهذيبِ المنطقِ والكلامِ»:٢ «ولا بُدَّ للُّزومِ عقلاً أو عرفًا».

وعلى ذلك يكون معناها عندهم: أنَّها دلالةُ اللَّفظِ على خارجٍ لازمٍ مطلقًا.

ويرى المتأخِّرون[1] منهم أنَّ المعتبرَ في دلالةِ الالتزامِ هو اللاَّزمُ البيِّنُ بالمعنى الأخصِّ، وعلى هذا يكونُ معناها عندهم: أنَّها دلالة اللَّفظِ على خارجٍ لازمٍ لزومًا بيِّنًا بالمعنى الأخصِّ، فلا يكفي البيِّنُ بالمعنى الأعمِّ ولا اللازم العرفي.

والحقُ ما ذهبَ إليه المتقدِّمونَ، وحجتُهم في ذلك أنَّ المجازَ والكنايةَ يعتبرُ فيهما اللَّازمُ العرفيُّ وهو أضعفُ اللَّوازمِ فمن بابِ أولى اللَّازمُ العقليُّ بيِّنًا أو غير بيِّنٍ.

وخلاصةُ ما تقدَّمَ أنَّ الدَّلالةَ اللَّفظيَّةَ الوضعيَّةَ هي المعتبرةُ في علْمِ المنطقِ وفي كلِّ العلومِ، وأنَّها تنقسمُ إلى:

- دلالةٍ مطابقيَّةٍ، وهي: دلالةُ اللَّفظِ على المعنى.
- تضمُّنيَّةٍ، وهي: دلالةُ اللَّفظِ على جزءِ المعنى.
- والتزاميَّةٍ، وهي: دلالةُ اللَّفظِ على أمرٍ خارجٍ عنِ المعنى الموضوعِ له، بشرطِ أنْ يكونَ لازمًا له مطلقًا، أو لازمًا بيِّنًا بالمعنى الأخصِّ.

وهناك اعتراضٌ على حصرِ الدَّلالةِ في هذه الأقسامِ الثَّلاثةِ؛ لأنَّ دلالةَ العامِّ على بعضِ أفرادِه لا تصلحُ لأنْ تكونَ مطابقيَّةً ولا تضمُّنيَّةً ولا التزاميَّةً،

---

= قال الجلالُ الدَّوانيُّ في «شرح التَّهذيبِ»:١٤ ونقله عنه العطَّارُ في «حاشيته على الخبيصيِّ»:٩٨: «فقدِ اختارَ مذهبَ أهلِ العربيَّةِ، لأنَّه لا ريبَ في فهمِ هذا المعنى، فإسقاطُه عن درجةِ الاعتبارِ غيرُ مستحسنٍ».

(١) قال الخبيصيُّ في «شرح التَّهذيبِ»:٩٨: «إن اللُّزومَ المعتبَرَ عند المحققينَ هو اللُّزومُ البيِّنُ بالمعني الأخصِّ».

مثلَ: «حضرَ أولادي» فدلالةُ هذا التَّركيبِ ليست مطابقيَّةً لأنَّ الواحدَ ليس هو الأولادُ، وليست تضمنيَّةً لأنَّ الولدَ ليس جزءًا من الأولادِ بل هو جزئيٌّ لأنَّ الجزءَ ما تركَّبَ منه ومن غيره، كلٌ بطريقِ المزجِ، مثلَ: «السَّمارِ والخيطِ» للحصير، فإنَّ كلًّا منهما جزءٌ من الحصير - وليست دلالةُ هذا التَّركيبِ -أيضًا- على الولدِ التزاميَّةً لأنَّه ليس خارجًا عن معنى التَّركيبِ، وقد أجيب عن هذا بجوابين:

**أوَّلًا:** أنَّه دلالةٌ مطابقيَّةٌ لأنَّ هذا التَّركيبَ معناه: حضرَ كلُّ ولدٍ، فهو في قوةِ قضايا، ولا شكَّ أنَّ دلالةَ كلِّ قضيَّةٍ مطابقيَّةٍ، ولكنْ هذا الجوابُ لا يظهرُ إلا في مثلِ هذا التَّركيبِ الذي هو جملةٌ، ولا يظهرُ في مثلِ «الأولادِ» بدونِ ذكر «حضَرَ» فلا يصحُ أنْ يقالَ: أنَّه في قوةِ قضايا.

والأحسنُ الجوابُ الثَّاني، وهو: أنَّ الولدَ الواحدَ جزءٌ من مجموعةِ الأولادِ، فالمرادُ من الأولادِ: المجموعُ، أي: الهيئةُ المركَّبةُ منهم، وعلى ذلك تكونُ دلالةُ العامِّ على بعضِ أفرادِه تضمُّنيَّةً سواءٌ وقعَ العامُّ في تركيبِ جملةٍ أو لا، بقي أنْ تلاحظَ مع كلِّ تعريفٍ للدَّلالاتِ الثَّلاثةِ قيدَ الحيثيَّةِ، فتقولُ في المطابقيَّةِ: هي دلالةُ اللَّفظِ على معناه باعتبارِ وضعِه له، بحيثُ لا يُنظرُ إلى وضعِ آخرَ، وكذا يقالُ في التَّضمُّنيَّةِ: إنَّها دلالةُ اللَّفظِ على جزءِ معناه، من حيثُ إنَّه جزءٌ لهذا المعنى، وفي الالتزاميَّةِ: دلالُة اللَّفظِ على لازمٍ للمعنى، من حيثُ إنَّه لازمٌ لهذا المعنى، فلو فرَضْنا وضعَ الشَّمسِ للجِرمِ وحدَه بوضعٍ، ثمَّ للضَّوءِ وحده بوضعٍ آخرَ، ثمَّ لمجموعِ الجِرمِ والضَّوءِ بوضعٍ آخرَ، فدلالةُ الشَّمسِ على الجِرمِ وحده من حيثُ هذا الوضعُ تكونُ مطابقيَّةً ولا يُنظَرُ حينئذٍ للوضعِ الآخرِ، كذلك إذا نظرنا لوضعِ الشَّمسِ لمجموعِ الاثنينِ تكونُ دلالتها على أحدِهما تضمُّنٌ، وعلى

الاثنين مطابقةٌ باعتبارِ هذه الوضعِ، وإذا نظرنا إلى وضعِ الشَّمسِ للجِرمِ وحده يكونُ الضَّوءُ لها لازمًا باعتبارِ هذه الوضعِ، وعلى كلٍّ يلاحظ وضعُ اللَّفظِ لمعناه.

**بيان النِّسبةِ بين الدَّلالاتِ الثَّلاثِ:**

الدَّلالةُ المطابقيَّةُ لا تستلزمُ التَّضمُّنيَّةَ ولا الالتزاميَّةَ لجوازِ أنْ يكونَ المعنى بسيطًا ولا لازمَ له، فلا توجدُ حينئذٍ التَّضمنيَّةُ لعدمِ وجودِ الجزءِ، ولا الالتزاميَّةُ لعدمِ وجود اللَّازمِ.

أمَّا التَّضمُّنيَّةُ والالتزاميَّةُ فيستلزمان المطابقيَّةَ لأنَّ التَّضمُّنيَّةَ دلالةُ اللَّفظِ على جزءِ المعنى، فتكونُ الدَّلالةُ على هذا المعنى مطابقيَّةً، والالتزاميَّةَ: دلالةُ اللَّفظِ على خارجٍ لازمٍ للمعنى، فتكون الدَّلالةُ على هذا المعنى مطابقيَّةً، إذ هما تابعان للمطابقيَّةِ ولا يوجدُ التَّابعُ بدونِ المتبوعِ.

ولا تلازمَ بين التَّضمُّنيَّةِ والالتزاميَّةِ، فقد توجدُ التَّضمُّنيَّةُ بدونِ الالتزاميَّةِ والعكسُ، فإذا كان المعنى مركَّبًا من أجزاءٍ ولا لازمَ له فتوجدُ حينئذٍ التَّضمُّنيَّةُ بدونِ الالتزاميَّةِ، وقد توجدُ الالتزاميَّةُ بدونِ التَّضمُّنيَّةِ فيما إذا كانَ المعنى بسيطًا وله لازمٌ، وقد يجتمعانِ في معنًى مركبٍ له لازمٌ، فبينهما العمومُ والخصوصُ الوجهيُّ، قال في السُّلَّمِ:

* * *

## الدَّلالة الوضعيَّةُ

**دلالةُ اللَّفـظِ عـلى مـا وافقَـهْ ... يدعـونهـا دلالـةَ المطـابقـةْ**

ومعناه دلالةُ اللَّفظِ على المعنى الذي وافقَه اللَّفظُ يسمُّونها «دلالةَ المطابقةِ» لتطابق اللفظ والمعنى – وقال:

**وجـزْئِه تضمُّـنًا، ومـا لـزِمْ ... فَـهْـوَ التـزامٌ إنْ بعقـلٍ التُـزِمْ**

**والمعنى**: أنَّ دلالةَ اللَّفظِ على جزءِ المعنى تسمَّى: تضمُّنًا لتضمُّنِ المعنى لجزئِه، أو يُعلَمُ الجزءُ عندَ فهمِ المعنى، ودلالةُ اللَّفظِ على ما لزِمَ، أي: على الخارجِ الذي لزِمَ المعنى، فهو التزامٌ أي: دلالةُ التزامٍ بشرطِ أن يكونَ هذا اللَّازمُ عقليًّا، أي: لازمًا بيِّنًا بالمعنى الأخصِّ، إذ هو المتبادرُ من العقلِ كما يتبادرُ منه أن يكون ذهنيًّا، وقد جرى المصنِّفُ على رأيِّ متأخِّري المناطقةِ من اشتراطِ اللَّازمِ البيِّنِ بالمعنى الأخصِ في الدَّلالةِ الالتزاميَّةِ، فلا يكفي عندهم البيِّنُ بالمعنى الأعمِّ[1] ولا اللاَّزمُ الخارجيُّ فقط ولا العرفيُّ، وقد عرفتَ رأيَ المتقدِّمين الاكتفاءُ بأيِّ لازمٍ.

وهذا وقد جرى المصنِّفُ كغيره من بعض المناطقةِ على أنَّ الدَّلالاتِ الثَّلاثَ كلَّها وضعيةٌ، وهو محلُ اتفاقِ الجميعِ في المطابقيَّةِ فإنَّه لا خلافَ في

---

(١) قال الباجوريُّ «حاشيةِ السُّلَّم»:٣٤، ونقله الصَّبانُ عن الأجهوريِّ «حاشية السلم»: ٥٤ :«ذهب الفخر ككثير من المتأخرين إلى أنه يكفي اللازم البيِّن بالمعنى الأعمِّ».

أنَّها وضعيَّةٌ، أما التَّضمُّنيَّةُ والالتزاميَّةُ فالصَّحيحُ أنَّهما وضعيَّتانِ -أيضًا- كما جرى عليه المصنِّفُ وآخرونَ، وقيل إنِّهما عقليَّتان، وقيل إنَّ التَّضمُّنيَّةَ وضعيَّةٌ والالتزاميَّةُ عقليَّةٌ(١).

* * *

(١) قال العطار في «حاشيته على إيساغوجي»:٢٧، «اختُلفَ في دلالةِ التَّضمُّنِ والالتزام فقيلَ: وضعيان؛ لأنَّ وضعَ اللَّفظِ للمجموعِ، كما أنَّه واسطةٌ لفهمِ المجموعِ منه واسطةٌ لفهمِ اللَّازمِ، وعُزِي هذا القولُ للأكثرين، وقيل: المطابقةُ وضعيَّةٌ وأختاها عقليَّان؛ لأنَّ اللَّفظَ الموضوعَ للمجموعِ لم يوضعْ للجزءِ ولا اللَّازمِ، فلا يدلُّ عليهما بالوضعِ بل بالعقلِ؛ لأنَّ فهمَ المجموعِ بدونِ جزئِه محالٌ عقلًا، ومثلُه اللَّازمُ، واختارَه صاحِبُ المحصولِ والسُّبكيُّ وابن التلمسانيِّ والهنديُّ وغيرُهم. وقيلَ: التَّضمُّنيَّةُ وضعيَّةٌ كالمطابقةِ، والالتزاميَّةُ عقليَّةٌ؛ لأنَّ الجزءَ داخل فيما وُضعَ له بخلافِ اللَّازمِ فإنَّه خارجٌ عنه، واختارَه الآمديُّ وابنُ الحاجبِ...».

# مبحثُ اللَّفظِ المستعمَلِ

**ينقسمُ اللَّفظُ المستعمَلُ**□**وهو**: الذي وُضعَ لمعنًى- إلى قسمين مركَّبٌ ومفردٌ، أمَّا المهمَلُ «كديز» فلا معنى له فلا ينقسمُ.

**تعريفُ المركَّبِ:**

**المركَّبُ هو**: ما قُصدَ بجزءٍ منه الدَّلالةُ على جزءِ معناه، مثلَ: «قال محمَّدٌ - محمَّدٌ قائمٌ، وعبدُ اللهِ غيرُ علَمٍ - وحيوانٌ ناطقٌ - وما قامَ - ولك - وعليك» ففي كلِّ هذه الأمثلةِ اللَّفظُ مركَّبٌ يدلُّ كلُّ جزءٍ منها على جزءِ المعنى المركَّبِ دلالةً مقصودةً، على معنى أنَّ كلَّ جزءٍ من اللَّفظِ المركَّبِ له نصيبٌ في تأديةِ جزءِ المعنى، ومجموعُ الأجزاءِ يؤدي المعنى بتمامِه.

**أقسامُ المركَّبِ:**

**ينقسمُ المركَّبُ إلى:**

- تامٍّ.
- ناقصٍ.

**فالتَّامُّ هو**: ما أفادَ معنًى يحسُنُ السُّكوتُ عليه، مثلَ: «قامَ محمَّدٌ - واللهُ موجودٌ- وأطع ربَّك»، وهذا التَّامُّ ينقسمُ إلى:

- خبرٍ.
-إنشاءٍ.

**فالخبرُ**: ما تحتملُ نسبتُه الصِّدقَ والكذبَ.

**والإنشاءُ**: ما لا تحتملُ نسبتُه الصِّدقَ والكذبَ؛ لأنّه ليس له نسبةٌ خارجيَّةٌ حتى تطابقَها النِّسبةُ الكلاميَّةُ أو لا تطابقُها؛ لأنَّ مدلولَه حصلَ بالتَّلفظِ به، بخلافِ الخبرِ فإنَّ مدلولَه حاصلٌ قبل التَّلفظِ به.

**والإنشاءُ يشملُ**: «الأمرَ - والنَّهيَ - والدُّعاءَ - والاستفهامَ - والتَّرجي...» وغيرَ ذلك ممَّا ليس له مدلولٌ خارجيٌّ.

**والنَّاقصُ**: ما أفادَ معنًى لا يصحُ السُّكوتُ عليه. ويشمل:

- المركَّبَ التَّقييديَّ كغلامِ محمَّدٍ والرجلِ الفاضلِ.
- **ويشمل غيرَ التَّقييديِّ كالمركَّبِ من حرفٍ واسمٍ نحوَ**: «مِنْ عليٍّ»، ومن حرفٍ وفعلٍ نحوَ: «ما قام، وهل قامَ؟».

* * *

# مبحثُ المفردِ

**المفردُ** هو: الذي لا يقصدُ بجزءٍ منه الدَّلالةُ على جزءِ المعنى، فهو خلافُ المركَّبِ. وهذا التَّعريفُ صادقٌ:

- بألَّا يكون له جزء أصلًا، كهمزة الاستفهام.

- أو له جزءٌ ولا يدلُّ على جزءِ المعنى، كالميم من «محمَّدٍ» فإنَّها لا تدلُّ على شيءٍ أصلًا.

- أو له جزءٌ يدلُّ لكن لا على جزءِ المعنى، مثلَ: «عبدُ اللهِ» علمًا، فإنَّ كلَّ جزءٍ منه يدلُّ على معنًى قبلَ جعلِه علمًا، ولكنَّه ليس جزءَ المعنى بعدَ جعلِه علمًا لأنَّ «عبدَ اللهِ» علمًا لا يدلُّ إلا على الذَّاتِ المشخَّصةِ، والعبوديَّةِ المستفادةِ من «عبد» والذَّاتِ الأقدسِ المستفادةِ من لفظِ الجلالةِ قبلَ جعلِه علمًا فإنَّ كلًّا منهما بعد جعلِه علمًا ليس جزءَ المعنى العلَميِّ، إذ هو الذَّاتُ المشخَّصةُ، ولو سمَّى شخصٌ ولدَه «بحُجَّةِ الإسلامِ» ولاحظَ حين التَّسميَّةِ المعنى الإضافيِّ، أي: أنَّه يكونُ حجةً في الإسلامِ فلو نظرنا إليه بعدَ العلميَّةِ يكونُ داخلاً في المفردِ، ودلالتُه على المعنى الإضافيِّ غيرَ مقصودةٍ بعدَ العلميَّةِ، نعم لو نظرنا إليه باعتبارِ قصدِه المعنى الإضافيَّ يكون مركَّبًا.

**والخلاصةُ**: أنَّ المفردَ لا يدلُّ جزؤهُ على جزءِ المعنى، «فعبد الله» علمًا و«حجة الإسلام» علمًا أصبحَ كلٌّ منهما بعدَ العلَميَّةِ مثلَ زيدٍ له جزءٌ لا يدلُّ أصلًا، أما قبلَ العلَميَّةِ فهو مركَّبٌ إضافيٌّ داخلٌ في المركَّبِ، قال في السُّلَّمِ:

**مستعمـلُ الألفـاظِ حيـثُ يوجـدُ إمَّـا مـركَّـبٌ وإمَّـا مفـردُ**

**ومعناه:** أنَّ الألفاظَ المستعملةَ، أي: الموضوعةَ لمعنًى تنقسمُ إلى قسمين: مركَّبٌ ومفردٌ، أمَّا الألفاظُ المهملةُ مثلَ: «ديز» فليسَ لها معنًى حتى تنقسمَ، ثمَّ قالَ:

**فـأوَّلٌ: مـا دلَّ جـزؤُه عـلـى جـزءِ معنـاه، بعـكسِ مـا تَـلا**

**ومعنى هذا:** أنَّ الأوَّلَ الذي هو «المركَّبُ» يقال في تعريفِه ما دلَّ جزؤه على جزءِ معناه كما سبقَ لك شرحُه وذلك بعكسِ الذي تَلاه وتبعَه، وهو «المفرد» أي تعريفُ المركَّبِ خلافُ تعريفِ المفردِ إذ الأوَّلُ ما دلَّ جزؤه على جزءِ المعنى الثَّاني ما لا يدلُّ، هذا وقد قدَّمَ هنا المركَّبَ على المفردِ مع أنَّ المفردَ مقدَّمٌ بطبعِه إذ هو جزءٌ المركَّبِ والجزءُ سابقٌ على الكلِّ، نظرًا إلى أنَّ تعريفَ المركَّبِ ثبوتيٌّ وليس فيه نفيٌّ وتعريفَ المفردِ عدميٌّ إذ فيه نفي، والثَّبوتُ أشرفُ من النَّفيِ.

**تقسيمُ المفردِ باعتبارِ معناه:**

**ينقسمُ المفردُ باعتبارِ معناه إلى:**

-كلِّيٍّ. -جزئيٍّ.

وإنَّما قلنا باعتبارِ معناه لأنَّ الكلِّيَّةَ والجزئيَّةَ من أوصافِ المعاني بخلافِ الإفرادِ والتَّركيبِ فإنَّهما من أوصافِ اللَّفظِ.

**فالكلِّيُّ هو:** ما يصحُّ فرضُ صدقِه على كثيرينَ.

فالمعتبرُ في الكلِّيِّ فرضُ صدقِه بقطعِ النَّظرِ عما في الخارجِ، فمتى قبِلَ

العقلُ فرضَ صدقِ المفردِ على كثيرين كان كلِّيًّا سواءٌ أصدقَ بالفعلِ على الكثرةِ مثلَ: «إنسانٍ وأسدٍ»، أم لم يصدق بالفعل على كثيرين مثلَ: «شمسٍ» فإنَّ الموجودَ منها فردٌ واحدٌ ولكنَّ العقلَ لا يمنعُ فرضَ صدقِها على كثيرين، وهذا التَّعريفُ يشملُ ستَّةَ أقسامٍ للمفردِ:

- **كلِّيٌّ لم يوجدْ منه فردٌ**: امتنعَ وجودُ فردٍ منه، أو أمكنَ، فهذان قسمان، مثالُ الأوَّلِ: «شريكُ الله» فهو كلِّيٌّ لم يوجدُ، ومثالُ الثَّاني: «بحرٌ من زئبَقٍ» فإنَّه لم يوجدْ منه فردٌ ويمكنُ عقلاً وجودُه.

- كلِّيٌّ وجِدَ منه فردٌ واحدٌ ويستحيلُ وجودُ آخرَ معه، أو يمكنُ، مثالُ الأوَّلِ: «إله» فإنَّ الموجودَ منه فردٌ واحدٌ وهو «الله» ويستحيلُ وجودُ غيرِه لقيامِ البرهانِ على ذلك، ومثالُ الثَّاني «شمس» فإنَّ الموجودَ منها فردٌ واحدٌ، وهو: الكوكبُ النَّهاريُّ المعروفُ، ويمكنُ عقلاً وجودُ آخرَ معها، فهذان قسمان -أيضًا-.

- كلِّيٌّ وجدتْ منه أفرادٌ كثيرةٌ إمَّا متناهيةٌ أو غيرَ متناهيةٍ، مثالَ الأوَّلِ: «أسدٌ وإنسانٌ» فأفرادُهما متناهيةٌ، ومثالُ الثَّاني: «صفة» فإنَّها لها أفرادًا كثيرٌةً منها صفاتُ الحوادثِ ومنها صفات اللهِ وهي قديمةٌ غيرُ متناهيةٍ، وهذان قسمان -أيضًا-.

**فهذه أقسامٌ ستَّةٌ:**

- كلِّيٌّ لم يوجدْ منه فردٌ مع استحالةِ وجودِه أو إمكانِه.
- كلِّيٌّ موجودٌ منه فردٌ واحدٌ مع استحالةِ وجودِ آخرَ أو إمكانِه.
- كلِّيٌّ موجودٌ منه أفرادٌ كثيرةٌ، إمَّا متناهيةٌ أو غيرُ متناهيةٍ.

وكلُّ هذه الأقسامِ منظورٌ فيها إلى فرضِ الصِّدقِ على كثيرين، والكلِّيُّ بهذا المعنى المتقدِّمِ هو الكلِّيُّ الحقيقيُّ، أمَّا الكلِّيُّ الإضافيُّ فهو الصَّادقُ على كثيرين بالفعلِ، وهو أخصُّ مطلقًا من الكلِّيِّ الحقيقيِّ يجتمعان فيما له أفرادٌ كثيرةٌ وينفردُ الأوَّلُ فيما لا فردَ له أو له فردٌ واحد فقط، ومنه تعلمُ أنَّ الكلِّيَّ الإضافيَّ لا يشملُ إلا القسمين الأخيرين فقط، واعلم أنَّ معنى «صدَقَ على كثيرين» أو «الصَّادقِ على كثيرين» أو «المقولِ على كثيرين» أو «يُقالُ على كثيرين»: الحمْلُ والإخبارُ.

**تعريفُ الجزئيِّ:**

**الجزئيُّ** هو: الذي لا يصدق على كثيرين.

مثلَ: «محمَّدٍ وعليٍّ» وغيرهما من الأعلام، وهذا هو الجزئيُّ الحقيقيُّ الذي هو عكسُ الكلِّيِّ، أمَّا الجزئيُّ الإضافيُّ فهو: ما اندرجَ تحتَ كلِّيٍّ، فيشملُ الأعلامَ، مثلَ: «محمَّدٍ» فإنَّه مندرجٌ تحت كلِّيٍّ، ويشملُ مثلَ: «إنسانٍ» فإنَّه مندرجٌ تحتَ «حيوانٍ»، فهو أعمُّ من الجزئيِّ الحقيقيِّ يجتمعان في مثلِ: «محمَّدٍ» فإنَّه جزئيٌّ حقيقيٌّ لأنَّه لا يصدقُ على كثيرين، ويقالُ له: «جزئيٌّ إضافيٌّ» لأنَّه مندرجٌ تحت كلِّيٍّ وهو: «إنسانٌ» وينفردُ الجزئيُّ الإضافيُّ في مثلِ: «إنسانٍ» فلا يُقالُ له جزئيٌّ حقيقيٌّ لأنَّه يصدقُ على كثيرين، ولكنْ يُقالُ له جزئيٌّ إضافيٌّ لاندراجِه تحتَ كلِّيٍّ وهو «حيوانٌ».

واعلم أنَّ هناك فرقًا بين الكلِّيِّ والجزئيِّ والكلِّ والجزءِ، فالكلِّيُّ هو ما سبقَ تعريفُه وأفرادُه جزئيَّاتٌ له يصحُ أنْ يقعَ خبرًا عن كلٍّ منها، مثلَ: «إنسانٌ» فإنَّه كلِّيٌّ تحتَه أفرادُه هي جزئيَّاتٌ له، مثلَ: «محمَّدٍ وعليٍّ وبكرٍ» وغيرهم.

**وكلُّ واحدٍ من هذه الجزئيَّاتِ يُحملُ عليه «إنسانٌ» فتقولُ:** «محمَّدٌ إنسانٌ، وعليٌّ إنسانٌ» وهكذا.

**أمَّا الكلُّ فهو:** ما تركَّبَ من أجزاءٍ لا يصحُ أنْ يقعَ الكلُّ خبرًا عن كلٍّ منها. مثلَ: «الحَصيرِ» فإنَّها كلٌّ تركَّبتَ من «سَمارٍ وخيطٍ» ولا يحملُ على كلٍّ منهما الحصيرُ، فلا تقولُ «السَّمارُ حصيرٌ» أو «الخيطُ حصيرٌ».

ثمَّ إنَّ كلَّ كلِّيٍّ يكونُ جزءًا لجزئيِّه، مثلَ: «إنسانٍ» بالنِّسبةِ لمحمَّدٍ مثلاً، فإنَّ «محمَّدًا» مركَّبٌ من «إنسانٍ وتشخُّصٍ» وهكذا كلُّ علَمٍ مركَّبٌ من: «الكلِّيِّ والتَّشخُّصِ» فوقعَ الكلِّيُّ جزءًا من أفرادِه التي هي جزئيَّاتٌ، وهذا كلُّه في غيرِ الحكمِ في القضيَّةِ أمَّا في الحكم فسيأتي.

**قال في السُّلَّمِ بعد تقسيمِ اللَّفظِ إلى مفردٍ ومركَّبٍ:**

**وهو على قسمينِ أعني: المفردا كلِّيٌّ أو جزئيٌّ حيث وُجدا**

**فمفهمُ اشتراكِ الكلِّيُّ كأسدٍ، وعكسُه الجزئيُّ**

**ومعناه:** أنَّ المفردَ ينقسمُ إلى قسمين: كلِّيٍّ وجزئيٍّ، وهذا التَّقسيمُ كما عرفتَ باعتبارِ معناه، لأنَّ الكلِّيَّةَ والجزئيَّةَ من أوصافِ المعنى ويوصفُ بهما اللَّفظُ مجازًا، والمفردُ يرادُ به في هذا التَّقسيمِ الاسمُ لأنَّ الفعلَ لا يكونُ إلا كلِّيًّا لوقوعه دائمًا محمولاً والمحمولُ لا يكونُ إلا كلِّيًّا، وخصَّ المصنِّفُ المفردَ بالذِّكرِ مع أنَّ المركَّبَ ينقسمُ -أيضًا- إلى كلِّيٍّ وجزئيٍّ، مثلَ: «حيوانٌ ناطقٌ» فإنَّه كلِّيٌّ، ومثلَ: «غلامِ محمَّدٍ» المعهودُ فإنَّه جزئيٌّ، لأنَّ غرضَ المؤلِّفِ بذكرِ

هذا التَّقسيمِ هو التَّمهيدُ للكلِّيَّاتِ الخمسِ وهي مفرداتٌ، ثمَّ قالَ في تعريفِ الكلِّيِّ: «فمُفهمُ اشتراكِ الكلِّيِّ» أي: الكلِّيُّ هو الذي يكونُ له أفرادٌ مشترِكةٌ فيه يصحُّ عقلاً أنَّ يصدقَ عليها، سواءٌ أصدق بالفعلِ أم لا، كما علمتَ سابقًا من أنَّ بعضَ الكلِّيَّاتِ لا أفرادَ لها في الخارجِ، وبعضًا منها له فردٌ واحدٌ فقط.

**هذا ولا يردُ عليه مثلُ:** «محمَّدٍ» المسمَّى به عدَّةُ أشخاصٍ ويُسمَّى هذا «بالمشتركِ اللَّفظيِّ» وهو: ما اتحدَّ لفظُه وتعددَ وضعُه لأفرادٍ كثيرةٍ نعم لا يردُ هذا لأنَّه جزئيٌّ، والواضعُ حينما سمَّى ولده محمَّدًا لاحظَ فيه هذه الذَّاتَ المشخَّصةَ من كونِه ابنه ومن أوصافِه الخاصَّةِ التي لا تنطبقُ على غيرِه فليس لمعنى كلٍّ واحدٍ أفرادٌ تشتركُ فيه.

**والمرادُ هنا هو:** المشترَكُ المعنويُّ الذي اتحدَّ لفظُه ووضعُه وله أفرادٌ كثيرةٌ يصدُقُ عليها بمقتضى هذا الوضعِ، مثلَ: «إنسانٍ» فلفظُه واحدٌ وضعَه الواضعُ ليصدقَ على أفرادِه الكثيرةِ من محمَّدٍ وعليٍّ وغيرهما.

وقدَّمَ المصنِّفُ الكلِّيَّ على الجزئيِّ؛ لأنَّ تعريفَ الكلِّيِّ مثبتٌ ليس فيه نفيٌ بخلافِ تعريفِ الجزئيِّ ففيه نفيٌ، والإيجابُ أشرفُ من النَّفيِ، وأيضًا الكلِّيُّ هو المحتاجُ إليه في التَّعاريفِ والأقيسةِ بخلافِ الجزئيِّ، ثمَّ مثَّلَ المؤلِّفُ للكلِّيِّ بأسدٍ فهو كلِّيٌّ له أفرادٌ كثيرةٌ مشترِكةٌ فيه يصدقُ عليها مثلَ: «هذا السبعُ أسدٌ» و«ذاك أسدٌ» وهكذا، ثمَّ قالَ (وعكسُه الجزئيُّ) أي: إنَّ الجزئيَّ عكسُ الكلِّيِّ في معناه، فهو: الذي يمنَعُ العقلُ فرضَ صدقِهِ على كثيرين، أو هو: الذي لا يُفهِمُ الاشتراكَ، مثلَ: «محمَّدٍ وعليٍّ وبكرٍ».

* * *

## تقسيمُ الكلِّيِّ إلى ذاتيٍّ وعرضيٍّ

**ينقسمُ الكلِّيُّ إلى ذاتيٍّ وإلى عرضيٍّ لأنَّ الكلِّيَّ إمَّا:** عينُ الماهيَّةِ، أو جزءٌ منها، أو خارجٌ عنها، وللمناطقةِ تعاريفُ ثلاثةٍ للذَّاتيِّ والعرضيِّ[1]:

**أوَّلًا:**

**الذَّاتيُّ:** ما ليسَ خارجًا عن الماهيَّةِ[2] بأنْ كان عينَها أو جزءًا منها.

**والعرضيُّ:** ما كان خارجًا عنها.

وعلى هذا؛ يكونُ الذَّاتي شاملاً للنَّوعِ الذي هو عينُ الماهيَّةِ، مثلَ: «إنسانٍ» فإنَّه عينُ الماهيَّةِ المركَّبَةِ من: «حيوانٍ، وناطقٍ»، ويشملُ الجنسَ والفصلَ؛ لأنَّ كلًّا منهما جزءُ الماهيَّةِ، ويكونُ العرضيُّ شاملاً للخاصَّةِ والعرضِ العامِّ؛ لأنَّهما خارجانِ عن الماهيَّةِ، مثلَ: «كاتبٍ، وماشٍ» بالنِّسبةِ للإنسانِ، فإنَّهما خارجانِ عن ماهيَّته التي هي: «حيوانٌ ناطقٌ»، والفرقُ بينَ الخاصَّةِ والعرضِ العامِّ أنَّ الخاصَّةَ تختصُّ بأفرادِ الماهيَّةِ ولا توجدُ في غيرِها، مثلَ: الكتابَةِ للإنسانِ، فإنَّها لا توجدُ في غيرِه، أمَّا العرضُ فلا يختصُّ بأفرادِ الماهيَّةِ بل يوجدُ فيها وفي غيرِها مثلَ: «الماشي» للإنسان فإنَّه لا يختصُ بالإنسانِ وعلى كلٍّ فهما ليسا من الماهيَّةِ.

---

(١) انظر: «شرح الملوي على السُّلَّمِ»: ٣٧.

(٢) قال الفناري في «شرح إيساغوجي» :١٣ «اعلم أنَّ الذَّاتيَّ يطلقُ بالاشتراكِ على معنيين:
- ما يكونُ داخلاً.
- وما لا يكونُ خارجًا.

فالنَّوع على الأوَّلِ ليس بذاتيٍّ لأنَّه تمامُ حقيقةِ الجزئيَّاتِ، وعلى الثَّاني ذاتيٌّ».

**وثانيًا:**

**الذَّاتيُّ**: هو ما كانَ داخلاً في الماهيَّةِ.

**والعرضيُّ**: ما كان خارجًا عنها.

وعلى هذا؛ يكونُ الذَّاتيُّ شاملاً للجنسِ والفصلِ؛ إذ هما جزءان لما للماهيَّةِ، ويكونُ العرضيُّ شاملاً للخاصَّةِ والعرضِ العامِّ لأنَّهما خارجان عنها، أمَّا النَّوعُ الذي هو الماهيَّةُ فيكونُ واسطةً لأنَّه ليس داخلاً في الماهيَّةِ ولا خارجًا عنها.

**وثالثًا:**

**الذَّاتيُّ هو**: ما كان داخلاً في الماهيَّةِ.

**والعرضيُّ**: ما ليس داخلاً فيها.

فيكونُ الذَّاتيُّ على هذا شاملاً للجنسِ والفصلِ، ويكونُ العرضيُّ شاملاً للنَّوعِ لأنَّه ليس داخلاً في الماهيَّةِ، ويشملُ -أيضًا- الخاصَّةَ والعرضَ العامَّ، هذه هي الآراءُ الثَّلاثةُ في الذَّاتيِّ والعرضيِّ، والذي أراه أنَّ الرَّأيَ الأوَّلَ هو الصَّحيحُ وهو دخولُ النَّوعِ في الذَّاتيِّ إذ كيفُ يكونُ جزءُ الماهيَّةِ ذاتيًّا وعينُ الماهيَّةِ ليس ذاتيًّا؟!

**قال في السُّلَّمِ مقسِّمًا الكلِّيَّ إلى ذاتيٍّ وعرضيٍّ:**

**وأوَّلًا للذَّاتِ إنْ فيها اندَرَجْ      فانسبْهُ، أو لعارضٍ إذا خَرَجْ**

**ومعناه**: أنَّ المذكورَ أوَّلًا هو: الكلِّيُّ إنْ اندَرَجَ في الماهيَّةِ، أي: كان داخلاً فيها بأنْ كان جزءًا منها فانسُبهُ للذَّاتِ، وتقولُ عنه: «ذاتيٌّ» أمَّا إذا خرجَ عن الماهيَّةِ فانسبهُ لعارضٍ، وقل: «عرضيٌّ» وعلى ذلك يكونُ المؤلِّفُ جرى على الرَّأيِ الثَّاني المتقدِّمِ من أنَّ النَّوعَ الذي هو عينُ الماهيَّةِ واسطةٌ[1]؛ لأنَّه ليس مندرجًا في الماهيَّةِ حتى يكونَ ذاتيًّا، وليس خارجًا عنها حتى يكونَ عرضيًّا.

وقد عرفتَ أنَّ الرَّأيَ الأوَّلَ هو الصَّحيحُ، ويشهدُ لذلك الماهيَّةُ الحسيَّةُ المركَّبةُ من أجزاءٍ حسيَّةٍ، مثلَ: «البيتِ» المركَّبِ من غُرفٍ وأعمدةٍ فكيفَ تكونُ الأعمدةُ والغرفُ من ذاتيَّاتِ البيتِ ويكونُ البيتُ ليس من ذاتيَّاتِ البيتِ.

* * *

(١) قال الأخضريُّ في «شرح السُّلَّم»:٢٥ «وأما ما كان عبارة عن مجموع الحقيقة فلا يسمى ذاتيًّا ولا عرضيًّا بل واسطةً ونوعًا.

قال سعيد قدورة في «شرح السُّلَّم»:١٧١ «وفُهِمَ من كلامه أن الكلِّيَّ إذا لم يكنْ داخلاً في الماهيَّةِ ولا خارجًا عنها بل هو مجموعها وهو: «النوع» فلا يقالُ فيه ذاتيٌّ ولا عرضيٌّ؛ إذ ليس بجزء ماهيَّةٍ حتى يُقالَ فيه ذاتيٌّ ولا خارجًا عنها حتى يُقالَ فيه عرضيٌّ بل هو واسطةٌ، وهذا مذهب الجمهور».

## مبحثُ الكلِّيَّاتِ الخمسةِ

**بعْدَ أنْ تكلَّمنا على**: الدَّلالةِ وأقسامِها، وعلى تقسيمِ اللَّفظِ إلى مفردٍ ومركَّبٍ، ثم تقسيمِ المفردِ إلى كلِّيٍّ وجزئيٍّ، ثمَّ تقسيمِ الكلِّيِّ إلى ذاتيٍّ وعرضيٍّ وكلُّ ذلك مبادئُ يُحتاجُ إليها في هذا الفنِّ - نتكلَّمُ الآنَ على مبحثِ الكلِّيَّاتِ الخمسِ التي هي مبادئُ قريبةٌ للتَّعريفِ الذي هو أحدُ المقصودَينِ من هذا الفنِّ، وكانت مبادئُ قريبةً لأنَّ التَّعريفَ يتركَّبُ منها، والكليات خمسٌ؛ هي:

- الجنسُ. - النَّوعُ - الفصلُ.
- الخاصَّةُ. - العرضُ العامُّ.

وإنَّما انحصرتِ الكلِّيَّاتُ في هذه الخمسةِ؛ لأنَّ الكلِّيَّ إذا نُسبَ إلى أفرادِه:

- فإمَّا أنْ يكونَ عينَ ماهيَّتِها، وهو: «النَّوعُ»، مثلَ: إنسانٍ.
- وإمَّا أنْ يكونَ جزءًا من ماهيَّةِ أفرادِه، وهو: «الجنسُ والفصلُ»، مثلَ: حيوانٍ وناطقٍ للإنسانِ.
- وإمَّا أنْ يكونَ خارجًا عن ماهيَّةِ أفرادِه، وهو: «الخاصَّةُ والعرضُ العامُّ» مثلَ: ضاحكٍ وماشٍ بالنِّسبةِ للإنسانِ.

واعلم أنَّ الجنسَ والنَّوعَ يقعانِ جوابًا عن السُّؤالِ بـ«ما»، فإذا قيلَ لك: ما هي ماهيَّةُ زيدٍ وبكرٍ؟ تقولُ في الجوابِ: إنسانٌ. وهو نوعٌ، وإذا قِيلَ لك: ما هو الفرسُ والأسدُ والغزالُ؟ تقولُ: حيوانٌ.

**فالنَّوعُ هو**: تمامُ ماهيَّةِ أفرادِه المتَّفقةِ فيها، وإنَّما تتمايزُ هذه الأفرادُ عن بعضها بالمشخِّصاتِ، **أمَّا الجنسُ فهو**: جزءٌ من ماهيَّةِ أفرادِه المختلِفةِ المتباينةِ، فإنَّ أفرادَ الحيوانِ من الإنسانِ والأسدِ وغيرهما متباينةٌ، وعلى كلٍّ فـ«ما» يُسألُ بها عن الماهيَّةِ والحقيقةِ، يكونُ الجوابُ عن السُّؤالِ بها إما: بـ «النَّوعِ أو بالجنسِ»، فلا يكونُ بالأعراضِ والصِّفاتِ كما لا يكونُ بالفصلِ.

أمَّا الفصلُ فيقعُ جوابًا عن السُّؤالِ بـ «أيِّ شيءٍ هو في ذاتِه»، مثلَ: ما لو قيلَ لك: أيُّ شخصٍ يميِّزُ الإنسانَ تمييزًا ذاتيًّا؟ تقولُ في الجواب: ناطقٌ، وأمَّا الخاصَّةُ فتقعُ في جوابِ «أيِّ شيءٍ هو في عرَضِه»، فإذا قيلَ لك: أيُّ شيءٍ يميزُ الإنسانَ في عرضِه؟ تقولُ في الجوابِ: ضاحكٌ أو كاتبٌ.

**وأمَّا العرضُ العامُّ مثلَ**: ماشٍ بالنِّسبةِ للإنسانِ فلا يقعُ في جواب «ما» ولا «أيٍّ»، ويصحُ أنْ يقعَ في جوابِ السُّؤالِ بـ«كيف»، مثلَ: ما لو قيلَ لك: كيفَ حالُ فلانٍ؟ تقولُ: عليلٌ، وإذا علمتَ هذه سَهُلَ عليك معرفةُ الكلِّيَّاتِ الخمسِ.

* * *

# مبحثُ الجنسِ
## تعريفُه - تقسيمُه

**أما تعريفُه فهو:** الكلِّيُّ الصَّادقُ على كثيرين مختلفين بالحقيقةِ في جوابِ ما هو.

[شرحُ التَّعريفِ:]

**وقولُنا:** «الصَّادقِ على كثيرين» أي: الذي يُحملُ على كثيرينَ، «مختلفينَ بالحقيقةِ» مخرجٌ للنَّوعِ لأنَّه يُحملُ على كثيرين متَّفقينَ بالحقيقةِ، وقولُنا «في جوابِ ما» مُخرجٌ للفصلِ والخاصَّةِ والعرضِ العامِّ؛ لأنَّ الفصلَ والخاصَّةَ لا يقعانِ في جوابِ: ما، وإنَّما يقعانِ في جواب: أيٍّ، والعرضُ العامُّ لا يقعُ في الجوابِ المصطلحِ عليه، وهو عن السُّؤالِ بما أو بأيٍّ.

**ومثالُ الجنسِ:** «حيوانٌ – نباتٌ»، فلو قيل لك: ما هو الإنسان والفرس والأسد؟ تقول: «حيوانٌ» فقد وقعَ جوابًا عن كثيرينَ متباينين في الماهيَّةِ؛ لأنَّ ماهيَّةَ كلٍّ مختلفةٌ عن الأخرى، إذ ماهيَّةُ الإنسان: «حيوانٌ ناطقٌ»، وماهيَّةُ الفرسِ: «حيوانٌ صاهلٌ»، وماهيَّةُ الأسدِ: «حيوانٌ مفترسٌ»، وإذا قيل لك: ما هو القمحُ والفولُ؟ تقولُ في الجوابِ: «نباتٌ»، وكما يصحُّ أن يقعَ جوابًا عن ثلاثةٍ فأكثرَ من أفرادِه يصحُ أن يقعَ عن اثنينِ منهما، فالمرادُ بالكثرةِ ما فوقَ الواحدِ كما هو مصطلحُ المناطقةِ في الجمعِ فإنه ما فوقَ الواحدِ.

**تقسيمُ الجنسِ:**

**ينقسِمُ الجنسُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:**

- قريبٌ. - ومتوسطٌ. - وبعيدٌ.

- **القريبُ**: ما فوقَه أجناسٌ ولا جنسَ تحتَه.

مثلَ: «حيوانٍ» فإنَّه فوقَه: «النامي والجسمُ والجوهرُ» وليس تحتَ «حيوانٍ» جنسٌ بل أنواعٌ، مثلَ: «إنسانٍ»، ويسمَّى هذا: «الجنسَ والجنسَ النَّازلَ».

- **والمتوسِّطُ**: ما فوقَه جنسٌ وتحتَه جنسٌ.

مثلَ: «نامٍ وجسمٍ» فإنَّ «النَّاميَ» فوقَه جنسٌ وهو: «الجسمُ»، وتحتَه جنسٌ وهو: «الحيوانُ»، وكذلك «جسمٌ» فوقَه «الجوهرُ» وتحتَه «نامٍ وحيوانٍ».

- **والبعيدُ**: ما ليسَ فوقَه جنسٌ وتحتَه أجناسٌ.

مثلَ: «الجوهرِ» فليسَ فوقَه جنسٌ وتحتَه «جسمٌ ونامٍ وحيوانٌ»، ويسمَّى هذا: «جنسَ الأجناسِ».

وإذا رتَّبتَ هذه الأجناسَ فإنَّك تُرتِّبُها صعودًا، أي: تأتي أوَّلًا بالجنسِ الأقلِّ أفرادًا، ثمَّ بالأكثرِ فالأكثرِ، فتقدِّمُ «حيوانًا» ثمَّ «النّاميَ» لأنَّه يشملُ الحيوانَ والنَّباتَ ثمَّ «الجسمَ» لأنَّه يشملُ الحيوانَ والنَّباتَ والجمادَ، ثمَّ «الجوهرَ» لأنَّه يشملُ الحيوانَ والنَّباتَ والجمادَ والعقلَ؛ لأنَّ الجوهرَ يشملُ المادياتِ والمجرداتِ.

* * *

# مبحثُ الفصلِ
## تعريفُه - تقسيمُه

**الفصلُ هو**: الكلِّيُّ الصَّادقُ على الشَّيءِ، في جوابِ أيِّ شيءٍ هو في ذاتِه.

**[شرحُ التَّعريفِ:]**

**وخرجَ بقولِنا**: «في جوابِ أيِّ شيءٍ» الجنسُ والنَّوعُ والعرضُ العامُّ، لأنَّ الجنسَ والنَّوعَ لا يقعانِ في جوابٍ: «أي» بل في جوابِ: «ما» والعرضُ لا يقعُ في الجوابِ المصطلحِ عليه، وخرجَ بقولِنا: «في ذاتِه» الخاصَّةُ؛ لأنَّها تقعُ في جوابِ: أيِّ شيءٍ هو في عرَضِه لا في ذاتِه.

**مثالُ الفصلِ**: «ناطقٌ – صاهلٌ» فلو قيلَ لك: أيُّ شيءٍ يميِّزُ الإنسانَ تمييزًا ذاتيًّا؟ تقولُ في الجوابِ: «ناطقٌ»، فهذا فصلٌ ميَّزَه عن جميعِ ما عداه حتى عنِ الملائكةِ والجنِّ بناءً على أنَّ النُّطقَ خاصٌّ بالإنسانِ على ما هو المشهورُ، وأمَّا مَنْ يرى أنَّ النُّطقَ للملائكةِ والجنِّ -أيضًا- فلا يكونُ النطقُ فصلاً مميِّزًا للإنسانِ عن جميعِ ما عداه بل عن البعضِ.

**تقسيمُ الفصلِ:**

**ينقسمُ الفصلُ إلى:**

- قريبٍ.
- وبعيدٍ.

**فالقريبُ هو**: الذي يميِّزُ الشَّيءَ عمَّا يشاركُه في جنسِه القريبِ.

وذلك كـ «الصَّاهلِ» للفرسِ فإنَّه يميِّزُ الفرسَ عن الإنسانِ والبَقرِ والأسدِ المشاركةِ للقريبِ في الحيوانيَّةِ، وكـ «النَّاطقِ» فإنَّه يميِّزُ الإنسانَ عمَّا يشاركُه في جنسِه القريبِ.

**أمَّا الفصلُ البعيدُ فهو**: الذي يميِّزُ الشَّيءَ عمَّا يشاركُه في جنسِه البعيدِ.

كـ «الحساسِ» بالنِّسبةِ للإنسانِ فإنَّه لم يميِّزْه عن الأشياءِ التي شاركتْه في الحيوانيَّةِ ولكنَّه يميِّزُ الإنسانَ عمَّا شاركَه في الجسمِ وهو جنسٌ بعيدٌ، أمَّا إذا نسبتَ الحساسَ إلى الحيوانِ بأنْ قيلَ لك: أيُّ شيءٍ يميِّزُ الحيوانَ في ذاتِه؟ فقلتَ: حساسٌ، فقد ميَّزَ الحساسُ الحيوانَ عمَّا شاركَه في نامٍ فيكون حينئذٍ فصلاً قريبًا، فميزانُ قربِه وبُعدِه هو: التَّمييزُ، فإنْ ميَّزَ عنِ الجنسِ القريبِ كانَ قريبًا، وإنْ ميَّزَ عنِ الجنسِ البعيدِ فبعيدٌ، هذا ولا مانعَ من أنْ يكونَ الفصلُ جنسًا والعكسُ، فإذا سُئلتَ بـ: ما هو الإنسان والفرس؟ وقلتَ في الجوابِ: حيوانٌ، كان الحيوانُ جنسًا، وإذا سُئلتَ بـ: أيِّ شيءٍ يميزُ الإنسانَ في ذاتِه؟ فقلت: حيوانٌ، كان الحيوانُ فصلاً باعتبارِ وقوعِه جوابًا عنِ السُّؤالِ بأيٍّ، ويكونُ جنسًا باعتبارِ وقوعِه جوابًا عنِ السَّؤالِ بما.

* * *

# مبحثُ النَّوعِ
## تعريفه – تقسيمه

**النَّوعُ هو**: الكلِّيُّ الصَّادقُ على كثيرين متَّفقين بالحقيقةِ في جوابِ ما هو.

[**شرحُ التَّعريفِ**:]

**وخرجَ بقولِنا**: «كثيرين متفقين بالحقيقة» الجنسَ لأنَّه صادقٌ على كثيرين مختلِفين كما مرَّ، وقولُنا: «في جوابِ ما هو» أخرجَ باقي الكلِّيَّاتِ.

**مثالُه**: «إنسانٌ – أسدٌ – فرسٌ» فإنَّ كلًّا منها صادقٌ على كثيرين متَّفقين في الحقيقةِ، فإذا قيلَ لك: ما هو زيدٌ وعمرٌ وبكرٌ وخالدٌ؟ تقولُ في الجوابِ: «إنسانٌ» فصدَقَ «إنسانٌ» على هذه الأفرادِ المتَّفِقةِ في «الإنسانِ»، ويصحُّ أنْ يقعَ جوابًا عن اثنينِ فأكثرَ من أفرادِه، أما لو سُئلَ عن فردٍ واحدٍ منها بأنْ قِيلَ لك: ما هو زيدٌ فإنَّك تقولُ في الجوابِ إنسانٌ وتشخُّصٌ.

وهذا التَّعريفُ المتقدِّمُ للنَّوعِ الحقيقيِّ، أمَّا النَّوعُ الإضافيُّ فهو المندَرِجُ تحتَ جنسٍ فهو أعمُّ من الأولِ، فيشملُ مثلَ: «الإنسانِ» لأنَّه مندرجٌ تحتَ جنسٍ وهو حيوانٌ، ويشملُ مثلَ: «حيوانٍ» لأنَّه مندَرِجٌ تحتَ نامٍ، ويشملُ مثلَ: «النَّامي» لأنَّه مندَرِجٌ تحتَ جسمٍ، ويشملُ مثلَ: «الجسمِ» لأنَّه مندَرِجٌ تحت جوهرٍ، فيجتمِعُ النَّوعُ الحقيقيُّ والإضافيُّ في إنسانٍ؛ لأنَّه حقيقيٌّ بالنِّسبةِ إلى أنَّه صادقٌ على الكثرةِ المتَّفقةِ في الحقيقةِ، ويقالُ له نوعٌ إضافيٌّ؛ لأنَّه مندَرِجٌ تحتَ

جنسٍ وهو حيوانٌ، ولا ينفردُ النَّوعُ الحقيقيُّ وقيلَ إنَّه ينفردُ في «النُّقطةِ» التي هي نهايةُ الخطِّ؛ لأنه ليس فوقها جنس[1] فلا تكون نوعًا إضافيًّا، وتحتَها نقطٌ كثيرةٌ في كلِّ خطٍّ[2] فتكون نوعًا حقيقيًا، ومن هذا تعلَمُ أنَّ النَّوعَ من حيثُ هو ينقسِمُ إلى قسمينِ: نوعٌ حقيقيٌّ ونوعٌ إضافِّي، وأنَّه لا مانعَ من أنْ يكونَ النَّوعُ الإضافيُّ جنسًا والعكسُ، فحيوانٌ باعتبارِ اندراجِه تحتَ جنسٍ فوقَه نوعٌ إضافيٌّ، وباعتبارِ أنَّه صادقٌ على الكثرةِ المختلِفةِ الحقيقةِ في جوابِ ما هو يكونُ جنسًا.

**والنَّوعُ الإضافيُّ مراتبُه ثلاثةٌ:**

- **النَّوعُ العالي**: وهو ما لا نوعَ فوقَه وتحته أنواعٌ، مثلَ: «الجسمِ» فإنَّ تحتَه

---

(١) قال سعيد قدورة «شرح السُّلَّمِ»: ١٧٧ «فالنُّقطة شيءٌ لا جزءَ له، ولا ينقسمُ لا حسًّا ولا عقلاً، ولذلك لم يندرجْ تحت جنسٍ من الأجناس العالية...».

(٢) قال عبد الحي اللكنوي «حواشي تذهيب التَّهذيبِ»:١٥١، ١٥٣ نقلًا عن شيخِ الإسلامِ حفيدِ التَّفتازانيِّ: «اعلمْ أنَّ النُّقطةُ باصطلاحِ الحكماءِ عبارةٌ عن نهايةِ الخطِّ، وهو عبارةٌ عن نهايةِ السَّطحِ، وهو عبارةٌ عن نهايةِ الجسمِ التَّعليميِّ، وهو الطَّويلُ والعريضُ والعميقُ».

قال عليُّ قصارَه «حاشيته على شرحِ البَنانَيِّ على السُّلَّمِ»:٧٧، ٧٨ «الخطُّ التَّعليميُّ عندهم امتدادٌ يقبلُ الانقسامَ طولاً لا عرضًا ولا عمقًا وهو مبدأُ السَّطحِ، والسَّطحُ عَرَضٌ يقبلُ الانقسامَ طولاً وعرضًا فقط وهو مبدأُ الجسمِ التَّعليميِّ، الذي هو عَرَضٌ محيطٌ بالجسمِ الطبيعيِّ الموجودِ خارجًا -ويُعبَّرُ عن هذا العَرَضِ بالكمِّ والمقدارِ- وهو الذي يقبلُ القسمةَ طولاً وعرضًا وعمقًا...».

قال ملا يزدي «شرح التهذيب»: ١٥٢: «والنقطة غير منقسمة في الطول والعرض والعمق، فهي عَرَضٌ لا يقبل القسمة أصلاً».

لذا قال العطار «حاشيته الكبرى على السجاعي»:٣٨: «والنقطة عرَّفوها بأنها شيء ذو وضع لا يقبل القسمة أصلا لا فعلاً ولا فرضًا ولا وهمًا».

أنواعًا هي: «نامٍ – حيوانٌ – إنسان».

- **والنَّوعُ المتوسطُ** وهو: ما فوقَه نوعٌ وتحتَه نوعٌ، كـ «حيوانٍ» فإنَّ فوقَه: «النَّامي» وتحتَه: «إنسانٌ».

- **والنَّوعُ النَّازلُ** وهو: ما فوقَه نوعٌ وتحتَه جزئيَّاتٌ لا أنواعٌ، مثلَ: «بكرٍ وعمرٍو وخالدٍ» أفرادُ الإنسانِ، وهي كما عرفتَ متَّفقةُ الحقيقةِ وإنِ اختلفت بالمشخِّصاتِ فكلُ فردٍ له مشخِّصاتٌ لا توجدُ في غيرِه وهذه المشخِّصاتُ عارضةٌ على ماهيَّةِ كلِّ فردٍ.

* * *

## مبحثُ الخاصَّةِ
## تعريفُها - تقسيمُها

**الخاصَّةُ هي**: كلِّيٌّ صادقٌ على كثيرين متَّفقينَ بالماهيَّةِ في جوابِ أيِّ شيءٍ هو في عَرَضِه. ويصحُّ أنْ يُقالَ في تعريفِها هي: الخارجُ عنِ الماهيَّةِ المختصِّ بها.

**[شرحُ التَّعريفِ:]**

فـ «الخارجُ عنِ الماهيَّةِ» أخرجَ النَّوعَ والجنسَ والفصلَ، و «المختصِّ بها» أخرجَ العرَضَ العامَّ، فإنَّه غيرُ مختصٍّ بها.

**مثالُ الخاصَّةِ**: «ضاحكٌ - كاتبٌ - عالمٌ» بالنِّسبةِ للإنسانِ فهذه الأشياءُ خارجةٌ عن حقيقةِ الإنسانِ وهي مختصَّةٌ به لا توجدُ في غيرِه، وتقعُ هذه الخاصَّةُ في جوابِ أيِّ شيءٍ هو في عرَضِه، وأفرادُها غيرُ متباينةٍ فأفرادُ ضاحكٍ مثلَ: «زيدٍ ومحمَّدٍ وعليٍّ»، وهي كما تكونُ للنَّوعِ تكونُ للجنسِ فـ «ضاحكٌ» خاصَّةٌ للإنسانِ والحيوانِ، و «ماشٍ» خاصَّةٌ بالحيوانِ إذا نسِبَ إليه لأنَّه لا يوجدُ في غيرِه، أمَّا إذا نسِبَ «الماشي» إلى الإنسانِ كانَ عرضًا يوجدُ فيه وفي غيرِه، والقاعدةُ: أنَّ كلَّ خاصَّةٍ للنَّوعِ خاصَّةٌ للجنسِ ولا عكسَ.

**أقسامُها:**

**تنقسمُ الخاصَّةُ:**

- إلى لازمةٍ.
- وإلى مفارقةٍ.

- **فاللَّازمةُ مثلُ**: «قابليَّةِ العلمِ» للإنسانِ.

- والمفارقةُ كـ «حمرةِ الخجلِ وصفرةِ الوجلِ» للإنسانِ، فكل منهما خاصَّةٌ بالإنسانِ ومفارقةٌ له.

* * *

# مبحثُ العرَضِ العامِّ
## تعريفُه - أقسامُه

وهو: الكلِّيُّ الصادقُ على كثيرين مختلفين بالحقيقةِ، ولا يقعُ في جواب «ما» ولا «أيٍّ». ويصحُ أنْ يُقالَ في تعريفِها هي: الخارجُ عنِ الماهيَّةِ الغيرُ مختصٍ بها.

مثلَ: «ماشٍ ومتنفِّسٌ وآكلٌ» بالنِّسبةِ للإنسانِ، فهذه الأشياءُ خارجةٌ عن ماهيَّتِه وغيرُ مختصَّةٍ به لأنَّها توجدُ في غيرِه، وإذا نُسبَ الأكلُ والمشيُّ للحيوانِ كان كلٌّ منهما خاصَّةٌ له لا توجدُ له لا توجدُ في غيرِه.

**أقسامُ العرضِ العامِّ:**

**وينقسِمُ العَرَضُ العامُّ إلى:**

- لازمٍ، مثلَ: «السَّوادِ» للغرابِ، فإنَّ السَّوادَ غيرُ مختصٍّ بالغرابِ وهو ملازمٌ له.

- وإلى مفارقٍ، مثلَ: «التَّنفُّسِ» للإنسانِ، فإنَّه عَرَضٌ مفارِقٌ وغيرُ مختصٍّ بالإنسانِ.

**قال صاحبُ السُّلَّمِ:**

**والكلِّيَّـاتُ خمسـةٌ دونَ انتقـاصْ　　جنسٌ وفصلٌ، عَرَضٌ، نوعٌ وخاصْ**

وأوَّلٌ ثـــلاثـــــةٌ بـــلا شَطَـــطْ جنـسٌ قـريـبٌ أو بعيـدٌ أو وَسَـــطْ

فقد قسَّمَ الكلِّيَّاتِ إلى خمسٍ ثمَّ قسَّمَ الجنسَ الذي هو أوَّلٌ في الذِّكرِ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: قريبٌ وبعيدٌ ومتوسطٌ، وقد عرفْتَ فيما سبقَ كلًّا منها مفصلًا.

* * *



# فصل في نسبة الألفاظ للمعاني

**تقسيمٌ آخرَ للمفردِ باعتبارِ معناه:**

**المفردُ:** إمَّا أنْ يتَّحدَ لفظُه ومعناه، وإمَّا أنْ يختلفَ لفظُه ومعناه، وإمَّا أنْ يتَّحدَ لفظُه ويختلفَ معناه، وإمَّا أنْ يختلفَ لفظُه ويتَّحدَ معناه؛ فإنْ اتَّحدَ لفظُه ومعناه فهو: «المتواطئُ والمشكَّكُ»، وإنْ اختلفُ اللَّفظُ والمعنى فهو: «المتباينُ»، وإنْ اتَّحدَ اللَّفظُ واختلفَ المعنى فهو: «المشترَكُ»، وإنْ اختلفُ اللَّفظُ واتَّحدَ المعنى «فمترادفٌ»، فالأقسامُ خمسةٌ كما ذكرها صاحبُ السُّلمِ.

**المتواطئُ والمشكِّكُ:**

**فإن اتحدَ اللَّفظُ والمعنى وتساوتْ أفرادُه في الماهيَّةِ فهو:** «المتواطئُ».

**مثلَ:** «إنسانٍ» فمعناه: الحيوانُ النَّاطقُ، وأفرادُه من محمَّدٍ وعليٍّ وغيرِهما متساويةٌ في هذه الماهيَّةِ، فليس أحدُ هذه الأفرادِ أولى بالحيوانِ النَّاطقِ من غيرِه فالجميعُ متساوون في هذه الحقيقةِ، ولا يُقالُ: إنَّ بعضَ الأفرادِ كالأنبياءِ أولَى من غيرهم بها؛ نعم لا يُقالُ ذلك لأنَّ تفاوتَ الأنبياءِ عنِ الأفرادِ غيرِهم بشيءٍ آخرَ غيرِ الحيوانيَّةِ والنَّاطقيَّةِ، أي: بصفاتٍ خارجةٍ عنها، فالأنبياءُ وغيرُهم سواءٌ في هذه الماهيَّةِ وهي: الحيوانيَّةُ والنَّاطقيَّةُ.

**أمَّا إذا اتَّحدَ اللَّفظُ والمعنى، ولم تتساوَ الأفرادُ في هذا المعنى، فهو: «المشكَّكُ».**

**مثالُه:** «الوجودُ»، ومعناه: الحصولُ في الخارجِ، وأفرادُه كثيرةٌ: وجودُ اللهِ ووجودُ الحوادثِ، وهذه الأفرادُ لم تتساوَ في معنى الوجودِ، بل الوجودُ في القديمِ

أولى من الوجودِ في الحادثِ؛ لأنَّه واجبٌ ووجودُ الحادثِ جائزٌ، ومثالُه -أيضًا- «البياضُ» ومعناه: ضدُّ السَّوادِ، وأفرادُه: بياضُ الثَّلجِ، وبياضُ الجِيرِ، وبياضُ القماشِ، وليست هذه الأفرادُ متساويةً في البياضِ، بل بعضُها أقوى من بعضٍ، ومثالٌ آخرُ للمشكِّكِ: «النُّورُ» وأفرادُه: نورُ المصباحِ ونور الشَّمسِ ونورُ القمرِ، وليست هذه الأفرادُ متساويةً في النُّورِ، بل بعضُها أكثرُ من بعضٍ، فتبيَّنَ من هذا:

- **أنَّ المتواطِئَ**: ما اتَّحدَ لفظُه ومعناه، وتساوتْ أفرادُه في ذلك المعنى، وسُمِّيَ متواطئًا لتوافقِ المعنى مع الأفرادِ من غيرِ تفاوتٍ.

- **والمشكِّكُ**: ما اتَّحدَ لفظُه ومعناه، ولم تتساوَ أفرادُه في ذلك المعنى، وسمِّيَ مشكِّكًا؛ لأنَّ النَّاظرِ فيه يتحيَّرُ لأنَّه إنْ نظرَ إلى المعنى وهو واحدٌ في الجميعِ يظنُّه متواطئًا، وإنْ نظرَ إلى تفاوتِ الأفرادِ في المعنى يظنُّه مشترَكًا[1].

**القسمُ الثَّالثُ**: ما اختلفَ فيه اللَّفظُ والمعنى فهو: «المتباينُ»، مثلَ: «إنسانٍ وفرسٍ»، فاللَّفظُ مختلفٌ والمعنى كذلك.

**القسمُ الرَّابعُ**: ما اتَّحدَ فيه اللَّفظُ واختلفَ المعنى فهو: «المشترَكُ»، مثلَ: «عينٍ» فإنَّ اللَّفظَ واحدٌ في العينِ بمعنى الذَّهبِ، وبمعنى الباصرةِ، وبمعنى الجاسوسِ، ومثلُ هذا: «محمَّدٌ» المسمَّى به أفرادٌ كثيرةٌ، فاللَّفظُ واحدٌ والمعنى مختلفٌ.

**القسمُ الخامسُ**: ما اختلفَ فيه اللَّفظُ واتَّحدَ المعنى فهو: «المترادفُ»، مثلَ: «إنسانٍ وبشرٍ»، فاللَّفظُ مختلفٌ والمعنى واحدٌ.

---

(١) قال الشيخ صالح موسى شرف في «مذكِّرات في المنطق» الموضوعةِ على «تهذيب المنطق» للتفتازاني: ١٧، ١٨: «ونظِيرُ هذا من عندَه أولادٌ بعضُهم نابغةٌ وبعضُهم خاملُ الذِّهنِ غبيٌّ؛ فالنَّاظرُ إلى هؤلاءِ الأبناءِ من جهةِ أنَّ أباهم واحدٌ، يقول: إنَّهم إخوةٌ، وإذا نظَرَ إلى التَّفاوتِ الكبيرِ الحاصلِ بينهم يظُنُّ أنَّهم ليسوا إخوةً، فهو متشكِّكٌ في أنَّهم لأبٍ واحدٍ، أو ليسوا كذلك».

هذه هي الأقسامُ الخمسةُ التي ذكرها صاحبُ السُّلَّمِ، ولم يذكرِ «المتساويَ»، ولا «العمومَ والخصوصَ المطلقَ»، ولا «العمومَ والخصوصَ الوجهيَّ».

**فالمتساويان:** ما اتَّحدَا أفرادًا واختلفَ لفظُهما ومعناهما، مثلَ: «ضاحكٍ وكاتبٍ» فاللَّفظانِ مختلفان ومعناهما مختلفٌ؛ لأنَّ معنى «ضاحكٍ» غيرُ معنى «كاتبٍ» ولكنهما اتَّحدَا في الأفرادِ، فأفرادُ «ضاحكٍ» هي بعينِها أفرادُ «كاتبٍ».

**وأمَّا اللَّذان بينهما عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ:** فإنَّهما يجتمعان في شيءٍ وينفردُ الأعمُّ، مثلَ: «إنسانٍ وحيوانٍ» فإنَّهما يجتمعان في «عليٍّ» مثلاً، وينفردُ «الحيوانُ» الذي هو أعمُّ في «الفرسِ» مثلاً.

**واللَّذان بينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ:** فإنَّهما يجتمعان في مادةٍ وينفردُ كلٌّ منهما في شيءٍ آخرَ، مثلَ: «مسلمٌ ومصريٌّ»، فيجتمعانِ في «محمَّدٍ» المسلمِ المصريِّ، وينفردُ «المسلمُ» في «عليٍّ» المسلمِ العراقيِّ، وينفردُ «المصريُّ» عن «المسلمِ» في «بطرسَ» المسيحيِّ المصريِّ، فهذه هي تتمَّةُ الأقسامِ الثَّمانيةِ وإليك بيانها على وجهِ الإجمالِ:

المتواطئُ - المشكِّكُ - المتباينُ - المترادفُ - المشترَكُ اللَّفظيُّ - المتساويانِ - العمومُ والخصوصِ المطلقُ - العمومُ والخصوصُ الوجهيُّ.

**وبعض الشُّراحِ**[١] **هنا قالَ:** لعلَّ المصنِّفَ أرادَ بالمترادفين ما يشملُ المتساويين، وأرادَ بالمتخالفين ما يشملُ العمومَ والخصوصَ المطلقَ

(١) كالصبان في «حاشية السلم»: ٧٣، والباجوري في «حاشية السلم»: ٤٠، ٤١.

والوجهيَّ[١]، وعلى هذا يكونُ أرادَ بالمترادفين ما اتَّحدَ مفهومًا وأفرادًا، أو أفرادًا فقط، فالأوَّلُ هما «المترادفان حقيقة» والثَّاني هما «المتساويان»، ويَقصِدُ بالمتخالفِ المتباينُ من كل وجهٍ أو من وجهٍ واحدٍ فالأوَّلُ هما «المتباينان حقيقةً» والثَّاني «العمومُ والخصوصُ المطلقُ أو من وجهٍ»، وهذا التأويل إن صح في المتخالفين فإنَّه بعيدٌ في التَّرادفِ.

**قال في السُّلَّمِ عن هذا التَّقسيمِ:**

**ونســبــةُ الألــفــاظِ للمعــاني خمســةُ أقســامٍ بــلا نُقصــانِ**

**تــواطُــؤٌ تشــاكُــكٌ تخــالُفُ والاشتـــراكُ عكسُــه التَّــرادُفُ**

وناقَش بعضُ الشُّراحِ[٢] هنا أنَّ النِّسبةَ ليست بينَ اللَّفظِ والمعنى فحسب، بل هي

(١) قال الباجوري «حاشية السلم»: ٤٠، ٤١: «وبقيَ عليه ثلاثة: التَّساوي، والعمومُ والخصوصُ مِن وجهٍ، والعمومُ والخصوصُ بإطلاقٍ.
فضابطُ الأوَّلِ: أنْ يتحدا ماصدقًا ويختلفَا مفهومًا، كما في الكاتبِ والضَّاحكِ.
وضابطُ الثَّاني: أنْ يجتمعا في مادةٍ وينفرد كلٌّ منهما في مادةٍ أخرى، كما في الإنسانِ والحيوانِ.
وضابطُ الثَّالثِ: أنْ يجتمعا في مادةٍ وينفرد أحدُهما في مادةٍ أخرى، كما في الإنسانِ والحيوانِ...
ويمكنُ إدراجُ الأوَّلِ في التَّرادفِ بأنْ يرادَ به ما يشملُ ما لو كان بينهما الاتحادُ ماصدقًا فقط، وإدراجُ الثَّاني والثَّالثِ في التَّخالفِ بأنْ يرادَ به ما يشملُ التَّباينَ الجزئيَّ».

(٢) كالملَّويِّ في «شرح السُّلَّم»: ٤٢، والبنانيِّ في «شرح السُّلَّمِ»: ٩٠، والباجوريِّ في «حاشية السُّلَّمِ»: ٤٠ وعبارته: «اعلم أنْ ما ذكرَه المصنِّفُ من النِّسبِ الخمسةِ منه ما هو معتبرٌ بين معنى اللَّفظِ وأفرادِه وذلك هو: «التَّواطُؤ والتَّشاكُكُ»، ومنه ما هو معتبرٌ بين معنى لفظٍ ومعنى لفظٍ آخرَ وذلك هو: «التَّباينُ»، وما قد يقعُ من الحكمِ بالتَّباينِ بين الألفاظِ فهو بالنَّظرِ إلى معنى اللَّفظِ، ومنها ما هو معتبرٌ بين اللَّفظِ ومعناه وذلك هو: «الاشتراكُ»، ومنه ما هو معتبر بين لفظٍ ولفظٍ آخرَ وذلك هو «التَّرادفُ»...».

بين معنى اللَّفظِ وأفرادِه وذلك في: «المتواطِئ والمشكِّكِ»، وتارةً بين معنى اللَّفظِ ومعنى لفظٍ آخرَ وذلك في: «المتباين»، وتارةً بين اللَّفظِ ومعناه وهو: «المشتركُ»، وتارةً بين لفظٍ وآخرَ وهو: «المترادفُ»، ولكن يجابُ عنه: بأنَّ المصنِّفَ لاحظَ دائمًا أنَّ المعنى مع اللَّفظِ في هذه النِّسبةِ، فالمتواطئُ والمشكِّكُ ملحوظٌ فيهما النِّسبةُ بين اللَّفظِ والمعنى مع تساوي الأفرادِ أو تفاوتِها، والمتباينانِ يُلاحَظُ فيهما أيضًا معنى اللَّفظينِ، والمشتركُ يُلاحَظُ فيه النِّسبةُ بين المعنى واللَّفظِ، والمترادفُ وإن لُوحظَ فيه النِّسبةُ بين لفظينِ، لكن لا بُدَّ من النَّظرِ إلى المعنى حتى يُعرَفَ هل هو متَّحدٌ فيُحكَمُ بالتَّرادفِ أو لا، فلا ترادفَ.

**وقولُ السُّلَّمِ**: (تَشارُكٌ وعكسُه التَّرادفُ)، معناه: أنَّ المشتركَ ما اتَّحدَ لفظه واختلفَ معناه، والتَّرادفَ العكسُ، أي: ما اختلفَ لفظُه واتَّحدَ معناه.

**تقسيمُ اللَّفظِ إلى طلبٍ وخبرٍ**: ينقسمُ اللَّفظُ إلى:

- طلبٍ.
- خبرٍ.

**فالطَّلبُ**: ما حصلَ معناه بالتَّلفظِ به.

**والخبرُ** -يرادفُ القضيَّةَ-: ما احتملَ الصِّدقَ والكذبَ.

**ويلحقُ بالطَّلبِ**: «التَّمنِّي والتَّرجِّي وغيرهما»، ثمَّ إن الطَّلبَ ينقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

- أمرٍ.
- ودعاءٍ.
- والتماسٍ.

**فالأمرُ**: هو طلبُ الأعلى من الأدنى، مثلَ: قولِه تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ﴾ [آل عمران: ١٣٢]، والنَّهيُ مثلُ الأمرِ، فهو: طلبُ التَّركِ، مثلَ: قولِه تعالى: ﴿يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفۡ﴾ [النمل: ١٠]، وبعضهم لا يشترطُ في الطَّلبِ العُلو، فيصحُ من الأدنى للأعلى[1].

(١) قال الملوي في «شرح السُّلَّم»: ٤٣ «والخلافُ في أنه هل يُشترطُ الاستعلاءُ أو العلوُّ أو هما أو لا يُشترطُ شيء منهما مشهورٌ في الأصولِ».

**والدُّعاءُ**: عكسُ الأمرِ، أي: الطَّلبُ من الأدنى إلى الأعلى، مثلَ: ربنا فاغفر لنا ذنوبَنا، وبعضُهم لا يَشترطُ ذلك أيضًا.

**والالتماسُ**: هو طلبُ المساوي من مثلِه، نحوَ قولِك لشخصٍ يماثِلُك: تفضَّل عندَّنا.

**قال في السُّلَّمِ عن هذا التَّقسيمِ:**

**واللَّفظُ إمَّا طلبٌ أو خبرُ وأوَّلٌ ثلاثةٌ ستُذكَرُ**

**أمرٌ مع استِعلا، وعكسُه دُعا وفي التَّساوي فالتماسٌ وَقَعا**

* * *

---

وفي تلك المسألة أربعُ مذاهبَ ذكرَها الزَّركشيُّ في «البحر المحيط»: ٢/ ٣٤٦، ٣٤٧: «أحدُها: يعتبرانِ وبه جزمَ ابن القشيريِّ والقاضي عبدِ الوهابِ في «مختصرِه الصغيرِ». والثَّاني: وهو المختارُ، لا يعتبرانِ، ونقلَه الإمامُ الرَّازيُّ في أوَّلِ المسألةِ الخامسةِ عن أصحابنا، وقطعَ به العبدريُّ في «المستوفى» محتجًّا بإجماعِ النَّحْويِّين.
والثَّالثُ: يعتبرُ العلوَّ، وبه قالتِ المعتزلةُ واختارَه القاضي أبو الطَّيبِ الطَّبريُّ وعبد الوهابِ = = في الملخَّصِ، ونقلَه عن أهل اللغة.
والرَّابعُ: وبه قال أبو الحسينِ من المعتزلةِ يعتبرُ الاستعلاءُ لا العلوُّ، وصححَه الإمامُ الآمديُّ وابنُ الحاجبِ وابنُ برهانٍ في الأوسطِ».
وعن مراد المصنف بقوله: «أمرٌ مع استعلا» قال الباجوريُّ في «حاشية السُّلَّمِ»: ٤١: «قوله أمرٌ مع استِعلا: أي: مع إظهار العلو، بناءً على أن السين والتاء للطلب بمعنى الإظهار، أو مع العلو، بناءً على أنهما زائدتان، وعلى الأول يكون المصنِّفُ قد جرى على القول باشتراط العلوِّ في نفس الأمر مع إظهاره، ويحتمل أن يكون جاريًا على القول باشتراط إظهار العلو وإن لم يكن عاليًا في نفس الأمر، وعلى الثاني يكون جاريًا على القول باشتراط العلو في نفس الأمر وإن لم يُظهِره.
فتلخَّص أنَّ كلام المصنِّف محتمِلٌ لثلاثة أقوالٍ، وبقي رابعٌ وهو القولُ بأنه لا يُشترط شيء من ذلك، وهو القول الراجح، فما جرى عليه المصنِّفُ طريقةٌ مرجوحةٌ».

## مبحثُ في الفرقِ بين الكلِّ والكلِّيَّةِ والجزءِ والجزئيَّةِ

قد عرفتَ فيما سبقَ معنى الكلِّيِّ والجزئيِّ والكلِّ والجزءِ في غير الحكمِ.

**أمَّا الكلُّ فهو**: الحكمُ على المجموعِ، أي: الهيئةُ المجتمعةُ من الأفرادِ أو على بعضِ الأفرادِ مجتمعةً.

**فمثال الأوَّلِ**: قوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ١٧﴾ [الحاقة: ١٧]، فإنَّ الحكْمَ بحمَلِ العرشِ على الثَّمانيةِ مجتمعةً؛ بحيثُ لا يحمِلُ العرشَ أقلُّ منها لعظمِ أمرِه.

**ومثالُ الثَّاني الذي فيه الحكْمُ على بعضِ الأفرادِ مجتمعةً لا على كلِّها مجتمعةً**: «أهلُ الأزهرِ علماء» فالحكْمُ هنا على أهلِ الأزهرِ بأنَّهم علماءُ لا يصدقُ على كلِّ الأفرادِ مجتمعينَ بل يصدقُ على بعضٍ منهم مجتمعين، وإذا قلتَ: أهلُ قريتي يحمِلون الصخرةَ العظيمةَ، فهو محتمِلٌ لأنَّ يكونَ على كلِّ أفرادِ القريةِ مجتمعين أو على بعضِهم مجتمعين.

**وعلامةُ الحكْمِ على المجموعِ**:

- ألا تدخُلَ «كلُّ» على الموضوعِ.
- وألا يصلحَ الفردُ لحملِ المحمولِ عليه.

**فلو قلتَ**: «محمَّدٌ وعليٌّ وبكرٌ وخالدٌ يحملُون طنًّا من الحديدِ» فإنَّ هذا الحكْمَ عليهم مجتمعين؛ إذ لا يمكنُ لواحدٍ منهم حملُ هذا الطُّنِّ.

**وتمثيلُ صاحبِ السُّلَّمِ للحكْمِ على المجموعِ بالحديث**: (كلُّ ذلك لم

يكنْ) فيه مخالفة للقواعدِ:

**أوَّلًا:** دخولُ كلٍّ وهي لجميعِ الأفرادِ لا مجموعِها.

**وثانيًا:** أنَّ النَّفيَ إذا تأخرَ حقيقةً وحكمًا على أداةِ العمومِ كان لعمومِ السَّلبِ، مثلَ قولِك: كلُّ الدَّراهمِ لم آخذْها، يفيدُ أنَّك لم تأخذ شيئًا من الدَّراهمِ.

وأيضًا أنَّ ذا اليدين الصَّحابي حينما سلَّمَ رسول الله ﷺ من الركعتين في صلاةِ العصرِ وهي رباعيَّةً سألَ رسولَ اللهِ عليه السلام أقصرتِ الصلاةُ أم نسيتَ يا رسولَ اللهِ؟ كان معتقِدًا حصولَ واحدٍ من الاثنينِ القصرُ أو النِّسيانُ، فسؤالُه بأم طالبٌ تعيينَ واحدٍ منهما، ولذا لمَّا أجابه الرَّسولُ عليه السلام بأنَّ «**كلَّ ذلك لم يكنْ**»[1] راجعَه بقولِه: بل بعضُ ذلك قد كانَ، فلو كانَ معنى قولِ الرَّسولِ نفيُ مجموعِ الاثنينِ الصَّادقِ بحصولِ واحدٍ منهما لما راجعَه، لهذا كلِّه يكون قولُ الرَّسولِ عليه السلام: «كلُّ ذلك لم يكنْ» من بابِ الكلِّيَّةِ لا الكلِّ، أي: نفيُ كلِّ واحدٍ من القصرِ والنِّسيانِ، وهذا وإن كانَ مخالفًا للواقعِ فلا يعيبُ النَّبيَ عليه السلام لأنَّه قاله حسبَ ما يعتقدُ، ويدلُّ لِما قلناه التَّصريحُ بنفيِ الاثنين في روايةٍ أخرى: «**لم أنسَ ولم تقصرْ**»[2].

وعذرُ صاحبِ السُّلَّمِ في جعلِ الحديثِ من بابِ الحكْمِ على المجموعِ أنَّ خبرَ النَّبي يجبُ أنْ يكونَ مطابقًا للواقعِ، ففهِمَ الحديثَ أنَّه نفيٌّ للمجموعِ الصَّادقِ بحصولِ واحدٍ؛ لأنَّه لو كانَ لنفيِ الاثنين لكانَ الرَّسولُ مخبرًا بخلافِ الواقعِ، وقد علمتَ أنَّ هذا لا يعيبُ النَّبيَ عليه السلام لأنَّه قالَه حسب اعتقادِه.

---

(١) أخرج قصة ذي اليدين غير واحد من أهل العلم، واللفظ المذكور رواه مسلم (٩٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (١٢٢٩).

**وأما الكلِّيَّةُ فهي**: الحكْمُ على كلِّ فردٍ فردٍ.

**مثلَ**: قولِه تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦﴾ [الرحمن: ٢٦]، وقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] ولا إله إلا الله، فإنَّ معناها: لا إلهَ موجودَ إلا اللهُ، فقد حكمتَ بانتفاءِ الوجودِ عن كلِّ إلهٍ غيرِ اللهِ تعالى.

**وعلامةُ الكلِّيَّةِ:**

- أنْ تُدخلَ لفظَ «كل» أو أداةَ النَّفيِ العامَّةِ على الموضوعِ.
- وأن يصلحَ كلَّ فردٍ فردٍ لحملِ المحمولِ عليه.

**وأما الجزئيَّةُ فهي**: الحكْمُ على بعضِ الأفرادِ من غير اجتماعٍ مع بعضِها.

**مثلَ قولِنا**: «بعضُ العلماءِ عاملون بعلمِهم» فقد حُكِمَ فيه على بعضِ الأفرادِ من العلماءِ بأنَّهم عاملون.

**وعلامةُ الجزئيَّةِ:**

- أنْ يدخلَ لفظُ «بعض» أو غيرُه مما يدلُّ على البعضيَّةِ على الموضوعِ.
- وأن يكونَ أيُّ فردٍ من بعضِ أفرادِ الموضوعِ صالحًا لحملِ المحمولِ عليه.

**وأما الجزءُ فهو**: ما تركَّبَ منه ومن غيرِه كلٌّ.

**مثلَ**: «الواحدُ من العَشرةِ»، فإنَّه يتركَّبُ من الواحدِ إلى التِّسعةِ الكلُّ وهو العشرةُ، ومثلَ: السَّمَارِ للحُصْرِ، فإنَّه يتركَّبُ منه ومن الخيطِ كلٌّ وهو الحصيرُ، سواءٌ أكان ذلك الجزءُ حسِّيًّا كالسَّمَار أم معنويًّا كالحيوانِ للإنسانِ فإنَّه يتركَّبُ

منه ومن النَّاطقِ الكلُّ وهو الإنسان.

**وخلاصة ماذكرناه:** أن الكلِّيَّةَ هي الحكْمُ على كلِّ فردٍ فردٍ، وأنَّ الكلَّ هو الحكْمُ على الأفرادِ بشرطِ ضمِها لبعضٍ، والجزئيَّةُ هي: الحكمُ على بعضِ الأفرادِ من غيرِ اجتماعٍ وانضمامٍ، والجزءُ: ما تركَّبَ منه ومن غيرِه كلٌّ، وهو حسِّيٌّ أو معنويٌّ.

ومن هذا تعرفُ الفرقَ بين معنى «جميعٍ ومجموعٍ»؛ فالجميعُ لكلِّ الأفرادِ، والمجموعُ لهيئةِ الأفرادِ المجتمعةِ، فإذا قلتَ: «جميعُ الأنبياءِ معصومون» كان معناه: كلُّ نبيٍّ نبي معصومٌ، وإذا قلتَ: «مجموعُ الطَّلبةِ مجتهدٌ» فإنَّك لا تريدُ كلَّ فردٍ فردٍ، بل تريدُ الهيئةَ المجتمعةَ الصَّادقةَ بالبعضِ منهم.

**وإلى هذا كلِّه قال صاحبُ السُّلَّمِ:**

**والكلُّ حُكْمُنا على المجموعِ ككُلُّ ذاكَ ليسَ ذا وقوعِ**
**وحيثُما لكلِّ فردٍ حُكِمَا فإنَّه كلِّيَّةٌ قد عُلِمَا**
**والحكْمُ للبعضِ هو الجزئيَّة والجزء معرفتُهُ جليَّة**

**ومعنى ذلك:** أنَّ الكلَّ حكْمٌ لا على كلِّ فردٍ فردٍ بل على مجموعِ الأفرادِ، وقد مثَّلَ لذلك بقولِه: (كلُّ ذاك ليس ذا وقوعِ) وهذا إشارةٌ للحديثِ القائلِ: «**كلُّ ذلك لم يكن**»، وقد علمتَ أنَّ هذا مثالٌ للكلِّيَّةِ لا للكلِّ، ثمَّ قالَ: (وحيثُما لكلِّ فردٍ حكِمَا فإنَّه كلِّيَّةٌ) أي: وحيثُما كانَ الحكْمُ على كلِّ فردٍ، فإنَّ هذا الحكْمَ كلِّيَّةٌ، والحكْمَ على البعضِ هو الجزئيَّةُ، أي: الحكْمُ على بعضِ الأفرادِ من غيرِ ضمٍّ واجتماعٍ فهو الجزئيَّةُ والجزءُ واضحٌ وجليٌّ معرفتُه.

# مبحثُ الكلامِ عنِ المعرِّفِ
## -بكسر الراء-
## تعريفُه - أقسامُه - شروطُه

**هذا هو المقصودُ الأوَّلُ من مقصدَيِ المنطقِ اللَّذين هما**: المعلومُ التَّصوُّريُّ والمعلومُ التَّصديقيُّ، وكما يسمَّى معرِّفًا بالكسرِ يسمَّى تعريفًا وقولاً شارحًا؛ لأنَّه يشرحُ الماهيَّةَ ويوضِّحُها بعْدَ أنْ كانت مجهولةً.

**أمَّا تعريفُه فهو**: ما يلزمُ من تصوُّرِه تصوُّرُ المعرَّفِ بالفتح، إمَّا بحقيقتِه وذاتيَّاتِه، وإمَّا بوجهٍ يميزُه عن جميعِ ما عداه، فله صورتانِ:

**الأولى**: ألا يكونَ في التَّعريفِ شيءٌ خارجٌ عن الماهيَّةِ، بل يكونُ بأجزائِها الدَّاخلَةِ فيها، وذلك هو الحدُّ.

**والثَّانيةُ**: أنْ يوجدَ في التَّعريفِ شيءٌ خارجٌ عن الماهيَّةِ يميِّزُها عن جميعِ ما عداها وهو الرَّسمُ.

**مثالُ الصُّورةِ الأولى**: قولُنا في تعريفِ الإنسانِ: «حيونٌ ناطقٌ أو جِسمٌ ناطقٌ».

**ومثالُ الصُّورةِ الثَّانيةِ**: قولُنا في تعريفِ الإنسانِ: «حيوانٌ ضاحكٌ».

فأنتَ ترى في المثالِ الأوَّلِ أنَّ التَّعريفَ مشتملٌ على الأجزاءِ الدَّاخلةِ في الماهيَّةِ، وهي أجزاءٌ ذاتيَّةٌ، وترى في المثالِ الثَّاني أمرًا خارجًا عنها ولكنَّه يميِّزُ الإنسانَ عن جميعِ ما عداه.

**أقسامُ المعرِّفِ بالكسر-:**

ذهبَ بعضُ المناطقةِ[١] إلى أنَّه قسمانِ إجمالاً، وأربعةٌ تفصيلاً: حدٌّ ورسمٌ، وكلٌّ منهما إمَّا تامٌّ وإمَّا ناقصٌ.

وبعضٌ[٢] آخرُ ذهبَ إلى أنَّه ثلاثةٌ إجمالاً وخمسةٌ تفصيلاً، فقالَ: في التَّقسيمِ: حدٌّ ورسمٌ وتعريفٌ لفظيٌّ، وكلٌّ من الحدِّ والرَّسمِ إمَّا تامٌّ وإمَّا ناقصٌ.

وأحسنُ المذهبينِ الأوَّلُ وهو أنَّه أربعةُ أقسامٍ تفصيلًا.

أما اللَّفظيُّ فداخلٌ في الرَّسمِ[٣] ومثلُه التَّعريفُ بالتَّقسيمِ أو بالمثالِ.

**فاللَّفظيُّ مثلُ**: «البُرُّ: القمحُ».

والتَّعريفُ بالتَّقسيمِ، مثل: «الكلمةُ: إمَّا اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ».

**والتَّعريفُ بالمثالِ مثلُ**: «العلْمُ كالنُّورِ».

فكلُّ هذا تعريفٌ بالرَّسمِ، ولا حاجةَ لذكرِها زيادةً على الأربعةِ؛ لأنَّ كلًّا منها

---

(١) وهذا هو التحقيق وعليه الباجوري في «حاشية السلم»: ٤٣، والبناني في «شرح السلم»:١٠٣.

(٢) ومنهم الأخضري في «السُّلَّمِ»: ٨.

معـرِّفٌ عـلى ثلاثـةٍ قُسِـــمْ    حــدٌّ، ورسمــيٌّ، ولفظـيٌّ عُلِـمْ

(٣) قال العلامة العطار في «حاشيته على التهذيب»:٢١٩ «بل مآلُه إلى التَّصديقِ، وهو ما اختارَه السيدُ، قالَ في «حاشيةِ التَّجريدِ»: المقصودُ منه الإشارةُ إلى صورةٍ حاصلةٍ وتعينُها من بين الصُّورِ الحاصلةِ ليُعلَمَ أنَّ اللَّفظَ المذكورَ موضوعٌ بإزاءِ الصُّورةِ المشارِ إليها، فمآلُه إلى التَّصديقِ، والحُكْمُ بأنَّ هذا اللَّفظَ موضوعٌ بإزاءِ المعنى» اهـ.

اشتملَ على خاصَّةٍ فتوضيحُ لفظِ «البُرِّ» بلفظِ «القمحِ» ليس ذاتيًّا للبُرِ وإنَّما هو خارجٌ، ومشابهةُ العلْمِ للنُّورِ ليس ذاتيًّا للعلْمِ، وانقسامُ الكلمةِ إلى أقسامِها ليس ذاتيًّا لها بل هو من خواصِّها، وصاحب السُّلَّمِ هنا جرى على أنَّ أقسامَ المعرِّفِ ثلاثةٌ بالإجمالِ وخمسةٌ بالتَّفصيلِ، فجعلَ اللَّفظيَّ قسمًا مستقلاً زائدًا عنِ الحدِّ والرَّسمِ، فقيلَ له كما زدتَ اللَّفظيَّ يجبُ أنْ تزيدَ التَّعريفَ بالمثالِ أو بالتَّقسيمِ.

**بيانُ الأقسامِ الأربعةِ للمعرِّفِ بالكسر**-:

**أوَّلًا**: الحدُّ التامُّ هو: ما تركَّبَ من الجنسِ والفصلِ القريبين.

**مثلَ**: «حيوان ناطق» في تعريفِ الإنسانِ، و «حيوانٌ مفترسٌ» في تعريفِ الأسدِ، وسمِّيَ حدًّا لأنَّه حدَّدَ المعرَّفَ-بالفتحِ- بذاتيَّاتِه ومنعَ عنه دخولَ أفرادِ من غيرِ المعرَّفِ -بالفتحِ- فيه، كما أدخلَ جميعَ أفرادِه بحيثُ لم يخرجْ منها فردٌ من التَّعريفِ.

**والحدُّ معناه في اللُّغةِ**: المنعُ والفصلُ، كما يُقالُ: حدُّ العقارِ كذا، وحدُّ البيتِ كذا، ومن ذلك الحديدُ الذي ينصَبُ تحديدًا للأرضِ.

**وثانيًا**: الحدُّ النَّاقصُ وهو: ما تركَّبَ من الجنسِ البعيدِ والفصلِ القريبِ، أو ما كانَ بالفصلِ القريبِ وحدَه فلا بُدَّ فيه من ذكرِ الفصلِ القريبِ حتى يكونَ حدًّا مانعًا جامعًا، فله صورتانِ:

**الأولى**: جنسٌ بعيدٌ وفصلٌ قريبٌ، مثلَ قولِنا في تعريفِ الإنسانِ: «نامٍ ناطقٌ».

والثَّانيةُ: فصلٌ قريبٌ وحدَه، مثلَ قولِنا في تعريفِ الفرسِ صاهلٌ.

وثالثًا: الرَّسمُ التَّامُّ وهو: ما كانَ بالجنسِ القريبِ والخاصَّةِ، مثلَ قولِنا في تعريفِ الإنسانِ: «حيوانٌ عالِمٌ».

رابعًا: الرَّسمُ النَّاقصُ وهو: ما كانَ بالجنسِ البعيدِ مع الخاصَّةِ أو بالخاصَّةِ وحدها، فمثالُ الأوَّلِ قولُنا في تعريفِ الإنسانِ بأنَّه: «نامٍ ضاحكٌ»، ومثالُ الثَّاني قولِنا في تعريفِه: ضاحكٌ بدونِ ذكرِ شيءٍ معه.

وسمِّيَ التَّعريفُ في القسمينِ الأخيرينِ «رسمًا» أخذًا من الرَّسمِ بمعنى الأثرِ الذي يرشِدُ إلى المؤثِّرِ، وسمِّيَ «تامًّا» لوجودِ الجنسِ القريبِ فيه تشبيهًا له بالحدِّ التَّامِّ، و «ناقصًا» لعدمِ وجودِ الجنسِ القريبِ فيه.

وقد علمتَ من هذه الأقسامِ وأمثلتِها أنَّ العرضَ العامَّ -وهو: الغيرُ مختصِّ بالماهيَّةِ- لا يدخلُ التَّعريفَ أصلًا، وهذا هو الصَّحيحُ لأنَّه لا فائدةَ من ذكرِه مع الفصلِ أو مع الخاصَّةِ؛ لأنَّ التَّمييزَ حصلَ بهما.

وبعضُ المناطقةِ يجوِّزُ في التَّعريفِ أنْ يكونَ بالأعمِّ إنْ لم يكنْ حدًّا تامًّا أو رسمًا تامًّا، وعلى هذا يجوزُ دخولُ العرضِ العامِّ في التَّعريفِ[1]، مثلَ قولِنا في

(١) ومن قال بهذا الجواز الكلنبوي في «البرهان»: ١٣، ويُفهَم من كلامه أن المتقدمين أجازوا التعريفَ بالعرضِ العامِّ، وعبارتُه: «وإلا فرسمٌ ناقصٌ ولو بالخاصَّةِ وحدَها أو مع العرضِ العامِّ، وإنْ منعَ المتأخرون العرضَ العامَّ بناءً على زعمِهم بأنَّ العَرَضَ ممَّا أخِذَ في التَّعريفِ إمَّا التَّمييزُ أو الاطلاعُ على الذَّاتي، والحقُّ الجوازُ إذ العَرَضُ الأصليُّ التَّوضيحُ ولذا جازَ الرسمُ الأكملُ، وأيضًا ربما يحصلُ به التَّمييزُ كما في قولِهم في تعريفِ الإنسانِ: ماشٍ على قدمَيهِ عريضُ الأظفارِ بادي البشرةِ مستقيمُ القامةِ ضحاكٌ بالطَّبعِ».

تعريفِ الإنسانِ: «ماشٍ ناطقٌ أو ماشٍ كاتبٌ».

قال صاحبُ السُّلَّمِ في تقسيمِ المعرِّفِ وبيانِ كلِّ قسمٍ منه:

**معرِّفٌ على ثلاثةٍ قُسِمْ حدٌّ، ورسميٌّ، ولفظيٌّ عُلِمْ**

**فالحدُّ بالجنسِ وفصلٍ وقعَا والرَّسمُ بالجنسِ وخاصَّةٍ معًا**

**وناقصُ الحدِّ بفصلٍ، أو مَعا جنسٍ بعيدٍ لا قريبٍ وقعا**

**وناقصُ الرَّسمِ بخاصَّةٍ فقطْ أو مَعَ جنسٍ أبعَدٍ قد ارتَبَطْ**

**وما بلفظيٍّ لَدَيهِم شُهِرَا تبديلُ لفظٍ برديفٍ أَشهَرَا**

**فقولُه:** (معرِّفٌ على ثلاثةٍ قُسِم) أي: قُسِمَ ووزِّعَ على ثلاثةٍ، جرى فيه على أنَّ المعرِّفَ -بالكسرِ- ثلاثةُ أقسامٍ إجمالًا، وخمسةٌ تفصيلًا فجعلَ اللَّفظيَّ قسمًا مستقلاً غيرَ داخلٍ في الرَّسمِ، وقد عَرفتَ سابقًا أنَّ الحقَّ دُخولُه في الرَّسمِ وأنَّ المعرِّفَ بالكسر قسمانِ حدٌّ ورسمٌ، وفي كلٍّ منهما إمَّا تامٌ وإمَّا ناقصٌ، ثمَّ شرعَ في البيتِ الثَّاني يبيِّنُ الحدَّ التَّامَّ والرَّسمَ التَّامَ فقالَ: (فالحدَّ) أي: التَّامُّ هو ما وقعَ بالجنسِ والفصلِ، فمرادُه بالجنسِ الجنسُ القريبُ، بدليلِ ما يأتي له في الحدِّ النَّاقصِ، (والرَّسمُ) أي: التَّامُّ يكونُ (بالجنسِ)، أي: القريبِ (وخاصَّةٍ معًا) أي: مذكورين معا، ثمَّ بيَّنَ في البيتِ الثَّالثِ الحدَّ النَّاقصَ فقالَ: (وناقصُ الرَّسمِ بخاصَّةٍ فقطْ أو مع جنسٍ بعيدٍ لا قريبٍ وقعا).

**ثمَّ بيَّنَ الرَّسمَ في البيتِ الرَّابعِ فقال:** (وناقصُ الرَّسمِ بخاصَّةٍ فقط أو مع جنسٍ أبعدٍ) أي بعيدٍ، وعلم من ذلك أنك لا ترى في الرَّسمِ فصلاً كما لا ترى

في الحدِّ خاصَّةً، ثمَّ ذكر في البيتِ الخامسِ بيان التَّعريفِ اللفظيِّ وهو تفسيرُ لفظٍ خفيٍّ بمرادفٍ له مشهورٍ في الاستعمالِ، وذلك مثلَ قولِك: «العُقارُ الخمرُ، والبُرُّ القمحُ، والغضنفَرُ الأسدُ»، قالَ في بيانِه: «وما بلفظيٍّ لديهم شُهِرَا»، أي: وما شُهِرَ بلفظيٍّ لدى المناطقة هو تبديلُ لفظٍ خفيٍّ برديفٍ أشهرَ منه.

* * *

# شروطُ التَّعريفِ

**للمعرِّفِ بالكسرِ- شروطٌ أربعةٌ:**

**الأوَّلُ**: أن يكونَ التَّعريفُ جامعًا، أي: شاملاً لكلِّ أفرادِ المعرَّف -بالفتح- بحيثُ لا يخرجُ من أفرادِه شيءٌ فلا يصحُّ بالأخصِّ لأنَّه أقلُّ أفرادًا من المعرَّفِ -بالفتح-، مثلَ: تعريفِ الإنسانِ بأنَّه حيوانٌ ناطقٌ بالفعلِ، لأنَّ النَّاطقَ بالفعلِ لا يشملُ جميعَ أفرادِ الإنسانِ النَّاطقةِ والسَّاكتةِ، والممنوعةِ من النُّطقِ.

ومانعًا من دخولِ أفرادٍ من غيرِ المعرَّفِ -بالفتحِ- فيه، فلا يصحُّ التَّعريفُ بالأعمِّ[1]، مثلُ تعريفِ الإنسانِ بأنَّه حيوانٌ ماشٍ، فحيوانٌ ماشٍ يشملُ أفرادًا

---

(١) قال الخبيصي في «شرح التهذيب»: ٢١٤، ٢١٥: «واعلَم أنَّ المتأخِّرينَ اعتبروا في التَّعريفِ أن يُفيدَ تصورَ المعرَّف إمَّا بالكُنهِ أو بوجهٍ يُميِّزه عن جميعِ ما عَداه؛ فلهذا اشترطوا المساواةَ بينَ التَّعريفِ والمعرَّف، وأخرجوا الأعمَّ والأخصَّ عن صلاحيَّةِ التَّعريفِ أصلًا، فالتَّعريفُ سواء كان تامًّا أو ناقصًا لم يجُز بالأعمِّ والأخصِّ عندهم.
أمَّا المتقدِّمونَ فاعتبروا التَّصورَ بالكُنهِ أو بوجهٍ ما، سواءٌ كانَ مع التَّصورِ بوجهٍ يميِّزه عن جميعِ ما عَداه أو عن بعضِ ما عَداه، والامتيازُ عن جميعِ ما عَداه ليسَ بواجبٍ عندهم، فلهذا جوَّزوا التَّعريفَ بالأعمِّ والأخَصِّ، لكن خصَّصوا الجوازَ بالتَّعريفِ النَّاقصِ دونَ التَّام».اهـ
قال الكلنبوي في «البرهان»: ١٤: «والحقُّ جوازُ الأعمِّ والأخَصِّ في الرَّسمِ النَّاقِصِ فيما يحصل به الغَرَضُ من التَّعريفِ، وأنَّ الحَدَّ التَّامَّ مشروطٌ بالمساواةِ صِدقًا ومَفهومًا حتى يبطلَ بمجرَّد الاحتمالِ العَقليِّ بخِلافِ ما عَداه».اهـ
ومذهبُ المتقدِّمينَ هو الصَّوابُ عندَ المحقِّقينَ. «الخبيصي على التهذيب»:٢١٥، «العطار على الخبيصي»:٢١٥، «الدواني على التهذيب»: ٣٢

من غيرِ الإنسانِ، فالشَّرطُ الأوَّلُ هو المنعُ من دخولِ الأغيارِ في التَّعريفِ، والجمع لكلِّ أفرادِ المعرَّفِ بالفتحِ، فلا زيادةَ في التَّعريفِ ولا نقصانَ في المعرفِ وهذا معنى قولِهم في هذا الشرطِ: «أنْ يكونَ مساويًا فلا يكونُ بالأعمِّ ولا بالأخصِّ» وهو معنى قولِ الأصوليين: «يجبُ في التَّعريفِ أنْ يكونَ مطَّردًا ومنعكسًا فالمطَّرِدُ يساوي المانعَ، لأنَّ معنى «مطَّردٌ» أنَّه كلَّما وجدَ التَّعريفُ وجدَ المعرَّفُ، فلا يكونُ بالأعمِّ مثلَ: تعريفِ الإنسانِ بأنَّه حيوانٌ ماشٍ، فقد يوجدُ التَّعريفُ ولا يوجدُ المعرَّفُ، فيوجدُ حيوانٌ ماشٍ ولا يوجدُ معه إنسانٌ لأنَّه ينفردُ في غير الإنسان والمنعكسُ بمعنى الجامع؛ لأن معنى «المنعكسِ» أنَّه كلَّما وجدَ المعرَّفُ -بالفتحِ- وجدَ المعرِّفُ -بالكسر- فلا يكونُ التَّعريفُ بالأخصِّ، لأنَّ لو كانَ بالأخصِّ لوجدَ المعرَّفُ -بالفتحِ- بدونِ التَّعريفِ، مثلَ تعريفُ الإنسانِ بأنَّه حيوانٌ ناطقٌ بالفعلِ، فإنَّه قد يوجدُ الإنسانُ ولا يوجدُ ناطقٌ بالفعلِ لانفرادِه في السَّاكت.

**والخلاصةُ**: أنَّ هذا الشَّرطَ وهو: «المنعُ والجمعُ» يوجبُ في التَّعريفِ ألا يكونَ بالأعمِّ ولا بالأخصِّ، والعباراتُ كلُّها في هذا الشَّرطِ بمعنًى واحدٍ، وهي أن يكونَ التَّعريفُ مساويًا للمعرَّفِ من غيرِ زيادةٍ ولا نقصٍ، أو أنْ يكونَ «مانعًا جامعًا»، أو يكونَ «مطَّرِدًا منعكِسًا»، والغايةُ من هذا الشَّرطِ ألا يكونَ التَّعريفُ أعمَّ من المعرَّفِ ولا أخصَّ منه، ومثالُ المستوفي لهذا الشَّرطِ تعريفُ الإنسانِ بأنَّه حيوانٌ ناطقٌ.

**والشَّرطُ الثَّاني**: أنْ يكونَ التَّعريفُ أجلى وأوضحَ من المعرَّفِ، فلا يكونُ

بالأخصِّ ولا بالمساوي في العلمِ والجهالةِ وذلك لأنَّ التَّعريفَ شارحٌ وموضِّحٌ للمعرَّفِ، فيجبُ أنْ تكونَ معرفتُه سابقةً على المعرِّفِ، وما يساويه في الجهالةِ والعلمِ لا يكونُ أسبقَ معرفةً، ومن بابِ أولى في عدمِ الجوازِ الأخفى، فمثالُ التَّعريفِ بالأخفى تعريفُ النَّارِ بأنَّها جسمٌ كالنَّفسِ، على معنى أنَّها ساريةٌ في البدنِ سريان النَّارِ في الهشيمِ، ومثالُ التَّعريفِ بالمساوي عِلْمًا وجهالةً تعريفُ الحركةِ بأنَّها ليست بسكونٍ، فإنَّ من علِمَ أحدَهما علِمَ الآخرَ، ومن جهله جهِلَ الآخرَ.

**الشَّرطُ الثَّالثُ**: ألا يتوقَّفَ التَّعريفُ على المعرَّفِ وإلا لزم الدَّورُ[1] لأنَّ الأصلَ أنَّ المعرَّفَ هو المتوقِّفُ على التَّعريفِ، فإذا أُخذَ في التَّعريفِ شيءٌ يتوقَّفُ على المعرَّفِ فقد توقَّفَ كلٌّ منهما على الآخرِ وهو معنى الدَّورِ، كتعريفِ الشَّمسِ بأنَّها كوكبٌ يظهرُ نهارًا فإنَّ الشَّمسَ هنا متوقفةٌ على التَّعريفِ الذي أُخذَ فيه النَّهارُ وهو متوقِّفٌ على الشَّمسِ إذ عرَّفُوه بأنَّه ما بينَ طلوعِ الشَّمسِ إلى غروبِها، فهو متوقِّفٌ على تعريفِه الذي فيه طلوعُ الشَّمسِ.

**الشَّرطُ الرَّابعُ**: خلوُّ التَّعريفِ من المجازِ والكنايةِ والمشتركِ ومن العباراتِ الغيرِ مألوفةِ التي يمجُّها السَّمعُ، مثالَ المجازِ تعريفُ العالَم بأنَّه بحرٌ زاخرٌ يلاطفُ النَّاسَ، ولو أتيتَ معه بقرينةٍ معيِّنةٍ للمرادِ جازَ، مثلُ: العالمِ بحرٌ زاخرٌ يلاطفُ النَّاسَ ويظهرُ الدَّقائقُ والحِكَمَ، فالقيدُ الأخيرُ يعيِّنُ المرادَ من التَّعريفِ

---

(١) الدَّور: هو توقُّفُ الشَّيء على ما يتوقَّفُ على ذلك الشيء من جهةٍ واحِدةٍ، إما بمرتبة ويُسمَّى الدَّورَ المصرَّحَ، كما يَتوقَّفُ «أ» على حصولِ «ب» وبالعكسِ، أو بمراتبَ ويُسمَّى الدَّورَ المُضمَرَ، كما يتوقَّفُ «أ» على «ب»، و «ب» على «ج» و «ج» على «أ».

ينظر: «تحرير القواعد المنطقية»: ١٤، و«التعريفات» للجرجاني: ١١٠- ١١١.

لأنَّه لا ينطبقُ إلا على العالِم، ومثالُ التَّعريفِ بالكنايةِ تعريفُ البليد بأنَّه عريضُ القفا، ومثالَ التَّعريفِ بالمشتركِ تعريفُ الباصرةِ بأنَّه عينٌ شفافةٌ، والمنعُ في كلِّ ما ذُكِرَ إذا لم تقمْ قرينةٌ معيِّنةٌ للمرادِ وإلا جازَ، ومثال التَّعريفِ بالعباراتِ الغيرِ مألوفةٍ، مثل قولِنا في تعريفِ الجوِّ بأنَّه تحتَ مقعرِ النَّارِ، فكلمةُ مقعرِ غيرُ مألوفةٍ يمجُّها السَّمعُ.

وإلى هذه الشُّروطِ قال صاحبُ السُّلمِ:

**وشـرطُ كــلٍّ أنْ يُـرى مُطَّـرِدًا　　مُنْـعَـكِسًـا، وظـاهِـرًا لا أَبْـعَـدا**

**ولا مُســـاوِيًـــا ولا تَـجَـــوُّزًا　　بــلا قـرِينــةٍ بهــا تُـحُـــرِّزا**

**ولا بمـــا يُــدرَى بمحـــدودٍ ولا　　مُشتَـرِكٍ مِـــنَ القــرينــةِ خَـــلا**

**فقولُه:** «وشرطُ كلٍّ أنْ يُرى مطَّرِدًا منعكسًا»، معناه أنَّ هذه الشُّروطِ لكلٍّ من الحدِّ والرَّسمِ مطلقًا، وقد عرفتَ معنى «المطَّردِ والمنعكسِ» أي: بأنْ يكونَ جامعًا مانعًا، ومن الشُّروطِ أنْ يكونَ التَّعريفُ ظاهرًا، أي: واضحًا عن المعرَّفِ، أي لا مساويًا له في العلمِ والجهلِ، وأيضًا أن يكونَ خاليًا من المجازِ من غيرِ قرينةٍ تُعيِّنُ المرادَ وخاليًا من المشتركِ بلا قرينةٍ ومن الشُّروطِ أيضًا ألا يُدرى بمحدودٍ، أي لا يُعلَمُ التَّعريفُ من المعرَّفِ لأنَّه إذا كانَ التَّعريفُ يُعلَمُ من المعرَّفِ حصلَ الدَّورُ؛ لأنَّ المعرَّفَ هو الذي يُعلمُ من التَّعريفِ فلو عُلِمَ التَّعريفُ منه حصلَ الدَّورُ وهو توقُّفُ كلٍّ منهما على الآخرِ، وقوله: «بمحدودٍ» معناه: المعرِّفُ سواءٌ أكانَ حدًا أو رسمًا.

واعلم أنَّ المناطقةَ اختلفوا[١] في أخذِ حكمٍ[٢] المعرَّفِ في التَّعريفِ، مثلَ: قولِ النُّحاةِ في تعريفِ الفاعلِ بأنَّه الاسمُ المرفوعُ الذي تقدَّمَه فعلٌ فقد ذكرَ في هذا التَّعريفِ الرَّفعُ وهو حكمٌ للفاعلِ المعرَّفِ، فبعضهم منعَه لأنَّ الحكمَ على الشَّيءِ فرعٌ عن تصورِه، وذلك يقتضي أنَّ الفاعلَ في هذا المثالِ متصَّورٌ ومعلومٌ، قبلَ الحكمُ عليه بالرَّفعِ ومقتضى أخذِ الرَّفعِ في تعريفِ الفاعلِ أنْ يكونَ الفاعلُ الذي هو المعرَّفُ متوقِّفًا على الرَّفعِ لأنَّه جزءٌ منَ التَّعريفِ فيحصلُ الدَّورُ إذ يكونُ الحكمُ وهو الرَّفعُ متوقِّفًا على الفاعلِ وتصورِه، ويكونُ الفاعلُ متوقِفًا على الرَّفعِ لأنَّه أُخذَ في تعريفِه، وهذا الرَّأيُ جرى عليه صاحبُ السُّلَّمِ حيثُ قال:

**وعندَهُم من جملةِ المردودِ أنْ تدخلَ الأحكامُ في الحدودِ**

ومعناه: أنَّ منَ التَّعاريفِ المردودةِ عندَ المناطقةِ أنْ تدخلَ الأحكامُ في الحدودِ أي: التعاريفِ سواءً أكانتْ حدًا أم رسمًا، وبعضُ المناطقةِ جوَّزَ أخذَ الأحكامِ في التَّعاريفِ، وأجابَ عن الدَّورِ بأنَّ الرَّفعَ في المثالِ جوَّزَ أخذَ الأحكامِ في التَّعريفِ وأجابَ عن الدَّورِ بأنَّ الرفعَ في المثالِ المتقدِّمِ ليسَ صفةً للمعرِّفِ الذي هو الفاعلُ وإنَّما هو صفةٌ للاسمِ الواقعِ قبلَه.

---

(١) قال الباجوري في «حاشيته على السلم»: ٤٤ تعليقًا على قول الناظم:

**وعندهم من جملة المردود أن تدخل الأحكام في الحدود**

«قوله: وعندهم، أي: المناطقة وإنما خصهم بالذكر لأنهم الباحثون أولاً عن ذلك وإلا فعند غيرهم كذلك، ويحتمل أن المراد: وعند العلماء مطلقًا». اهـ

(٢) المقصود بالحكم هنا العرض الذي يعرض للحقيقة، ويطلب تصور الحقيقة لتثبت هذا العرض أو تنفيه. انظر: «شرح البناني على السلم»: ١٠٨.

وعلى ذلك يكونُ الرَّفعُ حكمًا للاسمِ لا للفاعلِ فلا يقتضي تصَّورَ المعرَّفِ قبل الحكمِ، وكذا يُقالُ كلُّ حكمٍ أُخذَ في التَّعريفِ بأنَّه ليسَ حكمًا للمعرَّفِ وإنَّما هو حكمٌ لما يذكرُ قبلَه في التَّعريفِ.

واختلفَ المناطقةُ أيضًا في أخذِ «أو» في التَّعريفِ، فذهبَ بعضُهم إلى منعِ أخذِها في الحدِّ دونَ الرَّسمِ إذا كانت للتَّقسيمِ أو للتَّخييرِ، فمثالُ «أو» التي للتَّقسيمِ الكلمةُ إمَّا اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ، ومثالُ التي للتَّخييرِ الإنسانُ حيوانٌ ضاحكٌ أو كاتبٌ، أي أنتَ مخيَّرٌ في أنْ تمييِّزَ الإنسانَ عن غيرِه بالضَّاحكِ أو الكاتبِ، وهذا الرَّأيُ جرى عليه المصنِّفُ[1] حيثُ قالَ:

**ولا يجوزُ في الحدودِ ذِكرُ «أو» وجَائِزٌ في الرَّسمِ فادْرِ ما رَوَوا**

وحُجتُهم في منعها في الحدِّ دونَ الرَّسمِ أنَّه لا يجوزُ أنْ يكونَ للشَّيءِ الواحدِ فصلانِ على البدلِ، ولو أُخذَتْ في الحدِّ لكانَ ما بعدها فصلاً على البدلِ.

أما الرَّسمُ فيجوزُ فيه أنْ يكونَ للشَّيءِ الواحدِ خاصَّتانِ على البدلِ، مثلَ: «الإنسانُ حيوانٌ ضاحكٌ أو كاتبٌ».

وبعضٌ آخرَ من المناطقةِ جوَّزَ أخذَها في الحدِّ وفي الرَّسمِ وحجةُ هؤلاءِ في ذلك أنْ المناطقةَ عرَّفوا النَّظرَ بأنَّه الفِكرُ الموصِّلُ إلى اليقينِ أو غلبةِ الظَّنِ، فهذا حدٌّ ذُكرت فيه «أو»، ولكن على هؤلاءِ إثباتُ أنَّ هذا التَّعريفِ حدٌّ؛ لمَ لا يكونُ رسمًا.

---

(١) قالَ الباجوري في «حاشيته على السُّلَّم»: ٤٦: «وما ذكرَه المصنِّفُ من عدمِ جوازِ «أو» التي للتَّقسيمِ في الحُدودِ وجوازِها في الرُّسومِ لم يَنفرِد به، بل صَرَّحَ به الأَصبهانيُّ حيثُ قالَ: وتجوزُ «أو» في الرَّسمِ بخِلافِ الحَدِّ؛...».اهـ

هذا ومحلُّ الخلافِ في «أو» التي للتَّقسيمِ أو التَّخييرِ، أمَّا التي للشَّكِّ فلا تدخلُ في التَّعاريفِ باتفاقٍ، مثلَ ما لو رأيتَ شبحًا من بعدٍ وشككتَ فيه فقلتَ هو إنسانٌ أو فرسٌ فلا يكونُ هذا تعريفًا، وإلى هنا قد انتهى الكلامُ على المقصدِ الأوَّلِ الذي هو التَّعريفُ مع ما يُحتاجُ إليه من المبادئِ واللهُ أعلمُ.

* * *

## مبحثُ القضيَّةِ
## تعريفُها - أقسامُها - بيانُ أجزائِها

لمَّا كانَ القياسُ الذي هو المقصدُ الأسمَى من فنِّ المنطقِ يتوقفُ على القضيَّةِ؛ لأنَّ مادَّتَه التي يتركَّبُ منها، ذُكرت في هذا الفنِّ.

والقضيَّةُ تطلقُ على ما في القلبِ من غيرِ تلفظٍ بها، كأنْ تلاحظَ في نفسِك «اللهُ واحد» مثلاً، وتطلقُ -أيضًا- على ما يُتلفَّظُ به وهي في الأوَّلِ أولى، لأنَّ المقصودَ هو المعقولُ، واللَّفظَ دالٌّ عليه وطريقٌ إلى الوصولِ إليه، وصدقَ القائلُ حيثُ يقولُ:

**إنَّ الكلامَ لفي الفؤادِ وإنَّما جُعِلَ اللِّسانُ على الفؤادِ دليلًا**

**تعريفُ القضيَّةِ:**

**القضيَّةُ:** قولٌ يحتملُ الصدقَ والكذبَ لذاتِه.

**شرحُ التَّعريفِ المذكورِ:**

«القولُ» جنسٌ في التَّعريفِ يشملُ القضيَّةَ وغيرها منَ المركَّباتِ التقييديَّةِ، كـ «غلامِ محمَّدٍ، ورجلٌ فاضلٌ»، والإنشائيَّةِ كالأمرِ والنَّهيِ، وقولُنا «يحتملُ الصِّدقَ والكذبَ» فصلٌ أخرجَ ما عدا القضيَّةِ؛ لأن الصدق والكذب يتضمن كلٌّ منهما أنَّ في الكلامِ نسبتينِ: نسبةٌ كلاميَّةٌ ونسبةٌ خارجيَّةٌ، فإنْ تطابقتَا وتوافقتَا فصدقٌ وإلا فكذبٌ، مثالُ ذلك قولُك: «محمَّدٌ سافرَ»، فهذه قضيَّةٌ أفادَت ثبوتَ السَّفرِ

لمحمَّدٍ، فإنْ كانَ هناك سفرٌ حقيقةً في الوَاقِعِ فصدقٌ لأنَّ النِّسبةَ الكلاميَّةَ طابقَتْ ما في الواقعِ، وإنْ لم يكنْ هناكَ سفرٌ في الواقعِ فكذبٌ لعدمِ تطابقِ النِّسبتينِ.

ومثل قولِك -أيضًا- «عليٌّ لم يسافرْ»، فإنْ كانَ كذلك في الواقعِ فصدقٌ وإلا فكذبٌ، وإذًا فلا بدَّ في الصِّدقِ والكذبِ من وجودِ نسبتينِ؛ نسبةٌ كلاميَّةٌ ونسبَةٌ خارجيَّةٌ، لذلك خرجَ بهذا القيدِ «يحتملُ الصِّدقَ والكذبَ» المركباتُ التقييديَّةُ؛ لأنَّه ليسَ فيها نسبةٌ كلاميَّةٌ تامَّةٌ، وخرَجَ -أيضًا- به المركباتُ الإنشائيَّةُ، لأنَّه وإنْ كانَ فيها نسبةٌ كلاميَّةٌ تامَّةٌ فليس لها نسبٌ خارجيَّةٌ حتى تحاكيها، أو لا لأنَّ المركَّبَ الإنشائيَّ لم يحصل معناه إلا بالتَّلفظِ به، بخلافِ المركَّبِ الخبريِّ التَّامِّ فإنَّه حكايةٌ عن نسبةٍ في الواقعِ، ولا يقالُ للقولِ قضيةٌ وخبرٌ، إلا إذا كانَ فيه نسبةٌ كلاميَّةٌ ونسبةٌ تحاكي ما في الخارجِ أو لا تحاكيهِ، وقولنا في التَّعريفِ «لذاتِه» قيدٌ لإدخالِ الأخبارِ التي يقطعُ بصدقِها أو كذبِها، إمَّا بالنَّظرِ لقائلِها أو بالنَّظرِ للمشاهدةِ والحسِّ أو لضرورةِ العقلِ، فمثلُ هذه الأخبارِ بالنَّظرِ لذاتِها تحتملُ الصِّدقَ والكذبَ بقطعِ النَّظرِ عما يحيطُ بها إذ هي مجردةٌ عن ذلك، ولها نسبتانِ: نسبةٌ كلاميَّةٌ تامَّةٌ، ونسبةٌ خارجيَّةٌ، فأخبارُ اللهِ وأخبارُ الرَّسولِ بالنَّظرِ لذاتِها -أي: بقطعِ النَّظرِ عن قائلِها- تَحتَمِلُ.

وكذا أخبارُ مسيلِمَةَ المقطوعِ بكذبِها بالنَّظرِ لقائلِها وتحتمِلُ بالنَّظرِ لذاتِه، وقولنا: «الشَّمسُ فوقَنا» والواحدُ نصفُ الاثنينِ بالنَّظرِ لذاتِه، أي بقطعِ النَّظرِ عن المشاهدةِ وعن ضرورةِ العقلِ يحتملُ، فالمنظورُ فيه للقضيَّةِ ذاتُها بقطعِ النَّظرِ عن قائلِها أو عن ضرورةِ العقلِ بصدقِها، وهي بالنَّظرِ لذاتِها تحتمِلُ الصِّدقَ

والكذبَ، ودخلَ -أيضًا- في القضيَّةِ خبرُ الشَّاكِّ.

**فإذا قالَ قائلٌ:** «عليٌّ سافرَ» وهو شاكٌّ في ذلك، هذا محتملٌ للصِّدقِ والكذبِ في ذاتِه بقطعِ النَّظرِ عن قائلِه، إذ في الكلامِ نسبتانِ كلاميَّةٌ تامَّةٌ، ونسبة خبريَّةٌ، نعم إنَّ الشَّاكَ لا إدراكَ عنده، لكنَّ الإدراكَ ليس جزءًا من القضيَّةِ بل هو خارجٌ عنها لأنَّه صفةُ الشَّخصِ المدركِ وليس الإدراكُ هو المحتملُ للصَّدقِ والكذبِ، بل المحتملُ هو نسبةُ الكلامِ التي هي الثُّبوتُ والانتفاءُ، وهناك فرقٌ بين التَّصديقِ والقضيَّةِ، إذ التَّصديقُ هو الإدراكُ الجازمُ فخبرُ الشَّاكِ خارجَ عنه، والقضيَّةُ قولٌ يحتملُ الصِّدقَ والكذبَ لذاتِه، فتشملُ خبرَ الشَّاكِ وخبرَ المقطوعِ بصدقِه أو كذبِه -كما عرفت-، هذا ويرادفُ القضيَّةَ الخبرُ، فهما بمعنًى واحدٍ، ويرادفُ الصِّدقَ الحقُّ، والكذبَ الباطلُ، وهذا التَّعريفُ المتقدِّمُ شاملٌ للقضيَّةِ بجميعِ أنواعِها.

قال صاحبُ السُّلَّمِ في تعريفِ القضيَّةِ:

**ما احْتَمَلَ الصِّدقَ لذاتِه جَرى    بينهُمُ قضيَّةً وخبرًا**

أي: ما احتملَ الصدقَ والكذبَ لذاتِه بقطعِ النَّظرِ عما يحيطُ به من قائلٍ أو غيره «جرى» أي: عُرفَ بين المناطقةِ قضيَّةً وخبرًا، ولم يذكرِ الكذبَ مع أنَّ الاحتمالَ لا يكونُ إلا بين شيئينِ اكتفاءً بالصِّدقِ أو تأدبًا منه في حقِ كلامِ اللهِ ورسولِه.

**تقسيمُ القضيَّةِ:**

**تنقسمُ القضيَّةُ أوَّلًا إلى قسمينِ:** شرطيَّةٌ وحمليَّةٌ، لأنَّه إنْ حكِمَ فيها بتعليقِ

شيءٍ على شيءٍ فهي شرطيَّةٌ وإلا فحمليَّةٌ، ولكلٍّ منهما أقسامٌ، ولنبدأ أوَّلًا بالكلامِ على الحمليَّةِ لبساطةِ أجزائِها، إذ الغالبُ في أجزائِها ثلاثةٌ، اثنانِ متلفَّظٌ بهما وهما: الموضوعُ والمحمولُ، والثَّالثُ معنويٌّ، وقد يكونُ له أكثرَ من ذلك كما في قولِنا: «لا إله إلا الله كلمةُ التَّوحيدِ»، وذلك في الجملِ المقصودِ لفظُها، أمَّا الشَّرطيَّةُ فأجزاءُ كلماتِها كثيرةٌ، مثَلَ: «إنْ كانتِ الشَّمسُ طالعةً فالنَّهارُ مضيءٌ بها».

قال صاحب السُّلَّمِ في تقسيمِ القضيَّةِ أولا:

**ثم القضايا عندهم قسمان شرطية حملية والثاني**

**تعريفُ الحمليَّةِ:**

**القضيَّةُ الحمليَّةُ هي**: التي حُكِم فيها بثبوتِ المحمولِ للموضوعِ أو نفيِهِ عنه.

**مثالُها**: «محمَّدٌ عالمٌ – عليٌّ ليسَ بجبانٍ – محمَّدٌ عالمٌ يناقِضُه محمَّدٌ ليس بعالمٍ – الإنسانُ يتنقَّلُ بنقْلِ قدميْهِ – بكرٌ قائمٌ قضيَّةٌ».

ففي كلِّ هذه الأمثلةِ قضيَّةٌ حمليَّةٌ، فالمثالُ الأوَّلُ قضيَّةٌ حمليَّةٌ طرفاها مفردانِ وهي موجبةٌ، والمثالُ الثَّاني قضيَّةٌ حمليَّةٌ طرفاها مفردانِ وهي سالبةٌ، والمثالُ الثَّالثُ قضيَّةٌ حمليَّةٌ طرفاها جملتانِ مقصودٌ لفظُهما في قوَّةِ المفردينِ، أي: هذا مناقضٌ لذاك، والمثالُ الرَّابعُ قضيَّةٌ حمليَّةٌ طرفُها الأوَّلُ مفردٌ والثَّاني جملةٌ مقصودٌ لفظُها.

**أقسامُ الحمليَّةِ:**

**تنقسمُ الحمليَّةُ إلى أقسامٍ كثيرةٌ**: «أقسامٌ باعتبارِ موضوعِها – وأقسامٌ

باعتبارِ نسبتِها – وأقسامٌ باعتبارِ كيفيَّةِ النِّسبةِ».

**أقسامُها باعتبارِ موضوعِها:**

**تنقسمُ الحمليَّةُ باعتبارِ موضوعِها إلى قسمينِ: «كليَّةٍ، وإلى شخصيَّةٍ».**

**فإنْ كانَ موضوعُها أمرًا كليًّا أي:** صادقًا على كثيرينَ فكليَّةٌ وإنْ كانَ موضوعُها جزئيًا أي لا يصدقُ على كثيرينَ فهي شخصيَّةٌ، فالكليَّةُ في مقابلةِ الشَّخصيَّةِ يُرادُ منها أنْ يكونَ موضوعُها كليًّا، أي: صادقًا على كثيرينَ، فهي ليست الكليَّةُ المصطلحُ عليها في المنطقِ، وهي المسوَّرةُ بالسُّورِ الكلِّيِّ.

**مثالُ الشَّخصيَّةِ:** «محمَّدٌ عالمٌ»، فإنَّ موضوعها هنا معيَّنٌ مشخَّصٌ، والأولَى تسميةُ هذه القضيَّةِ مخصوصةً لتشملَ القضايا التي موضوعُها الذَّاتُ المقدَّسةُ، مثلَ: «اللهُ قادرٌ – اللهُ مريدٌ» إذ لا يُقالُ إنَّ موضوعَها مشخَّصٌ لأنَّ التَّشخُّصَ من سماتِ الحوادثِ.

**أقسامُ الأولَى:**

تنقسمُ الأُولى، أي: التي موضُوعُها كلِّيٌ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: «مسوَّرةٌ بالسُّورِ الكلِّي – مسوَّرةٌ بالسُّورِ الجزئيِّ – مهملةٌ عن السُّورِ» وفي كلٍّ من الثلاثةِ إمَّا «موجبةٌ أو سالبةٌ»، فتصيرُ الأقسامُ ستةً لهذه القضيَّةِ التي موضوعُها كلِّيٌّ، ويكونُ هناك قسمانِ للمخصوصةِ التي موضوعُها جزئيٌّ: «موجبةٌ وسالبةٌ».

**فأقسامُ القضيَّةِ ثمانيةٌ، وإليكَ بيانُها مفصَّلةٌ مع الأمثلةِ:**

(١) قضيَّةٌ مسوَّرةٌ بالسُّورِ الكلِّيِّ موجبةٌ، مثلَ: «كلُّ مَنْ عليها فانٍ».

(٢) قضيَّةٌ مسوَّرةٌ بالسُّورِ الكلِّيِّ سالبةٌ، مثلَ: «لا شيءَ من الحيِّ بباقٍ».

(٣) قضيَّةٌ مسوَّرةٌ بالسُّورِ الجزئيِّ موجبةٌ، مثلَ: «بعضُ الطَّلبةِ ناجحٌ».

(٤) قضيَّةٌ مسوَّرةٌ بالسُّورِ الجزئيِّ سالبةٌ، مثلَ: «ليسَ بعضُ الطَّلبةِ ناجحًا».

(٥) مهملةٌ عنِ السُّورِ موجبةٌ، مثلَ: «المجتهدُ ناجحٌ».

(٦) مهملةٌ عنِ السُّورِ سالبةٌ، مثلَ: «ليسَ الكسولُ ناجحًا».

(٧) مخصوصةٌ موجبةٌ، «اللهُ عالمٌ».

(٨) مخصوصةٌ سالبةٌ، «ليسَ عليٌّ عاصيًا».

هذه هي الأقسامُ الثَّمانيةُ للقضيَّةِ الحمليَّةِ باعتبارِ موضوعِها وباعتبارِ نسبتِها فباعتبارِ موضوعِها أربعةٌ: «ما موضوعُها كلِّيٌّ ومسوَّرةٌ بالسُّورِ الكلِّيِّ - ما موضوعُها كلِّيٌّ ومسوَّرةٌ بالسُّورِ الجزئيِّ - وما موضوعُها كلِّيٌّ وغيرُ مسورةٍ - وما موضوعُها مخصوصٌ»، فهذه أقسامٌ أربعةٌ باعتبارِ الموضوعِ، وباعتبارِ النِّسبةِ إلى: «موجبةٍ وسالبةٍ»، وبضربِهما في الأربعةِ الأُوَلَ تصيرُ الأقسامُ ثمانيةً.

**والسُّورُ هو**: الذي يبيِّن أفرادَ الموضوعِ كلَّها أو بعضَها، وهو خارجٌ عن القضيَّةِ، وسُمِّي سورًا تشبيهًا له بسورِ المدينةِ المحيطِ بها كلِّها أو بعضِها، والأسوارُ أربعةٌ:

**أوَّلًا**: سورُ الكليَّةِ الموجبةِ، وهو: «كلٌّ وما في معناها، من: جميعِ وعامَّةٍ وكافةٍ»، مثلَ: كلُّ إنسانٍ ناطقٌ.

**وثانيًا:** سورُ الكليَّةِ السَّالبةِ، وهو: «لا شيءَ، وما يُشبِهها في نفي العمومِ، مثلَ: لا أحدَ، ولا التي لنفي الجنسِ التي تعملُ عملَ إنَّ»، أمثلةُ السَّلبِ الكلِّيِّ: لا شيءَ من النَّاسِ بخالدٍ في الدُّنيا، ولا أحدَ في الدَّارِ – لا إله إلا الله.

**وثالثًا:** سورُ الموجبةِ الجزئيَّةِ، وهو: «بعض، وأكثر، وغالب»، مثل: بعضُ المجتهدينَ ناجحٌ وأكثرُ العلماءِ عاملونَ وغالبُ النَّاسِ منهمكونَ في الدُّنيا.

**ورابعًا:** سورُ السَّالبةِ الجزئيَّةِ، وهو: «ليس بعضُ، وما يشبهه من كلِّ ما يدلُّ على البعضيَّةِ»، مثالُه ليسَ بعضُ النَّاسِ بصادقينَ في المعاملةِ، وبعضُ أصدقائكَ ليس وفيًّا.

قال صاحب السلم مبينًا هذه الأقسام الثمانية:

**كليَّةٌ شخصيَّةٌ والأوَّلُ   إمَّا مسوَّرٌ وإمَّا مهملُ**

**فهذا البيتُ يشيرُ إلى تقسيمِ الحمليَّةِ تقسيمًا إجماليًّا إلى قسمين:** «كليَّةٌ وشخصيَّةٌ»، وليسَ المرادُ بالكليَّة المتعارفِ عليها في المنطقِ، وهي المسوَّرةُ بالسُّورِ الكليِّ، بل مرادُه بها التي موضوعُها كلِّيٌّ بدليلِ مقابلتِها بالشَّخصيَّةِ، ثمَّ قسَّم الأوَّلَ في هذا البيتِ وهو الكليَّةُ إلى قسمينِ: «مسوَّرةٌ ومهملةٌ»، فهذه ثلاثةُ أقسامٍ تضمَّنها هذا البيتُ: «شخصيَّةٌ – مسوَّرةٌ – مهملةٌ» ثم قالَ:

**والسُّورُ كليًّا وجزئيًّا يُرى   وأربعٌ أقسامُه حيثُ جرى**

بيَّن في هذا البيتِ تقسيمَ السُّورِ إلى كلِّيٍّ، أي: محيطٍ بجميعِ أفرادِ الموضوعِ وجزئيٍّ يحيطُ ببعضِها، وعلى هذا تكونُ المسوَّرةُ قسمينِ: «مسوَّرةٌ

بالكلِّيِّ ومسوَّرةٌ بالسُّورِ الجزئيِّ»، يُضافُ إلى القسمين: «المهملةُ والشَّخصيَّةُ»، فتكونُ الأقسام أربعةً مأخوذةً من هذا البيت والذي قبله، ثمَّ بيَّنَ السورَ وهو أربعةٌ: «كلٌّ – بعضٌ - لا شيءَ – ليسَ بعضُ وما يشبِهِ واحدًا من الأربعةِ في معناه يكونُ مثلَه»، ولذلك قالَ:

**إمَّا بكلٍّ أو ببعضٍ أو بلا … شيءٍ وليسَ بعضُ أو شبه جلا**

فهذا بيانٌ للسُّورِ، ثم قالَ:

**وكلُّها موجبةٌ وسالبة … فهي إذن إلى الثَّمانِ آيبة**

**وهذا بيانٌ لتقسيمِ الأربعةِ قضايا المتقدِّمةِ إلى:** «موجبةٍ وسالبةٍ»، فتكونُ الأقسامُ ثمانيةٌ للقضيَّةِ الحمليَّةِ، وكلُّها أي: القضايا الأربعةُ التي هي: «الشَّخصيَّةُ والمهملةُ والمسوَّرةُ بالسُّورِ الكلِّيِّ والمسوَّرةُ بالسُّورِ الجزئيِّ» تقسَّمُ إلى: «موجبةٍ وسالبةٍ»، وعلى هذا تكونُ الأقسامُ آيبةً أي صائرةً إلى الثمانِ.

**تقسيم القضية الحملية إلى:** «معدولةٍ ومحصَّلةٍ وبسيطةٍ».

**تنقسمُ القضيةُ الحمليَّةُ إلى:** «معدولةٍ ومحصَّلةٍ» باعتبارِ وجودِ السَّلبِ في القضية وعدم وجوده والأصل في السلبِ ألا يكون جزءًا من القضيَّة لا من موضوعِها ولا من محمولِها ولا منهما بل يدخلُ على المثبَتِ فينفيه، وقد يُخالفُ به عن ذلك الأصل فيُجعلُ جزءًا من الموضوع أو المحمول أو منهما معًا وحينئذٍ تُسمَّى القضيَّةُ «معدولة»، أما غير المعدولة فهي التي لم يُجعَل حرف السلب جزءًا من أحدهما ولا منهما معًا، فإنْ لم يكن في القضية سلبٌ أصلًا

تُسمَّى «محصَّلة» مثل: محمدٌ عالمٌ، وإنْ وُجِد السَّلبُ ولم يُجعَل جزءًا من أحدَ الطَّرفينِ أو منهما معًا بأنْ جاءَ على أصلِه تُسمَّى القضيَّةُ «بسيطةً»، فالأقسامُ ثلاثةٌ:

محصَّلةٌ، وهي: التي لم يُوجَد فيها سلبٌ أصلًا.

وبسيطةٌ، وهي: التي فيها سلبٌ لم يُركَّب مع أحدِ الطرفين أو معهما، مثل: ليس محمد قائمًا، فالنَّفيُ في هذا المثال باقٍ على أصله، سلبُ القيامِ عن محمَّدٍ.

ومعدولةٌ، وهي: التي رُكِّب فيها السَّلبُ مع المحمول، مثل: عليٌّ هو لا كاتب، فعليٌّ :موضوع، وهو: ضمير فصل رابطة، ولا كاتب: كله محمول، فيكون عليٌّ محمولاً عليه لا كاتب، فالسَّلب لم يدخلْ على النسبةِ وإنما رُكِّب مع المحمول وجُعِلَ الكلُّ محمولاً، ومثالُ المعدولةِ التي رُكِّب فيها السَّلبُ مع الموضوعِ: اللاحي جمادٌ، أي: غير الحي جمادٌ، فقد جُعِل الموضوع: هو لاحي وحُمِل عليه جمادٌ، ومثلُ هذا قولك غير المجتهد كسولٌ، فالموضوع فيه هو غير المتجهدِ، فقد رُكِّب النَّفي مع المجتهدِ وجعلا موضوعًا، ومثالُ المعدولةِ التي جعلَ السلبُ فيها جزءًا من موضوعِها ومحمولها قولك: اللاحي لا عالم، ومعناه غيرُ الحيِّ وهو الجمادُ لا عالم، فقد رُكِّب النفي مع حي وجعلا موضوعًا، ورُكِّب لا مع عالم وجعلا محمولا.

والمناطقة يهتمّون بمعدولة المحمول فقط، لأنَّها تشبه السَّالبةَ التي لم يُركَّب فيها السلبُ، فقولك: ليس محمَّدٌ عالمًا، يشبه محمد لا عالم في المعنى، لأنَّ كلًّا فيه نفي العلم عن محمد، ولكنْ يُفرَق بينهما بأنَّ المعدولة هنا موجبة وغير المعدولة سالبة، ففي المثالِ الأوَّلِ السلب باقٍ على أصلِه، سلبُ العلم عن

محمد، وفي المعدولة حُكِم فيها بثبوت عدمِ العلم لمحمَّدٍ، ويُفرَّق بينهما في اللفظ أيضًا إنْ صُرِّح بالرابطة في القضيَّةِ، فإنْ تأخرَ السَّلبُ على الرَّابطةِ كانت القضيَّةُ معدولةً، مثلَ: محمَّدٌ هو لا عالمٌ، لأنَّ ما بعد الرَّابطِ يكونُ محمولاً، وإنْ تقدَّم النفي على الرابط كان على أصل وضعه، وتكون القضية غيرَ معدولة، مثل قولك: محمد لا هو عالم.

**أجزاء القضية الحمليَّةِ:**

للقضية الحملية ثلاثة أجزاء[1]، اثنان منطوقٌ بهما والثَّالثُ هو النسبةُ التي بين الطرفين:

الأوَّل هو «الموضوع»، وسُمِّي موضوعًا لأنه وُضِع ليُحمَل عليه فهو أشرفُ من المحمول، وهو ما يُسمَّى في علم النحو بالفاعل أو نائب الفاعل وبالمبتد.

والجزءُ الثَّاني «المحمول» وهو الذي يُحمَل على الموضوع، وهو ما يُسمَّى في علم النحو بالخبر وبالفعل المُسنَد إلى الفاعل أو نائبه.

الجزء الثَّالث «النسبة» المفهومة من الكلام، وهي: ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه.

وبعضهم زادَ جزءًا رابعًا[2]، وهو: «النسبة الخارجية» التي تُحاكيها النسبةُ

---

(١) قال العلامة العطار في «حاشيته على إيساغوجي»: ٦٦: «وهو ما ذَهبَ إليه القُدماءُ وصرَّحَ به الشَّيخُ في «الشِّفاء» حيثُ قالَ: القَضيَّةُ الحَمليَّةُ تتمُّ بأمورٍ ثلاثةٍ: الموضوعُ والمحمولُ والنِّسبةُ بينهما».اهـ

(٢) قال العطَّارُ في «حاشيتِه على شرحِ التَّهذيبِ»: «إنَّ إثباتَ تلك النِّسبةِ من تَدقيقاتِ

الكلامية أو لا تُحاكيها، وهذا رأيٌّ سديد لأنَّ القضية لا تكون قضيةً كما عرفتَ سابقًا، إلا بهاتين النسبتينِ، وبما أنَّ النسبةَ سواءٌ أكانت الكلاميةَ أو الخارجيةَ أمرٌ معنويٌ فقد استعارَ المناطقةُ لها لفظًا يدلُّ عليها ويُسمَّى «رابطةً»، فاستعاروا «هو وكان» ليدلَّ كلٌّ منهما على النَّسبةِ التي تربطُ بين الطرفين، فإنْ صُرِّح بذكرِ هذه الرابطة كانت الأجزاء ثلاثةٌ في الذكر، وإنْ لم يصرَّحْ بها كانت اثنين مثالَ ما صُرِّح بالرابطةِ قولنا: محمد هو كاتب أو محمد كان كاتبًا، وهذه الرابطة حرفٌ وإنْ كانت في الأصل اسمًا أو فعلاً، لأنها في الربط تدل على النسبة وهي معنى غيرُ مستقلٍ بنفسه وكل ما دلَّ على معنى غيرِ مستقلٍّ فهو حرفٌ.

وبعض المناطقة زاد جزءًا خامسًا وهو «الإدراك لوقوع هذه النسبة أو عدم وقوعها» ولكنَّ الحقَ أنَّ الإدراكَ ليس جزءًا من القضية لأنَّ الإدراك خارجٌ عنها صفةٌ للشخص المدرِك، والقضيَّة من صفات الكلام[1].

قال في السلم مبينًا أجزاء القضية:

**والأوَّلُ المـوضـوعُ فـي الحـمليَّـة والآخــرُ المحمــولُ بالسَّــويَـة**

---

المتأخِّرين». وقال الباجوري في «حاشيتِه على السُّلَّم»:٤٩: «فجُملةُ أجزاءِ القضيَّةِ أربعةٌ كما يؤخَذُ من شَرحِ الشَّمسيَّةِ وغيرِه، قال بعضُ محقِّقي المغاربةِ: إنَّ ذلكَ طريقةُ العَجَمِ، وأمَّا طريقةُ العَربِ فأجزاؤها الثَّلاثةُ الأُوَل فقط. لكن لم يتبعْه الأشياخُ كما قالَ شيخُنا، وجَعلُ الجُزءِ الرَّابعِ ما ذُكِرَ هو الظَّاهِرُ المتبادَرُ».اهـ.

راجع: الكاتبي في «الشمسية»: ٨٦، وقطب الدين الرازي في «تحرير القواعد المنطقية»:٨٦، والسيد الشريف في «حاشيته على تحرير القواعد المنطقية»:٨٦.

(١) الباجوري في «حاشيته على السلم»: ٤٩

أي: الأوَّلُ المذكورُ في القضيَّةِ الحمليَّةِ، هو: «الموضوعُ»، والآخرُ أي: المذكورُ بعدَه هو: «المحمولُ» على الأوَّلِ، وقوله: «بالسويَّة» معناه: أنَّ المحمولَ مساوٍ للموضوع في أفراده، فما صدق عليه الموضوعُ هو بعينه ما صدق عليه المحمولُ، فإذا قلتَ مثلاً كلُّ إنسانٍ حيوانٌ فأفراد الحيوان هنا في المثال هي بعينها أفرادُ الإنسان، ولا يُراد بالحيوان المحمول معناه العام، وإلا كان ذلك حملاً للشيء على غيره فتنبَّه لهذا، وكما أنهما متساويان في الأفراد متغايران في المعنى فإنَّ المحمول باعتبار مفهومه غير الموضوع باعتبار مفهومه، فمفهوم الإنسان حيوان ناطق ومفهوم الحيوان هو الحسّاس المتحرك بالإرادة، ولذلك يقولون: إنَّ المحمول عينُ الموضوع وغيره، أي عين في الأفراد غير في المفهوم.

وقد اقتصر صاحب السلم على ذكر جزأين فقط نظرًا لأنهما الظاهران المصرَّح بهما.

## [مبحث الموجَّهات]

### تقسيمٌ آخرُ للحمليةِ باعتبارِ كيفيَّةِ النِّسبةِ:

وقد علمتَ مما تقدَّم أنَّ كلَّ قضيةٍ لها نسبةٌ ولا بدَّ لهذه النسبة من اتِّصافها بصفة في الواقع، وهذه الصفةُ واحدةٌ من أربع: «الوجوبُ، والإمكانُ، والدَّوامُ، والإطلاقُ»، وهذه الصفات هي كيفيةُ النسبة، وتُسمَّى: «جهةَ القضيَّةِ» فإنْ صُرِّح بها كانت القضيةُ موجَّهةً، وكذلك إنْ لم يصرِّح بها ولُوحِظَتْ عند العقل، أمّا إنْ لم يصرِّح بها ولم يُلاحظها العقلُ فلا تُسمَّى موجهةً، فإذا قلتَ: «الله قادرٌ وجوبًا» فقد صرَّحت بذكر الجهة، وهي الوجوب، وكذا إذا قلتَ: «الله قادرٌ» ولاحظْتَ الوجوب في نفسك فالقضية في الحالتين تسمَّى موجهةً، أما إذا قلتَ «محمدٌ عالمٌ» ولم تذكر جهةَ القضية ولم تلاحظْها فلا تكونُ هذه القضيةُ موجهةً.

والجهاتُ أربعٌ، هي:

- الضَّرورةُ، بمعنى: الوجوبِ.
- الدَّوام.
- الإمكانُ.
- الإطلاقُ.

وكلُّ جهةٍ من هذه الجهات صفةٌ وكيْفٌ للنسبة، فثبوتُ المحمول للموضوع أو نفيُه عنه لا يخلو من اتِّصافه بواحدة من هذه الجهات، والقضايا

الموجهة تنقسمُ إلى قسمين:

- بسائطُ - ومركباتٌ

**فالبسيطة**: ما كان معناها إيجابًا أو سلبًا.

**والمركبةُ**: ما اشتملتْ على إيجابٍ وسلبٍ معًا، وعلامةُ المركبةِ: أنْ يُوجَد في عَجُزِها كلمةُ «لا دائمًا» أو «لا بالضَّرورةِ» أو «الإمكانُ الخاصُّ»، ولا تجد في البسيطة مثل هذه الكلماتِ، قال بعض العلماء[1] ضابطًا للمركب والبسيط شعرًا:

**وما حوى من القضايا (لا كذا) أو خاص إمكان مركبا خذا**

**وما سوى هذين فالبسيط فادع لم قرب يا نشيط**

**وقبل التَّكلُّمِ على شرحِ هذه الموجهات نبيِّن لك أشياءَ تُسهِّل لك فهمَها فنقول:**

**إنَّ الجهاتِ أربعٌ كما عرفتَ سابقًا**: الأول: الضرورة. ثانيًا الإمكان، وهما متضادَّان لأنَّ الشيء إذا كانَ واجبًا لم يكنْ ممكنًا والعكسُ، أي: إذا كان ممكنًا لم يكنْ واجبًا. ثالثًا: الدوامُ. رابعًا: الإطلاقُ، وهما متضادَّان لأنَّ الشَّيءَ إذا كان دائمًا لم يكن منقطعًا، أي: يحصُل تارةً وينقطِع أخرى وهذا معنى الإطلاق،

---

(١) هو: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق، الشهير بالحفيد (ت. ٨٤٢هـ)، كما صرح بذلك السنوسي في شرحه على «مختصره المنطقي»: ١٣٨، حيث قال: «وقد ضبطَ الشيخُ الإمامُ العلامةُ، علَمُ الأعلامِ سيدي أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بن مرزوقٍ رحمَه اللهُ ورضيَ عنه القضايا المركَّبةَ والبسيطةَ في بيتين من الرجز فقال:...».

راجع أيضًا: «حاشية الباجوري على شرح السنوسي على مختصره»: ١٣٨، و«حاشية الدسوقي على شرح التهذيب»: ٢٥٧.

وإذا وجدتَ لا دائمًا في عَجُز قضية فاعرفْ أنَّ القضيةَ مركبةٌ، صدرُها قضيةٌ، و«لا دائمًا» التي في العجزِ قضيةٌ، وتُحَلُّ بقضية مطلقة توافق الصدر في الكلية أو الجزئية وتخالفه في الإيجاب أو السلب، وإذا وجدتَ «لا بالضرورة» في عَجُز قضية فاعرفْ أنها مركبةٌ، وتُحَلُّ بمُمكنة عامة، تُوافق الصدرَ في الكلية أو الجزئية وتخالفه في الإيجاب أو السلب، وإذا وجدتَ «إمكانًا خاصًّا» فاعرفْ أنَّ القضيةَ مركبةٌ، وتُحَلُّ بمُمكنةٍ عامة توافق الصدرَ في الكلية أو الجزئية وتخالفه إيجابًا أو سلبًا، فكلُّ قضيةٍ مركبةٍ مشتملةٌ على قضيتين الأولى صدرها، والثانية عجزها، فإنْ كانَ الصدرُ موجبًا كان العَجُز سالبًا، ويتوافقان في الكلية أو الجزئية، والموجهات خمسة عشر منها ثمان بسائطَ وسبعُ مركباتٍ.

بسائط الموجَّهات الثمانية:

**الأولى: الضرورية المطلقة**: أي: التي جهتها الضرورة، وهي التي حُكِم فيها بأنَّ النسبةَ واجبة ما دامت ذاتُ الموضوعِ، مثالُها موجبة: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ بالضرورة»، على معنى: أنَّ ثبوتَ الحيوانِ للإنسانِ واجبٌ وضروريٌّ مادامت ذاتُ الإنسانِ، وسُمِّيت ضروريةً لاشتمالها على الضرورة ومطلقة، لأنَّ الحكمَ فيها منظورٌ فيه إلى ذاتِ الموضوع فلم يُقيَّد لا بوصفه ولا بوقته.

**الثانية: المشروطة العامة**، وهي: التي حُكِم فيها بضرورة النسبة ما دامَ وصفُ الموضوعِ، فالحكمُ منظورٌ فيه إلى صفة الموضوع لا ذاتِه، لذلك سُميَت مشروطةً لأنها مقيدةٌ بشرطِ وصفِ الموضوعِ، وعامةً لأنها أخصُّ من المركبةِ، وهي: المشروطةُ الخاصَّةُ الآتية في المركبات، مثالها: «بالضرورة كلُّ كاتبٍ

متحركُ الأصابع ما دام كاتبًا»، على معنى: أنَّ وجوبَ تحرُّك الأصابعِ للكاتب مشروطٌ بكتابته، أمّا لو نظرْنا لذاتِ الكاتب التي هي تصدق بزيدٍ وبكرٍ وغيرِهما بدونِ نظرٍ إلى وصف الكتابة فلا يجبُ أنَّ تتحرَّكَ أصابعُه، وهنا يجب أنْ تعرفَ أنَّ الموضوعَ إذا كان كلِّيًا فله حالتان: الأولى: ذاتُه، وهي أفرادُه، والثانية: وصفُه، وهذا معنى قول النُّحاة إنَّ اسمَ الفاعلِ ما دلَّ على ذاتٍ ووصفٍ، مثل: «كاتب» إنَّ ذاتَه: عليٌّ وبكرٌ وغيرهما، ووصفَه هو: الكتابة، فعند الحكمِ عليه تارةً تُلاحِظُ ذاتَه فقط بقطعِ النظر عن وصفه، مثل أنْ تقول: «الكاتب لا يجب أنْ تتحرَّك أصابعُه» فقد نظرتَ في هذا الحكم إلى الذات بقطع النظر عن الوصفِ، وتارةً تُلاحِظُ الحكمَ على الذات بشرطِ الوصف، مثل أنْ تقول: «الكاتبُ يجب أنْ تتحرك أصابعُه بشرط الكتابة».

**الثالثة من الموجهات البسائطُ**: **الدائمة المطلقة**، وهي: التي حُكِم فيها بدوام النِّسبةِ ما دامت ذاتُ الموضوع، فهي مثلُ الضروريَّةِ المطلقةِ، والفارقُ بينهما الجهةُ ففي الضروريَّةِ الضرورةُ وفي الدَّائمةِ الدَّوامُ، والدوامُ يجوز فيه عقلاً الانفكاكُ بخلافِ الضروري الواجب، ومثالُها: «دائمًا كلُّ إنسانٍ حيوانٌ».

**الرَّابعةُ**: **العرفيَّةُ العامَّةُ**، وهي: التي حُكِمَ فيها بدوامِ النِّسبةِ بشرط وصف الموضوع، فهي مثلُ المشروطةِ العامَّةِ، والفارق الجهة، مثالُها: «دائمًا كلُّ كاتبٍ متحركُ الأصابعِ ما دام كاتبًا»، وقولنا: «ما دام كاتبًا» يفيد أنَّ الحكمَ في هذه القضيةِ منظورٌ فيه إلى وصفِ الموضوعِ.

**الخامسة من البسائط**: **الوقتية المطلقة**، وهي: التي حُكِم فيها بضرورة النسبة

في وقتٍ معيَّن، مثالُها: «بالضرورة كلُّ قمرٍ منخسفٌ وقتَ حيْلُولَةِ الأرضِ بينه وبين الشمسِ»، فهي منظورٌ فيها إلى الوقتِ المعيَّنِ.

**السادسة: المنتشرةُ المطلقةُ**، وهي: التي حُكِم فيها بضرورة النسبة في وقتٍ غيرِ معيَّنٍ، مثالُها: «بالضرورة كلُّ إنسانٍ متنفِسٌ في وقتٍ ما»، فالحكمُ فيها منظورٌ إلى أي وقت.

**السابعة: المطلقةُ العامَّةُ**، وهي: التي حُكِم فيها بفعليَّةِ النسبة، أي: لم يُنظرْ فيها إلى وجوبٍ أو دوامٍ، ومثالُها: «كلُّ إنسانٍ آكلٌ بالإطلاقِ»، أي: يَحصُل له الأكلُ بالفعل من غيرِ وجوبِ ذلك ولا دوامِه.

**الثامنة: الممكنة العامة**، وهي: التي حُكِم فيها بسلبِ الوجوب عن الطرفِ المخالف لما نطقتَ به، فإنْ نطقتَ به بإيجابٍ كان الوجوبُ مسلوبًا عما لم تنطقْ به وهو السلبُ والعكسُ، مثالُها: «كلُّ نارٍ حارَّةٌ بالإمكانِ العام» فقد نطقتَ بثُبوت الحرارة للنار، فيكون الوجوبُ مسلوبًا عن برودةِ النَّار التي لم تنطقْ بها، أي: ليست البرودةُ للنَّارِ واجبةً، ومثالُها سالبةً: «لا شيء من النار باردٍ بالإمكانِ العامِّ» فقد نطقتَ بسلب البرودةِ عن النار، فتكونُ الضرورةُ مسلوبةً عن ثبوتِها للنَّارِ، أي: فثبوتُ البرودةِ للنارِ ليس واجبًا، فقد علمتَ أنَّ الإمكانَ العامَّ يُوجَّه فيه نفيُ الوجوبِ عن الطرفِ الذي لم تنطقْ به.

**فهذه هي الموجهات البسائط الثمان**: أربعةٌ منها جهتُها الضرورةُ، وهي: «الضروريَّةُ المطلقةُ – المشروطةُ العامَّةُ – الوقتيَّةُ المطلقةُ – المنتشرةُ المطلقةُ»، ومنها اثنتان جهتُهما الدَّوامُ، وهما: «الدَّائمةُ المطلقةُ – العرفيَّةُ العامةُ»، ومنها

واحدةٌ جهتها الإمكانُ العامُّ [وهي: الممكنة العامَّةُ]، وواحدةٌ جهتُها الإطلاقُ العامُّ [وهي: المطلقة العامَّةُ].

**بيانُ الموجَّهاتِ المركَّباتِ السَّبعِ:**

قد علمتَ أنَّ البسيطةَ قضيةٌ واحدةٌ تشتمِل على إيجابٍ فقط إنْ كانتٍ موجبةً، أو على سلبٍ فقط إنْ كانت سالبةً، أمَّا المركبةُ فتشتمِل على قضيتين صدرُها قضيةٌ وعَجُزُها قضيةٌ، فإنْ كان الصَّدرُ موجبًا كان العجزُ سالبًا والعكسُ، وهي سبعٌ:

**الأولى: المشروطةُ الخاصةُ**، وهي التي حُكِم فيها بضرورةِ النِّسبةِ ما دام وصفُ الموضوع لا دائمًا بحسبِ الذاتِ، فصدرُها مقيَّدٌ بوصفِ الموضوعِ وعجزُها المشارُ إليه بـ«لا دائمًا» مقيَّدٌ بحسبِ ذاتِ الموضوع، ولذلك لا تناقضَ بينهما، مثالُها: «بالضَّرورةِ كلُّ كاتبٍ متحركُ الأصابعِ مادام كاتبًا لا دائمًا»، ومعنى «لا دائمًا» لا شيء من الكاتبِ بمتحركِ الأصابع بالإطلاقِ العامِّ، فأنتَ ترى فيها قضيتين: الأولى موجبةٌ، أوْجبَتْ تحرُّكَ الأصابعِ للكاتبِ، والثانيةُ سالبةٌ نفَت تحرُّكَ الأصابعِ عن الكاتبِ، وظاهرٌ هذا التناقضُ، ولكنْ لا تناقضَ لأنَّ الأُولى أوْجبَت التحرُّكَ للكاتبِ بشرطِ كتابتِه، فهي منظورٌ فيها لوصفِ الموضوعِ، وهو: «الكتابة». والثانيةُ: نفَت التَّحرُّكَ عن ذاتِ الكاتبِ، أي: بقطعِ النَّظرِ عن الوصف، ولذلك ولو قلتَ الكاتبُ يجبُ أنْ تتحرَّكَ أصابعُه بشرطِ الكتابة ثمَّ قلتَ: الكاتبُ لا يجب أنْ تتحرَّكَ أصابعُه باعتبارِ ذاتِ الكاتب، أي: بقطعِ النَّظر عن وصفِه بالكتاب، نعْم لو قلتَ ذلك لم تأتِ بالتَّناقضِ، وقد علمتَ سابقًا أنَّ ذاتَ الموضوعِ عبارةٌ عن أفراده المجردة عن الوصفِ بالكتابة،

فذاتُ الكاتبِ عبارةٌ عن زيدٍ وبكرٍ وعليٍّ وغيرهم، ومثالُها سالبةُ الصَّدرِ قولُنا: «بالضَّرورةِ لا شيء من الكاتب بساكنِ الأصابع ما دام كاتبًا لا دائمًا»، فصدرُها قضيةٌ سلبَتْ سكونَ الأصابعِ للكاتبِ بالنَّظرِ إلى ذاتِ الكاتبِ، ولا دائمًا تُحَل بـ «كلُّ كاتبٍ ساكنُ الأصابعِ بالإطلاقِ العامِّ» باعتبارِ ذات الكاتب ولا تناقضَ في ذلك، وسُميَّت مشروطةً لأخْذِ الشَّرطِ فيها، وكانتْ خاصَّةً لأنها زادتْ قيدًا عن المشروطة العامة وهذا القيد هو لا دائمًا.

الثَّانيةُ: **العرفيَّةُ الخاصَّةُ**، وهي مثلُ المشروطةِ الخاصَّةِ، إلا أنَّ جهتَها الدَّوامُ، ومثالُها هو مثالُ المشروطةِ الخاصَّةِ بتغييرِ الضرورةِ بالدَّوامِ.

وسُميَّت عُرفيةً لأنَّ قيدَ الوصفِ يُفهَم من العُرفِ حتى لو لم يُصرَّح به، وخاصَّةً لأنَّها زادت قيدًا عن العرفيَّةِ العامَّةِ وهو لا دائمًا.

الثَّالثةُ: **الوقتية**، وهي: عين الوقتية المطلقة بزيادةِ «لا دائمًا» بحسب الذات، ومثالُها: «بالضَّرورةِ كلُّ قمرٍ منخسفٌ وقتَ حَيْلُولَةِ الأرض لا دائمًا» بحسب الذات، ومعنى «لا دائمًا» في هذا المثالِ لا شيء من القمر بمنخسفٍ بالإطلاق العامِّ.

فالصدرُ لُوحِظَ فيه وقتَ الحيلولةِ، والعَجُز لم يلاحَظ فيه هذا الوقت فلا تناقضَ.

الرابعة: **المنتشرة**، وهي عينُ المنتشرةِ المطلقةِ بزيادةِ قيدِ «لا دائمًا»، ومثالُها: «بالضَّرورةِ كلُّ إنسانٍ متنفِسٌ وقتًا ما لا دائمًا»، ومعنى «لا دائمًا» لا شيء من الإنسان بمتنفسٍ بالإطلاق وقتًا ما، ولا تناقضَ لأنَّ الصدرَ مُلاحَظٌ فيه الوقت، والعَجُز مُلاحَظٌ فيه ذاتُ الإنسان.

**الخامسة: المطلقة المقيدة بـ «لا بالضرورة»**، وهي عين المطلقة العامة بزيادة قيدِ «لا بالضرورة» ومثالُها: «بالإطلاق كلُّ إنسانٍ ضاحكٌ لا بالضرورة».

ومعنى «لا بالضرورة» لا شيء من الإنسان بضاحك بالإمكان العام، ومعنى القضية الثانية: أنَّ الضحكَ للإنسان ليس واجبًا.

**السادسة: المطلقة المقيدة بـ «لا دائمًا»** وهي عين المطلقة العامَّة بزيادة قيدِ «لا دائمًا»، ومثالُها: «بالإطلاق العام كلُّ إنسانٍ ضاحكٌ لا دائمًا»، ويُحَل العَجُز بقضيةٍ قائلةٍ: «بالإطلاق العامِّ لا شيء من الإنسان بضاحكٍ».

**السابعة: الممكنةُ الخاصَّةُ**، وهي: التي حُكِمَ فيها بسلْبِ الوجوبِ عن الطَّرفِ المنطوقِ به والمخالفِ له، ومثالُها: «كلُّ إنسانٍ كاتبٌ بالإمكان الخاصِّ»، ومعناها: أنَّ ثبوتَ الكتابة للإنسانِ وعدمَ ثبوتها غيرُ واجبٍ»، وهي تُحَل بمُمكِنتين عامَّتين، فصدرها: «كلُّ إنسانٍ كاتبٌ بالإمكانِ العامِّ»، وعَجُزها: «لا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان العام».

هذه هي الموجهاتُ المركباتُ السبعُ، منها ثلاثٌ جهتُها الضَّرورةُ، وهي: «المشروطةُ الخاصَّةُ – الوقتيَّةُ المنتشرةُ»، واثنتان جهتُهما الإطلاقُ، وهي: «المطلقةُ المقيَّدةُ بلا دائمًا – والمطلقة المقيدةُ بلا بالضَّرورةِ»، وواحدةٌ جهتُها الدَّوامُ، وهي: «العرفيَّةُ الخاصَّةُ»، وواحدةٌ جهتُها الإمكانُ الخاصُّ، وهي: «الممكنةُ الخاصة».

* * *

# مبحثُ القضية الشرطية
## «تعريفُها - أقسامُها»

الشرطيَّةُ تقابل الحمليَّة، وقد عرَّفها بعضُهم[1] بـ «ما ليسَ طرفاها مفردين»، وعرَّفها آخرون بـ «ما حُكِم فيها بتعليقِ نسبةٍ على تقديرِ أخرى»[2]، وكِلا التَّعريفين منقوضٌ:

**أمَّا الأول**: فليس مانعًا؛ لأنَّ بعضَ القضايا الحمليَّةِ ليس طرفاها مفردين، مثلَ: «عليٌّ قائمٌ» يناقضُه «عليٌّ ليس بقائمٍ»، هذه قضيَّةٌ حملية وليس طرفاها مفردين.

**وقد أُجيبُ عن ذلك**: بأنَّ المرادَ: ما ليس طرفاها مفردين ولو بالقوَّةِ، فيَخرُجُ مثلُ هذا المثالِ لأنَّ الطرفين فيه في قوَّةِ المفردين، إذ معناه هذا يناقِضُ هذا فتخرُج الحمليةُ من التَّعريفِ.

ولكنَّ هذا الجوابَ غيرُ سديدٍ لأنَّ الشَّرطيَّةَ أيضًا في قوةِ المفردينَ، لأنَّ معنى طرفيها: هذا لازمٌ لهذا في المتصلةِ، وهذا معانِدٌ لذاك في المنفصلةِ.

**والتعريفُ الثَّاني**: وإنْ كانَ مانعًا من دخولِ الحمليَّةِ في الشرطيَّةِ إلا أنَّه غيرُ جامعٍ لأقسامِ الشرطية، إذِ المنفصلةُ لا تعليقَ فيها وإنَّما فيها عنادٌ أو نفْي العنادِ، وعلى هذا يكونُ التعريفُ قاصرًا على المتصلةِ غيرَ شاملٍ للمنفصلة.

**ويُجابُ عن ذلك**: بأنَّ المرادَ بالتعليقِ: مطلَقُ الرابطِ بين الطَّرفينِ ولو على سبيلِ العنادِ، وليس المرادُ به التعليقَ المعروفَ وهو توقفُ الثاني على الأوَّلِ،

---

(١) الملوي في «شرح على السلم»: ٥٥.

(٢) الباجوري في «حاشيته على السلم»: ٥٣.

وعلى هذا التأويلِ يشمَلُ التعريفُ المنفصلةَ لأنَّ فيها ربطًا بين جزأيْها كما سيأتي.

**تقسيمُ الشَّرطيَّةِ:**

تنقسم الشرطيةُ إلى متصلةٍ ومنفصلةٍ، فالمتصلةُ هي: التي حُكِم فيها بثبوت نسبةٍ على تقديرِ أخرى أو بنفي نسبةٍ على تقديرِ نسبةٍ أخرى، مثلَ: «إنْ جئتَني زائرًا أكرمْتُكَ»، فقد حُكِم بثبوت الإكرامِ للزائر على تقديرِ مجيئِه، ومثالُ النَّفيِ قولُكَ: «ليس إنْ جئْتَني مُصافحًا أُعاتِبْك»، فقد حُكِم بنفي المُعاتَبَة للزائرِ على تقدير حصول المجيءِ، وأمَّا المنفصلةُ فهي: ما حُكِم فيها بالعنادِ بين طرفيْها أو بنفي هذا العنادِ، مثلَ: «العدد إما أنْ يكونَ زوجًا وإما أنْ يكون فردًا»، فقد حُكِم في هذا المثال بالعناد والتَّنافي بين الزوجيَّةِ والفرديَّةِ، بحيث إذا كان العددُ زوجًا لا يكونُ فردًا وبالعكسِ، ومثالُ نفي العنادِ: «ليس محمدٌ إما أنْ يكونَ عالمًا أو شاعرًا»، فقد نفى في هذا العناد والتنافي بين كونِ محمدٍ شاعرًا أو كاتبًا، لأنَّه لا تنافيَ بينهما، فالعنادُ المدَّعَى بينهما منفيٌّ، وإلى تعريف الشَّرطيَّةِ وتقسيمِها إلى قسمين؛ قال صاحبُ السُّلَّمِ:

**وإنْ عَلى التَّعليقِ فيها قد حُكِم فإنَّها شرطيَّةٌ وتنقسِم**
**أيضًا إلى شرطيَّةٍ متَّصلَةْ ومثلِها شرطيَّةٍ منفصِلةْ**

فأنتَ تراه قد عرَّف الشرطيةَ بالتعريف الثاني المتقدِّمِ، وهو أحسنُ من التعريفِ الأوَّلِ، وسُمِّيت شرطيةً لأنَّه حُكِم فيها على وجه الشرطِ والرَّبْطِ، وإنْ كان الربطُ مختلِفًا في القسمين، ففي المتَّصلةِ ربطُ تلازمٍ، وفي المنفصلة ربطُ عنادٍ وتنافٍ، ولاتِّصالِ طرفيِ المتصلةِ سُميَت بهذا الاسمِ، ولانْفصالِ

طرفي المنفصلة سُميَت بذلك، ثم ذكرَ صاحبُ السلم تعريفَ كلٍّ من المتَّصلةِ والمنفصلةِ مع بيان أجزاءِ كلٍّ منهما فقال:

**جُزْآهُما مقدَّمٌ وتالي أمَّا بيانُ ذاتِ الاتِّصالِ**

**ما أوجَبَت تلازمَ الجزأينِ وذاتُ الانفصالِ دونَ مَيْنِ**

**ما أوجَبَت تنافرًا بينهُما أقسامُها ثلاثةٌ فلتُعلَما**

**وقوله:** «جزأهما مقدمٌ وتالي» ظاهر في المتَّصلةِ والمنفصلةِ، حيثُ أعادَ الضميرَ إليهما غيرَ أنَّ المعروفَ في المنطق أنَّ المقدَّم والتالي هما جزءانِ للمتَّصلةِ، فالمقدم ما يقعُ بعد أداةِ الشَّرطِ، والتَّالي هو المعلَّق على ما بعد الأداةِ وهو ما يُعرف عند النُّحاةِ بجوابِ الشَّرطِ، وأمَّا المنفصلةُ فلا يقالُ في جزئيها مقدَّمٌ وتالٍ، لأنَّه ليس بينهما ترتيبٌ طبيعيٌ، ثمَّ عرَّف المتصلةَ بأنَّها ما أوْجبَتْ تلازُمَ الجزأينِ، أي: ما كان بين جزأيهما -وهما المقدم والتالي- تلازمٌ، بأنْ يكونَ الأوَّلُ سببًا في التالي، مثلَ: «إنْ كانت الشمسُ طالعةً فالنهار موجودٌ» أو العكسُ، مثلَ عكسِ هذا المثالِ أو يكونا مُسببيْن عن سببٍ واحدٍ، مثلَ «إنْ كانَ النَّهارُ موجودًا فالعالمُ مضيءٌ»، فوجودُ النَّهارِ وإضاءةُ العالمِ سببُهما طلوعُ الشَّمسِ، أو يكونَ بينهما تضايفٌ، مثلَ: «إنْ كانَ محمدٌ أبًا لعلي فعليٌّ ابنُه»، فهذا هو معنى التَّلازمِ في المتَّصلةِ، بمعنى أنَّه لا ينفكُّ التَّالي عن المقدَّمِ بحيثُ لو وُجِد المقدَّمُ وُجِد التالي، ولو انْتفَى التَّالي انتفَى المقدَّمُ.

وتعريفُ صاحبِ السلم للمتَّصلةِ لا يشمل منها إلا المتصلةِ اللُّزوميَّةِ كما

عرفتَ، وذلك مع أنَّ منها المتَّصلةَ الاتفاقيَّة، وهي التي لم يكن بين طرفيها تلازمٌ بل حَصَل التَّرتيبُ بينها بمحضِ الصدفةِ والاتفاقِ، كما لو اتَّفق أنَّ المصريَّ يكونُ أديبًا، فتقول: «إنْ كان هذا مصريًّا كان أديبًا»، فلا علاقةَ بين المصريِّ وبين كونِه أديبًا.

وعُذْرُ المصنِّف في قصْرِ التعريف على اللُّزوميَّة أنَّها هي المعتبرةُ في القياسِ، وأمَّا الاتِّفاقيَّةُ فهي كالعدمِ اعتبارُها في القياس، وتنقسم المتَّصلةُ إلى موجبةٍ وسالبةٍ، فمثال الأولى ما سَبقَ، ومثالُ السالبةِ: «ليسَ إنْ كانتِ الشَّمسُ طالعةً فالليلُ موجودٌ»، فقد نفى السَّلبُ اللزومَ المدَّعَى بين وجودِ الليلِ وبين طلوعِ الشَّمسِ، فلا اتصالَ بينهما، ثم قال صاحُب السُّلَّمِ في تعريفِ المنفصلةِ: «إنَّها ما أوْجبَت تنافرًا بين الجزأين دون مَيْن» أي: شكٍّ، أي: هي التي بين طرفيْها عنادٌ وتنافرٌ بحيثُ لو ثبتَ أحدُهما انتفَى الآخرُ، مثلَ: «الكلمةُ إمَّا اسمٌ أو غيرُه»، فبينَ الاسمِ وغيرِه من الأفعال والحروفِ تنافٍ، وقولِك: «العددُ إما زوجٌ أو فردٌ».

والترديدُ بين الجزأين يكونُ بأداةِ الانْفصالِ، وتعريفُ المصنِّفِ لها لا يشمَل المنفصلةَ الاتفاقيَّةَ لأنَّه لا تنافرَ بين جزأيها بحسب الذاتِ، بل حَصَل بطريقِ المُصادفةِ والاتفاقِ، كما لو اتَّفقَ في المصريِّ أنْ يكونَ شاعرًا لا ناثرًا، فتقولُ: «هذا المصريُّ إما شاعرٌ وإما ناثرٌ» فإنَّه لا تنافرَ بينهما بحسب الذاتِ، وإنَّما حَصَل بحسب الاتفاقِ، وعُذْر المصنفِ في تركِها أنَّها كالعدمِ كما مرَّ في المتَّصلةِ، هذا والمنفصلةُ -أيضًا- إمَّا موجبةٌ أو سالبةٌ، فمثالُ الموجبةِ ما تقدَّمَ، ومثالُ السَّالبة: يقالُ لمَنْ ادَّعى مثلًا أنَّ هناك تنافرًا بين الأسودِ والكتابةِ، فتقولُ له: «ليس إمَّا أنْ يكون هذا أسودَ أو كاتبًا» فقد نُفِيَ في هذا المثالِ التَّنافرَ المدَّعى أنَّه بين الأسود والكاتبِ.

## تقسيمُ المنفصلةِ إلى حقيقةٍ وغيرِ حقيقةٍ:

**تنقسمُ المنفصلةُ إلى:** «مانعةِ جمعٍ وخلوٍّ»، وهي: الحقيقيَّةُ، وإلى «مانعةِ جمعٍ» وإلى «مانعةِ خلوٍّ».

**فمانعةُ الاثنينِ هي:** التي تمنعُ الجمعَ بينَ الطرفينِ لشيءٍ واحدٍ ورفعِهما عنه، فلا يصحُّ اجتماعُهما معًا فيه ولا ارتفاعُهما عنه، مثلَ: «العددُ إما زوجٌ وإما فردٌ» بحيث لا يكونُ زوجًا ولا فردًا، ومنعُ الاجتماعِ يُسمَّى منع الصدقِ، ومنعُ الارتفاعِ يُسمَّى منعَ الكذبِ، وهي تتركَّبُ من الشَّيءِ ونقيضِه أو المساويَ للنَّقيضِ، فمثالُ الأوَّلِ: «العددُ إمَّا زوجٌ أو لا زوج»، ومثال الثاني: «العددُ إمَّا زوجٌ، أو فردٌ» فأحدُ الطَّرفين يساوي لا زوج.

**القسم الثاني مانعةُ الجمعِ،** وهي: التي تمنعُ اجتماع الطرفين لشيء واحد وارتفاعهما عنه، أو تمنع اجتماعهما فقط، فلها صورتانِ: صورةٌ مثلَ: مانعةِ الاثنينِ ومثالُها مثالُها، والصُّورةُ الأخرى مثالُها: «هذا الشَّيءُ إمَّا أسودُ وإما أبيضُ» ففي هذا المثالِ يَمتنعُ جمعُ الأسودِ والأبيضِ لشيءٍ واحدٍ، ويجوزُ ارتفاعُهما عن شيءٍ واحدٍ بألا يكونَ أبيضَ ولا أسودَ، بأنْ يكونَ أصفرَ مثلًا وعلى هذا فمانعةُ الاثنين أخصُّ من مانعةِ الجمعِ، فكلُّ مانعةِ الاثنين مانعةُ جمعٍ ولا عكسَ.

وتتركبُ مانعةُ الجمعِ من مثلِ ما تتركَّبُ منه مانعةُ الاثنين، أو تتركَّب -أيضًا- من الشَّيءِ والأخصِّ مِن نقيضِه، مثلَ: «أسودُ وأبيضُ»، فإنَّ أحدَهما أخصُّ من نقيض الآخر، فأسودُ أخصُّ من لا أبيضَ -وأبيضُ أخصُّ من لا أسود.

**القسمُ الثَّالثُ مانعةُ الخلوِّ**، وهي: التي تمنعُ اجتماعَ الطَّرفينِ لشيءٍ واحدٍ، وارتفاعَهما عن شيءٍ واحدٍ، مثلَ مانعةِ الاثنينِ، أو تمنعُ ارتفاعِ الطَّرفينِ عن شيءٍ واحدٍ وتُجَوِّزُ جمعهما لشيءٍ واحدٍ، فلها على هذا صورتانِ -أيضًا-: الصُّورةُ الأولى مثلَ مانعةِ الاثنينِ ومثالُها هو مثالُها، والصُّورةُ الثَّانيةُ مثالُها: «هذا الشَّيءُ إمَّا غيرُ أبيضَ وإمّا غيرُ أسودَ».

ففي هذا المثالِ يمتنعُ رفعُ الطَّرفينِ عن شيءٍ واحدٍ، وإلا لَكانَ أبيضَ وأسودَ معًا وهذا محالٌ، لأنَّه جمْعٌ بين المتضادَّين، ويصحُّ في هذا المثالِ اجتماعُ الطَّرفينِ لشيءٍ واحدٍ بأنْ يكونَ غيرَ أسودَ وغيرَ أبيضَ بأنْ يكونَ أصفرَ، وعلى هذا تكون مانعةُ الاثنين أخصَّ من مانعةِ الخلوِّ، يجتمعان في مثالِها المتقدِّمِ وتنفردُ مانعةُ الخلوِّ في المثالِ الثَّاني لها، هذا وقاعدةُ الخلوِّ: أنَّ الطَّرفينِ إذا كانَا مثبتيْن ينتفيانِ لأنَّ الخلوَّ نفيٌّ، وإذا كانا منفيينِ أُثبِتَا لأنَّ الخلوَّ نفيٌّ ونفيُّ النفيِّ إثباتٌ، وما تقدَّم من تعريفِ مانعةِ الجمع ومانعةِ الخلو هو الذي مشى عليه صاحبُ السلم تبعًا لبعض المناطقةِ فجَعل كُلًّا منهما أعمَّ من الحقيقيَّةِ، وبعضُ المناطقةِ قصَرَ مانعةَ الجمع على الصورةِ الثَّانيةِ: فقالَ: هي التي تمنعُ اجتماعَ الطرفين لشيءٍ واحد وتُجوِّزُ خلوَّهما عنه، فيكون بينهما وبين مانعة الاثنين التَّباينُ، وكذلك فعلَ بمانعةِ الخلوِّ، فقال في تعريفها: هي التي تمنعُ ارتفاعَ الطَّرفينِ عن شيءٍ واحدٍ وتُجوِّزُ جمعَهما لشيءٍ واحدٍ، فيكون بينها وبينَ الحقيقيَّةِ مانعةُ الاثنينِ التَّباينُ -أيضًا-.

قال صاحب السُّلَّمِ مبينًا أقسام المنفصلةِ:

**مانِع جَمْع أو خلوٍّ أو هُمَا ... وهو الحقيقيُّ الأخصُّ فاعْلَما**

فقد جرى على أنَّ الحقيقيَّةَ أخصُّ من كلٍّ من مانعة الجمعِ ومانعةِ الخلوِّ.

## مبحثُ التَّناقضِ
## «تعريفُه - أحكامُه»

التَّناقضُ حكمٌ من أحكامِ القضيَّةِ وهو مُحتاجٌ إليه في القياسِ كما سيأتي، وهو في اللُّغةِ: مطلَقُ الخلافِ بين الأمرين، وفي الاصطلاحِ: «اختلافُ قضيتينِ بالإيجابِ والسَّلبِ، والكليَّةِ والجزئيَّةِ بحيثُ إذا صدقت إحداهُما كذبتِ الأخرى».

و«اختلافُ قضيتينِ» أخرجَ اختلافَ مفردين، مثلَ: «زيدٌ لا زيدٌ»، واختلافُ مفردٍ وقضيَّةً، مثل: «محمَّد قامَ – محمَّد»، وقولُنا: «بالإيجابِ والسَّلبِ» مُخرِجٌ لاختلاف قضيتين بالكلية والجزئية، مثل: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ – بعضُ الإنسانِ حيوانٌ»، وقولُنا «بالكلِّيَّةِ والجزئيَّةِ» مُخرِجٌ لاختلاف قضيتينِ بالإيجابِ والسَّلبِ مع الاتحادِ في الكلِّيَّةِ والجزئيَّةِ، مثلَ قولِنا: «بعضُ الحيوانِ إنسانٌ – بعضُ الحيوانِ ليس بإنسانٍ» فلا بدَّ في التَّناقضِ من أمرين:

**أوَّلًا**: الاختلافُ بينهما في الكيْفِ، أي: الإيجابِ والسَّلبِ، وفي الكمِّ، أي، الكليَّةُ والجزئيَّةُ.

**وثانيًا**: الاتحادُ فيما عدا ذلك.

ومتى تحقَّق هذان الأمرانِ فإنَّ إحدى القضيتين تكونُ صادقةً والأخرى تكونُ كاذبةً، مثالُ التَّناقضِ المستوفِي لهذين الأمرينِ، قولُنا: «كلُّ مَن عليها فانٍ – ليس بعضُ مَن عليها بفانٍ»، وقولُنا: «بعضُ العلماءِ يُنتفَعُ بعلمِه – لا أحدَ من

العلماءِ يُنتفَع بعلمه»، قال صاحبُ السلم في تعريفه:

**تناقضٌ خُلْفُ القضيَّتَيْنِ في ... كيفٍ وصدقُ واحدٍ أمرٌ قُفِي**

ومعنى الكيْفِ الإيجابُ والسلبُ، وقولُه «وصِدْقُ واحدٍ» أي وكَذِبُ الآخرِ، ففي كلامِه اكتفاءٌ ولم يذكُر اختلافَهما في الكمِّ أي الكلِّيَّةِ والجزئيَّةِ مع أنَّه لا بدَّ منه في التَّناقضِ؛ نظرًا إلى أنَّ الاختلافَ في الكمِّ لا يتأتَّى في القضايا التي لا كمَّ فيها مثل الشخصيَّةِ، ولا يُحتاجُ إليه إلا في القضايا المسوَّرة أو المهملةِ، أما الاختلافُ في الكيفِ فهو مطَّرِدٌ في كلِّ القضايا، أو يُقال إنَّ قولَه «وصِدْقُ واحدٍ أمرٌ قفي» يحقِّقُ الاختلافَ في الكمِّ، لأنَّه لو لم تختلفِ القضايا في الكمِّ لم يَطَّرِدْ صدقُ أحدِهما وكَذِبُ الأخرى، مثلَ قولِنا: «بعضُ الحيوانِ إنسانٌ – بعضُ الحيوانِ ليس إنسانًا» هما صادقتان معًا، وقد يكذبان معًا مثلَ: «كلُّ حيوانٍ إنسانٌ – لا شيءَ من الحيوانِ بإنسانٍ»، وقد تَصدُق إحداهما وتَكذِبُ الأخرى، مثلً: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ – لا شيءَ من الإنسانِ بحيوانٍ».

**شروط التناقض:**

قد عرفتَ من التَّعريفِ أنَّه لا بدَّ من الاختلاف في الكيف والكمِّ من الاتحاد فيما عداه وذلك، فلا بدَّ من الاتحاد بين القضيتيْن في الوحدات الآتية:

**أوَّلًا: وحدةُ الموضوعِ**، فلا تناقضَ بين «زيدٌ قائمٌ» و«عمروٌ ليس بقائمٍ» لاختلاف الموضوع.

**وثانيًا: وحدةُ المحمولِ**، فلا تناقضَ بين «محمدٌ عالمٌ» و«محمدٌ ليس

بكاتبٍ» لاختلاف المحمول فيهما.

**ثالثًا: وحدة الزَّمانِ،** فلا تناقضَ بين «محمَّدٌ صائمٌ اليومَ» و «محمدٌ ليس صائمًا غدًا».

**ورابعًا: وحدةُ المكانِ،** فلا تناقضَ بين «عليٌّ جالسٌ في المسجدِ» و«عليٌّ ليس جالسًا في السُّوقِ».

**وخامسًا: وحدةُ التضايف،** فلا تناقضَ بين «محمَّد أبٌ لبكرٍ» و«محمَّدٌ ليس أبًا لعليٍّ».

**وسادسًا: وحدة الشَّرطِ،** فلا تناقضَ بينَ «الزَّكاةُ واجبةٌ في مالِ الصَّبيِّ إذا بلَغَ نِصابًا» و «الزَّكاةُ واجبةٌ في مالِ الصَّبيِّ إذا لم تبلُغْ نِصابًا».

**وسابعًا: وحدة القوةِ والفعلِ،** فلا تناقضَ بين «الخمرُ في الدَّنِّ مسكرٌ بالقوة» و «الخمر في الدَّنِّ ليس مُسكرًا بالفعل».

**ثامنًا: وحدةُ الكلِّ والجزءِ،** فلا تناقضَ بين «الزِّنجيُّ أسودُ أي بعضُه» و «الزنجيُّ ليس بأسودَ أي كلُّه».

**وتاسعًا: وحدةُ الآلةِ،** فلا تناقضَ بين «محمَّدٌ يكتبُ بالقلم الحبرِ» و«محمد لا يكتب بالقلم الرَّصاصِ».

وقد ذكرنا هذه الوحدات مفصلةً، وفي الحقِّ أنَّه يُغني عن ذكرِها وتِعدَادِها قولُنا فيما سبق: «والاتحادُ فيما عداهما»، وكذلك يُغني عنها قولُ صاحبِ السُّلَّمِ وصِدْقُ واحدٍ، أي: وكَذِبُ الآخرِ أمرٌ قُفي، أي: يَطَّرِدُ، فإنَّه لا يكونُ كذلك إلا

بالاتِّحادِ في هذه الوحداتِ.

**بيانُ التَّناقضِ في القضايا:**

قد عرفتَ فيما سبق أنَّ أنواعَ القضايا الحمليَّةِ ثمانيةٌ، والشرطيةَ قسمانِ، وتطبيقًا لشرطِ الاختلافِ في الكيفِ والكمِّ يسهُل عليك معرفةُ نقيضِ كلِّ قضيةٍ تَرِدُ عليك متى عرفتَ هذا الأصلَ، فالشخصيةُ نقيضُها مثلُها معَ الاختلاف في الكيفِ، مثلَ: «محمدٌ عالمٌ – محمدٌ ليس بعالمٍ»، ونقيضُ الموجبةِ الكلِّيَّةِ سالبةٌ جزئيَّةٌ والعكسُ، ونقيضُ الموجبةِ الجزئيَّةِ سالبةٌ كليَّةٌ والعكسُ، أمَّا المهملةُ فقد جرى بعضُ المناطقةِ على أنَّها مثلُ الشَّخصيَّةِ فنقيضُها مثلُها[1]، ولكنَّ الحقَّ أنَّها في حُكْم الجزئيَّةِ[2] فإن كانت موجبةً فنقيضُها سالبةٌ كلِّيَّةٌ، مثلَ «الإنسانُ حيوانٌ نقيضُه لا شيءَ من الإنسانِ بحيوانٍ» وإن كانت سالبةً جزئيَّةً فنقيضُها موجبةٌ كليةٌ، ثم إنَّه يَهمُّك في التَّناقضِ أن تحفَظَ أنَّ نقيضَ الإيجابِ السلبُ والعكسُ، ونقيضَ الكلِّيَّةِ جزئيَّةٌ والعكسُ، وهذا هو التناقض.

قال صاحبُ السلمِ في بيانِ نقيض القضايا:

**فإن تكُنْ شخصيَّةً أو مُهمَلَه فنقضُها بالكيفِ أنْ تُبدِّلَه**

---

(١) الأخضري في «السلم المنورق»:٩، وفي «شرح السلم»: ٣٠، وأحمد بن مبارك السجلماسي في «حاشيته على شرح سعيد قدورة»: ١٥٣.

(٢) قال سعيد قدورة في «شرحه على السلم»: ٢٣٢: « فأمَّا الشَّخصيَّةُ فيُكتفى في نَقضِها بتبديلِ الكَيفِ كما قالَ، وأمَّا المُهمَلةُ فلا يُكتفى فيها بذلك بل حُكمُها حكمُ الجزئيَّةِ؛ إذ هي في قوَّتِها كما أَطبَقَ عليه أهلُ الفنِّ، ولا يَصحُّ غيرُه عَقلاً».اهـ

أي: لا تحتاجُ إلا إلى الاختلاف في الكيفِ، لأَنَّه لا كمَّ فيها، وقد علمتَ أنَّ الحقَّ في المهملة أنها مثل الجزئيَّة.

ثم قال:

**وإنْ تكن محصورةً بالسُّورِ فانقض بضدِّ سُورِها المذكورِ**

**المحصورةُ هي**: المسوَّرةُ بالسُّورِ، سواءٌ أكانَ كلِّيًّا أم جزئيًّا، وهذا بيانٌ لاختلافِ الكمِّ:

**فإن تكن موجبةً كلِّيَّة نقيضُها سالبةٌ جزئيَّة**

**وإن تكن سالبةً كلِّيَّة نقيضها موجبةٌ جزئيَّة**

* * *

# مبحثُ العكسِ المستوي

## «تعريفُه - بيانُ أنواعِ القضايا التي تنعكِسُ والتي لا تنعكسُ»

العكس -أيضًا- حكمٌ من أحكام القضيَّةِ، يلزَمُ من صدقِها صدقُه لأنَّه لازمٌ لها، ويلزَمُ من صدقِ الملزومِ صِدقُ اللَّازمِ، وهو مُحتاج إليه في القياسِ كما سيأتي، والعكسُ لغةً: التبديلُ بجعْلِ الأوَّلِ ثانيًا والثاني أوَّلًا، فيشمَلُ القضايا وغيرَها وكثيرًا ما يقعُ هذا في عبارةِ الكتابِ والمؤلفينَ، فتراهم يقولونَ: «وبالعكسِ أو لا عكسَ» فيريدون بذلك مُطلَقَ التبديلِ، والعكس ثلاثةُ أقسامٍ: «العكس المستوي – العكس النقيض الموافِق – وعكس النقيضِ المخالفِ».

وصاحبُ السُّلَّمِ اقتصرَ على العكسِ المستوي؛ لأنَّه متى أُطلِقَ العكسُ ينصرفُ إليه؛ لسلامةِ التَّبديلِ فيه من النَّقيضِ، بخلافِ الأخيرين -كما سيأتي- والعكسُ يُطلَق على نفسِ القضيَّةِ التي وقعَ فيها التَّبديلُ، ويُطلَقُ على نفسِ التَّبديلِ، والمصنفُ عرَّفه هنا باعتبارِ الإطلاق الثَّاني، فهو: جعلُ الجزءِ الأوَّلِ من القضيَّةِ ثانيًا والثَّاني أولاً مع بقاءِ الصدْقِ والكيفِ، أمَّا الكمُّ فإنَّه يبقى فيما عدا الموجبةِ الكلِّيَّةِ، فهو يخالفُ التَّناقضَ في أمورٍ أربعةٍ:

**أوَّلًا**: بقاءُ الصدقِ.

**وثانيًا:** في بقاءِ الكيفِ.

**وثالثًا:** في بقاءِ الكمِّ في أكثرِ القضايا.

**ورابعًا:** في التَّبديلِ.

لأنَّ التَّناقضَ كما سبقَ يُخالفُ أصلَه في الصِّدقِ بخلافِ العكسِ، ويُخالفه في الكيفِ -أي: الإيجابُ والسَّلبُ-، بخلافِ العكس فلا بدَّ من بقاء الكيفِ، ويُخالفه في الكمِّ في كلِّ القضايا، بخلافِ العكسِ، ولا تبديلَ في التَّناقضِ بينه وبينَ أصلِه بخلافِ العكسِ، والعكسُ المستوي يكونُ في الحمليَّةِ وفي الشَّرطيَّةِ المَّتصلةِ دونَ المنفصلةِ لأنَّ التَّرتيبَ فيها غيرُ طبيعيٍّ، بخلافِ ترتيبِ الحملية فموضوعُها مقدَّمٌ على محمولِها، وفي المتَّصلةِ يُقدَّمُ المقدَّمُ على التَّالي أمَّا المنفصلةُ فلك أنْ تُقدِّمَ كلَّ جزءٍ وتؤخرَه ولا يختلفُ المعنى.

**وعلى هذا يكونُ قولُنا في التَّعريفِ:** «جَعْلُ الجزءِ الأوَّلِ من القضية ثانيًا والثاني أولاً» لا يشمل المنفصلةَ لأنَّ المرادَ من الأوَّلِ الذي وقع في ترتيبه لا الأول في الذكرِ، وخرج بذلك التبديلُ بين المركَّب الإضافيِّ مثلَ: «غلامُ محمَّدٍ – محمَّدٌ غلامٌ»، مثالُ العكسِ المستوي: «بعضُ الحيوانِ إنسانٌ» تقولُ في عكسِه: «بعضُ الإنسانِ حيوانٌ»، وتقولُ في عكسِ: «محمدٌ قائمٌ، بعضُ القائمِ محمَّدٌ»، لأنَّ قام فعلٌ ولا يصلُحُ موضوعًا عند التَّبديلِ فتأتي بمعناه وهو اسمُ الفاعلِ من مادَّته، وتُلاحِظُ أنَّ الفعلَ وإنْ وجَبَ تقديمُه على الفاعلِ لكنَّه عند المَناطِقةِ محمولٌ، فهو عندهم في نيَّة المُتأخرِ، والفاعلُ موضوعٌ فإنَّه تأخَّر

فيُلاحَظُ أنَّه مقدَّمٌ، مثلُ هذا إذا كان الخبرُ مقدَّمًا، مثلَ: «لا فيها غولٌ» فيعتبر أنَّ الخبرَ في نيَّةِ التَّأخيرِ؛ لأنَّه محمولٌ فعكسُه كما هو منطوقٌ به، وقولُنا في التَّعريفِ: «مع بقاءِ الصِّدقِ» أي: متى كانتِ القضيَّةُ صادقةً كان العكسُ صادقًا؛ لأنَّ العكسَ لازمٌ لها، ويلزَمُ من صدقِ الملزومِ صدقُ اللَّازمِ، ولكنْ لا يلزمُ من كذبِ الأصلِ كذبُ العكسِ، فمثلُ: «كلُّ حيوانٍ إنسانٌ» كاذبٌ وعكسُه صادقٌ، وهو: «بعضُ الإنسانِ حيوانٌ».

**بيانُ القضايا التي تنعكسُ والتي لا تنعكسُ:**

كلُّ القضايا تنعكسُ إلا السَّالبةُ الجزئيَّةُ، فلا تنعكسُ لعدمِ اطِّرادِ عكسِها، وألْحَقَ المصنفُ بها المهملةَ السالبةَ تبعًا لبعض المناطقةِ لأنَّها في حكمِ الجزئيَّةِ فتُعطَى حكمُها، فإنْ كانت موجبةً تُعكَسُ كنفسها، وإنْ كانت سالبةً فلا عكسَ لها.

**كيفيَّة عكسِ القضايا:**

كلُّ القضايا تُعكَس كنفسِها إلا الموجبةُ الكلِّيَّةُ والشَّخصيَّةُ التي محمولُها كلِّيٌّ، فإنَّهما ينعكسانِ موجبةً جزئيَّةً، وإلا السَّالبةُ الجزئيَّةُ والمهملةُ كذلك فلا عكسَ لهما.

| الأمثلة | | | |
|---|---|---|---|
| نوع القضية | | | |
| للموجبة الكلية | كل عالم حادث | عكسها: بعض الحادث عالم. | موجبة جزئية |
| للشخصية ذات المحمول الكلي | محمد عالم | عكسها: بعض العالم محمد. | |
| للشخصية ذات المحمول الجزئي | هذا محمد | عكسها: محمد هذا | كنفسها |
| السالبة الكلية | لا شيء من المخلوق بقديم | عكسها: لا شيء من القديم بمخلوق | |
| الموجبة الجزئية | بعض العلماء عاملون | عكسها: بعض العاملين علماء | |
| المهملة الموجبة | النبات نام | عكسها: بعض النامي نبات. | |
| السالبة الجزئية | بعض الحيوان ليس إنسانًا | ــــــــــــ | لا عكس لها |
| المهملة السالبة الجزئية | الإنسان ليس قديمًا | ــــــــــــ | |

من هذا تعلمُ أنَّ الكمَّ متغيرٌ في الموجبةِ الكليةِ فقط، وأنَّ السَّالبةَ الجزئيةَ وما في حكمِها لا تنعكسُ أصلًا، أمَّا وجوبُ تغييرِ الكمِّ في الموجبة الكلية فإنَّها لو عُكست كنفسِها لم يطَّردُ صدقُ العكسِ مع صدقِ الأصلِ، فلو قلتَ: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ» كان هذا صادقًا، ولو عُكس كنفسه كُذبَ بأنْ قلتَ: «كلُّ حيوانٍ إنسانٌ»، لذلك كان العكسُ «بعضُ الحيوانِ إنسانٌ»، وأما السَّالبةُ الجزئيَّةُ وما في حكمِها فعُدِمَ عكسُها لأنَّه لا يَطَّردُ، فلو قلتَ: «بعضُ الحيوانِ ليس إنسانًا»، وإذا عكسْتَ إلى «بعضُ الإنسانِ ليس حيوانًا» كان الأصلُ صادقًا والعكسُ كاذبًا، ومثلُ ذلك يُقالُ في المهملةِ السَّالبةِ، فلو قلتَ: «الحيوانُ ليس إنسانًا» ثم عكسْتَه إلى «الإنسانُ ليس حيوانًا» كانَ الأصلُ صادقًا والعكسُ كاذبًا، والمناطقةُ دائمًا يبنون قواعدَهم على الاطِّرادِ.

**والخلاصةُ**: أنَّ العكسَ المستويَ يجبُ فيه تبديلُ الأولِ بالثاني والثاني بالأولِ، والكيفُ باقٍ، والكمُّ يختلفُ في الموجبةِ الكليَّةِ، ولا عكسَ للسَّالبةِ الجزئيَّةِ والمهملة، قال صاحب السلم في هذا العكس:

**العكسُ قلبُ جزأيِ القضيَّهْ    مع بقاءِ الصِّدقِ والكيفيَّهْ**

وهذا تعريفٌ للعكسِ المستوي، وهو أَوْلى من تعريفِ بعضِهم بجعْلِ الموضوعِ محمولًا والمحمولِ موضوعًا؛ لأنَّ هذا لا يشملُ الشَّرطيَّةَ المتصلةَ، غيرَ أنَّ تعريفَ السُّلَّمِ يشملُ المنفصلةَ، مع أنَّه لا عكسَ لها، ولكنَّه أرادَ بالجزأين اللَّذينِ بينهما ترتيبٌ طبيعيٌّ، فتخرجُ المنفصلةُ.

ثم قال:

والكمُّ إلا الموجَب الكـــليَّــة فَعَــوْضُهــا الموجبـــةُ الجــزئيَّــة

والعكسُ لازمٌ لغيــرِ مــا وُجِــدْ بــه اجتمــاعُ الخسَّتَيْــنِ فــاقتصِد

معناه الموجبةُ الكليَّةُ يعوَّضُ عنها في العكس بالموجبةِ الجزئيَّةِ وقد عرفتَ أنَّ مثلَها الشخصيةُ التي محمولُها كلِّيٌّ، ثم قال: والعكسُ لازمٌ في كل قضيةٍ إلا ما اجتمعَ فيه خِسَّتان، وهي: «السَّالبةُ الجزئيَّةُ»، فقد وُجِد فيها خسَّةُ السَّلبِ وخِسَّة الجزئيَّةِ، لأنَّ الإيجابَ أشرْفُ من السَّلبِ، والكلِّيَّةُ أشرْفُ من الجزئيَّةِ، ومثلُ هذه المهملةُ السَّالبةُ كما قال:

ومثلُهــا المهمــلــةُ السَّــلبيَّــة لأنَّهــا فــي قــوةِ الجــزئيَّــة

ثم قال:

والعكــسُ فــي مُـرَتَّــبٍ بالطَّبْــع وليس فــي مُـرَتَّــبٍ بــالــوَضــع

على معنى أنَّ العكسَ يكون في الحمليَّةِ، وفي المتَّصلةِ، لأنَّ جزأَي القضيَّةِ فيهما مرتَّبانِ بحسَبِ الطَّبعِ، أي: ترتيبُ الأوَّلِ والثَّاني بعدَه جاءَ حسبِ الطَّبيعةِ، لأنَّ الموضوعَ في الحمليَّةِ مقدَّمٌ بطبْعِه على المحمولِ، والمقدَّمُ في الشَّرطيَّةِ المتَّصلةِ كذلك مقدَّمٌ بطبعِه على التَّالي، أمَّا المنفصلةُ فجزآها ليس بينهما ترتيبٌ طبيعيٌّ، كما تقدَّمَ لك.

# [عكس النقيض[1]]

## عكسُ النَّقيضِ الموافقِ:

هو جَعْل نقيضِ الأوَّلِ من جزأيِّ القضيَّة ثانيًا، ونقيضُ الثَّاني أوَّلًا، فهو ليس تبديلَ عينِ الأوَّلِ بعينِ الثَّاني، وعينِ الثَّاني بالأوَّلِ كما في المستوي، بل تبديل النَّقيضِ لكلِّ جزءٍ بنقيضِ الآخرِ، ولذلك سُميَ موافِقًا لتوافُقِ الطَّرفينِ في التَّبديلِ مع بقاءِ الصِّدقِ والكيفِ، أمَّا الكمُّ فعلى العكسِ في المستوي، على معنى أنَّ السَّالبةَ الكلِّيَّةَ تنعكسُ سالبةً جزئيَّةً، ولا عكسَ للموجبةِ الجزئيَّةِ ومثلُها المهملةُ الموجبة، وباقي القضايا يعكسُ كنفسِه.

(١) قال الدسوقي في «حاشيته على شرح التهذيب»: ٣٥٢ : «سمي بذلك؛ لأنَّه يؤخَذُ نقيضُ كلٍّ من الطَّرفينِ أوَّلًا ثم يُعكَسُ ذلك النَّقيضُ، وهو -أي: العكسُ- على قسمينِ: عكس نقيض موافق، وعكس نقيض مخالف، وسمِّي الأول موافقًا لأنَّه موافِقٌ للأصل في الكيف والكمِّ، وسمِّي الثاني مخالفًا لأنَّه مخالفٌ للأصل في الكيف».اهـ

## الأمثلــة

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| للموجبة الكلية | كل إنسان حيوان | عكس | كل لا حيوان لا إنسان | موجبة كلية |
| للسالبة الكلية | لا شيء من العالم بقديم | | ليس بعض لا قديم لا عالم | سالبة جزئية |
| للسالبة الجزئية | ليس بعض الحيوان إنسانًا | | ليس بعض لا إنسان لا حيوان | كنفسها |
| للسالبة المهملة | ليس الحيوان إنسانًا | | ليس بعض لا إنسان لا حيوان | كنفسها |
| للموجبة الجزئية | بعض الحيوان إنسان | | ـــــــ | لا عكس لها |
| للموجبة المهملة | الحيوان إنسان | | ـــــــ | لا عكس لها |

وبالجملة فحكمُ الموجَباتِ هنا في هذا العكس يُعطَى حكمَ السَّوالبِ في المستوي، وحكمُ السَّوالبِ هنا في هذا العكس يُعطِي حكمَ الموجَباتِ في المستوي.

**عكسُ النَّقيضِ المخالفِ:**

**هو:** جعلُ الأوَّلِ من جزأيِ القضيَّةِ ثانيًا، ونقيضُ الثَّاني أوَّلًا، مع بقاءِ

الصِّدقِ واختلافِ الكيفِ، فلا بدَّ فيه من بقاءِ الصدقِ واختلافِ الإيجابِ والسَّلبِ ولا ينعكسُ منه إلا الموجبةُ الكلِّيَّةُ، فإنَّها تنعكسُ فيه سالبةً كلِّيَّةً، ولا عكسَ للبواقي لعدمِ اطِّرادِ صدقِ العكسِ.

**مثالُ الموجبَةِ الكليَّةِ:** «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ» تنعكسُ نقيضَ مخالفٍ إلى: «لا شيءَ من الحيوانِ بإنسانٍ»، فإنَّها تنعكسُ سالبة كلِّيَّةً، وهذا العكسُ لم يستعملْ في العُّلومِ ولم يثبته إلا المتأخرونَ من المناطقةِ[1].

* * *

(١) الحاصل أن انقسام عكس النقيض إلى: «موافق ومخالف» هو طريقة المتأخرين، أما المتقدمون فلم يكن عندهم للعكس إلا قسمان: «العكس المستوي وعكس النقيض» وإنما عدل المتأخرون كالكاتبي والخونجي وغيرهما عن طريقة القدماء لعدم تمام أدلتهم على بيان انعكاس الموجبات والسوالب إلى عكوسها على اصطلاحهم لورود المنع عليها.
راجع: العلامة العطار في «حاشيته على شرح التهذيب»: ٣٥٣، ونجم الدين الكاتبي في «الشمسية»: ٢٢١، أفضل الدين الخونجي في «كشف الأسرار عن غوامض الأفكار»: ١٤٧، ١٤٨.

# مبحثُ القياسِ
## «تعريفُه - أقسامُه - بيانُ كلِّ قسمٍ»

هذا هو المقصدُ الثَّاني من فنِّ المنطقِ، وهو المقصدُ الأعلى، لأنَّه يوصِّلُ إلى مطلوبٍ تصديقيٍّ توصيلاً حتمًا لازمًا، ذلك لأنَّ المنطقَ آلةُ هذه العلومِ والمقصودُ منها مسائلُها التصديقيَّةُ لا تصوراتها فهو بها أنسب، والقياسُ والدَّليلُ والحجَّةُ بمعنًى واحدٍ، والبرهانُ قسمٌ من أقسامِ القياسِ إلا أنَّ مقدماتِه يقينيَّةٌ، والقياسُ عند المناطقةِ مؤلَّفٌ من قضايا على وجهٍ مخصوصٍ لينتجَ المطلوبَ، وعند الأصوليين: تشبيه فرعٍ بأصلٍ في علةِ حكمِه لينتجَ اثباتَ حكمِ الأصلِ للفرعِ، كما في تشبيه النَّبيذِ بالخمرِ بجامعِ الإسكارِ في كلٍّ، ليُثبِتَ الحرمةُ للنَّبيذِ، وعند المتكلِّمين: مفردٌ يتوصلُ بجهةٍ من أحوالِه إلى المطلوبِ، مثلُ: «العالمِ» فإنَّه بالنَّظرِ إلى حالةٍ من حالاتِه وهي التَّغيُّرُ ينتُجُ حدوثُه.

**تعريفُ القياسِ المنطقيِّ:**

**القياسُ هو:** قول مؤلَّفٌ من قضايا يستلزمُ لذاتِه قولاً آخرَ.

**وقد اشتملَ على جنسٍ وأربعةِ قيودٍ:**

**أمَّا الجنسُ فهو:** «قولٌ» فإنَّه شاملٌ للقضيَّةِ وغيرِها.

**وأمَّا القيودُ فهي قوله «مؤلَّفٌ من قضايا - يستلزمُ لذاته - قولاً آخرَ»:**

**فالقيد الأوَّل:** أخرج به القضيَّةَ الواحدةَ التي يلزمُها عكسُها، مثلَ: «كلُّ

عالـمٍ حادثٌ» فإنَّه يلزمُه العكسُ وهو: «بعضُ الحادثِ عالـمٌ»، ويخرِجُ -أيضًا- القضيَّةَ المركَّبَةَ الموجَّهةَ المستلزمةَ لعكسِها، فإنَّها وإن كانت تشتملُ على قضيَّتينِ باعتبارِ الصَّدرِ والعجزِ لكنَّها في الظَّاهِرِ قضيةٌ واحدةٌ يقالُ لها: موجبةٌ أو سالبةٌ باعتبارِ صدرِها، مثلَ: «بالضَّرورةِ كلُّ كاتب متحرك الأصابع بشرط كتابته لا دائمًا»، فمثلُ هذه يُقال لها قضيةٌ واحدةٌ موجبةٌ، وإن كانت تُحَلُّ بقضيتين: موجبةٌ باعتبار صدرِها وسالبةٌ باعتبارِ عجزِها.

**هذا والمراد بقوله:** «من قضايا» قضيتانِ فأكثرَ لأنَّ الجمعَ عند المناطقةِ: ما فوْقَ الواحد، فيشمل القياس المؤلَّف من قصيتين والمؤلَّفَ من أكثرِ، فمثالُ الأوَّلِ: «العالـمُ متغيِّرٌ، وكل متغيِّرٍ حادثٌ» ينتجُ: «العالم حادثٌ»، ومثالُ الثَّاني: «العالم متغيِّر، وكل متغيِّر حادث، وكلُّ حادثٍ لا بدَّ له من مُحدِثٍ» بحذفِ المكرَّرِ ينتجُ: «العالـمُ لا بدَّ له من مُحدِثٍ» ويسمَّى هذا بالقياسِ المركَّبِ.

وبعض المناطقةِ[1] يرى أنَّ القياسَ لا يكونُ إلا من قضيَّتينِ فقط، وقالوا في مثلِ هذا إنَّه يُستخرَجُ منه النتيجةُ بعد القضيتين الأُولَيينِ، ثم تُضمُّ النتيجةُ إلى القضيَّةِ الثَّالثةِ، فيكونُ في هذا المثالِ المتقدِّمِ قياسانِ.

وإن كان أكثرَ من ثلاثِ قضايا يجري فيه مثلُ ذلك، أي: تُستخرجَ النَّتيجة بعد القضيتين، ثمَّ تضمُّ إلى القضيَّةِ الثَّالثةِ، ثمَّ تُستخرجُ النَّتيجةُ وتُضمُّ إلى القضيَّةِ الرَّابعةِ، وهكذا، مثلُ: «النَّباشُ آخذ للمالِ خفية، وكلُّ آخذ للمال خفية سارقٌ، وكلُّ سارقٍ تقطع يده، وكل من تقطع يده في السرقة يكونُ عبرة لغيرِه» فالنتيجةُ

(١) الباجوري في «شرح السلم»: ٦١.

بعد القضيتينِ: «النَّباشُ سارقٌ» تُضمُّ إلى الثالثة القائلة: «وكلُّ سارقٍ تقطع يده» فـ«النَّباش تقطع يده للسرقة»، تضمُّ هذه النتيجةُ إلى القضيَّةِ الرَّابعةِ، وهي: «وكلُّ من تقطعُ يده يكون عبرةً لغيرِه» فالنَّتيجةُ: «النَّباشُ يكونُ عبرةً لغيرِه».

القَيدُ الثَّاني وهو قولُنا «يستلزِمُ» يُخرِجُ القضايا التي لا تستلزمُ قولاً آخرَ، مثل: «الاستقراءِ».

ومثل: «العقيمِ» الذي لم يستوفِ الشُّروطَ المطلوبةَ في الأشكالِ.

ومثل: «قياسِ التَّمثيلِ»، فكلُّ هذه الأمورِ الثَّلاثة لا تستلزمُ القولَ الآخر، لأنَّ معنى الاستلزامِ لقولٍ آخرَ: ألا تتخلفَ النَّتيجة عن القياسِ متى سُملِّت مقدِّماتُه، بحيثُ تكونُ لازمةً لا تتخلَّفُ عنه.



**مثالُ الاستقراءِ** وهو: تتبعُ بعضِ الجزئيَّاتِ ليُحكَمَ بحكمِها على كلِّ الجزئياتِ- تتبُّعُ بعضِ الحيوانات عند أكلِها، فإنَّنا لو نظرنا إلى الإنسان عندَ أكلِه نجدُه يحرِّكُ فكَّه الأسفلَ عند المضغ، وإلى الفرسِ وكذلك، وإلى البقرِ، وإلى الغنمِ كذلك، ثمَّ نستخرج من ذلك أنَّ كلَ حيوانٍ يُحرِّكُ فكَّه الأسفلَ عندَ المضغِ فهذه النتيجة لا يستلزمها تتبع بعض الجزئيات، لأنه يجوز أن يكون هناك حيوان لم نتتبعْه عند الأكل يحرِّكُ فكَّه الأعلى.

**ومثالُ العقيم الذي لم يستوفِ الشُّروطَ**: «كل إنسان حيوانٌ، وبعض الحيوان فرسٌ»، فلا يلزمُ «بعض الإنسان فرس» لأنَّ الكبرى هنا يجب أن تكونَ كلِّيَّةً كما سيأتي في شروط الشكل الأوَّلِ.

**ومثالُ التَّمثيلِ**: «النَّبيذُ كالخمرِ في الإسكارِ» فلا يستلزم أنَّه حرامٌ كالخمر لأن العليَّة ليست قطعيَّةً، وإنما هي ظنيَّة، لِمَ لا يجوزُ أن تكونَ حرمةُ الخمرِ ناشئةً من عصيرِ العنبِ الذي هو الخمرُ؟! وحينئذ لا توجدُ هذه العلةُ في النَّبيذِ.

**القيد الثَّالث وهو قوله**: «لذاتِه» يُخرِجُ القضايا التي تستلزمُ قولاً آخرَ ولكن لا لذاتِ القياسِ بل لأمرٍ خارجٍ عنه، مثل: قياسِ المساواةِ، وهو المؤلَّفُ من قضيَّتين متعلَّق محمول الأُوْلى موضوعٌ في الثَّانيةِ، مثلَ: «زيد مساوٍ لعليٍّ وعليٌّ مساوٍ لبكرٍ» فهاتان قضيتان متعلَّقُ محمولِ الأُوْلى وهو «عليٌّ» يُجعلُ موضوعًا للثَّانية، فهذا القياسُ في هذا المثالِ يستلزم قولاً آخرَ، وهو ذاتُ أنَّ زيدًا مساوٍ لبكرٍ، ولكن هذا الاستلزامُ ليس ناشئًا من ذاتِ القياسِ وإلا اطَّردَ في كلِّ قياسٍ على هذا المنوالِ لأن ما بالذَّاتِ لا يتخلَّفُ، مع أنَّه لا يطَّردُ لأنَّه في بعضِ الأمثلةِ لا يستلزمُ أصلًا مع أنَّه مؤلَّفٌ من قضيَّتين، متعلَّقُ محمولِ الأُوْلى موضوعٌ للثَّانية، مثل: زيدٌ مباينٌ للفرسِ، والفرسُ مباينٌ للنَّاطقِ، فلا يستلزم أن زيدًا مباينٌ للنَّاطقِ ومن هذا يتبيَّنُ أنَّ قياسَ المساواةِ مضطربٌ، تارةً ينتجُ وتارةً لا ينتج، مع أن مادتَه واحدةٌ في الحالتين، ولهذا نحكمُ بأنَّ إنتاجَه في الحالَةِ التي ينتِجُ فيها لم يكن من ذاتِ القياسِ، وإلا لاطَّردَ، لأنَّ ما بالذاتِ لا يتخلَّفُ فإنتاجه في قولِنا «زيدٌ مساوٍ لعليٍّ وعليٌّ مساوٍ لبكرٍ» ناشئ من أمرٍ خارجٍ وهو أنَّ مساويَ المساوي مساوٍ.

**وسمِّي القياس الذي يتألف من قضيتين**: متعلَّقُ محمولِ الأول موضوعًا للثَّانية «بالمساواة» تسميةً له باسمِ الصُّورةِ التي ينتج فيها، وهي التي تكون فيها مادة المساواةِ.

**القيد الرابع:** وهو: «القول الآخر» يُخرِجُ المركب من قضيتين، فإنهما يستلزمان إحداهما باعتبار أنَّ المركَّب كلٌّ لقضاياه، وكل قضية جزء منه، والكل يستلزم الجزءَ، كالعشرةِ فإنَّها تتلزم الواحد، ومثال ذلك بيت الشعر المركَّب من قضايا فأنَّه يستلزم كل قضية منه، لأنه كلٌّ والقضية جزء منه، فهذا لا يكون قياسًا، لأن هذا الناتج ليس قولاً آخرَ، لأننا نعني به ألا يكون مقدِّمةً بتمامها من مقدماتِ القياسِ، ولا يكون خارجًا عن القياسِ بل يكون جزءًا من كلِّ مقدمة من مقدماته، كما ستقف على ذلك.

**والخلاصة أنَّ القياس المنطقيَّ لابد فيه من أربعةِ أمورٍ حتى يكونَ قياسًا منطقيًا:**

**أولًا:** تركيبُه من قضيتين.

**ثانيًا:** أن يستلزِمَ قولاً آخرَ.

**ثالثًا:** أن يكونَ الاستلزامُ ذاتيًّا.

**رابعًا:** أن يستلزمَ قولًا آخرَ، أي ليس مقدِّمةً بتمامِها.

**مثالُ القياسِ المستوفي لهذه القيود:** «العالم متغيِّرٌ، وكل متغيرٍ حادث» ينتجُ بحذفِ المكرَّرِ: «العالم حادثٌ»، فهو في هذا المثالِ مؤلَّفٌ من قضيتينِ، ويستلزمُ قولاً آخرَ، وهذا اللُّزومُ ذاتيٌ بدليلِ أنَّك لو أتيتَ بقضيَّتين على هذا الوجهِ لأنتَجَ حتمًا، وكلُّ قياسٍ مبني على تسليم مقدِّماتِه فلو سَلَّمَ خصمُكَ مقدِّمتي القياسِ أنتج حتمًا إنَّما بشرطِ أنْ تكونَ كلُّ قضيَّةٍ سليمةٍ من حيثُ تأليفُها، فيخرجُ عنه ما لو قلتَ: «كل إنسانٍ إنسانٌ، وكلُّ إنسانٍ ناطقٌ» فمثلَ

هذا لا يسمَّى قياسًا لأن القضيَّة الأولى فاسدةٌ من حيثُ تأليفُها، لأنَّ فيها حملُ الشَّيءِ على نفسِه.

قال صاحبُ السلَّم في تعريفِ القياسِ:

**إنَّ القيـاسَ مِـن قضايـا صُـوِّرا مُستلـزِمًا بـالـذَّاتِ قـولًا آخَـرَا**

وقد عرفت شرحَ هذا التَّعريفِ.

**تقسيمُ القياسِ باعتبارِ وضعِ النَّتيجةِ فيه:**

**ينقسم القياس إلى:** «اقترانيٍّ واستثنائيٍّ» باعتبارِ ذكرِ النَّتيجةِ فيه، فإن كانت متفرِّقةً في القياسِ بأنْ ذُكِرَ منها جزء في المقدمة الأولى وجزء منها في الثانية، فهو: «الاقترانيُّ»، وإن ذُكِرَت فيه النتيجة على هيئتِها وصورتِها -أي: غيرَ متفرِّقةٍ في القياسِ- فهو: «الاستثنائيُّ»، ومثلُ ذكرِها بهيئتها وصورتها ذكْرُ نقيضِها.

**مثالُ «الاقترانيِّ»:** «العالَمُ متغيِّرٌ، وكل متغيِّرٍ حادثٌ» فالنَّتيجةُ: «العالَمُ حادثٌ»، وقد ذُكِرَت هذه النتيجة متفرِّقَةً في القياس، فقد أُخِذَ جزؤها وهو «العالم» موضوعًا في المقدِّمة الأولى، وأخذ محمولها وهو «حادثٌ» في المقدِّمة الثَّانيةِ، وسمِّيَ «اقترانيًّا» لاقترانِ الحدودِ الثَّلاثةِ ببعضِها فـ «العالَمُ» في هذا المثالِ يسمَّى حدًّا أصغرَ، والمكرَّرُ وهو «متغيِّرٌ» حدًّا أوسطَ، و«حادثٌ» الذي هو محمول النتيجة حدًّا أكبرَ، وكلُّها مقترنةٌ في هذا المثالِ.

**ومثالُ «الاستثنائيِّ» الذي ذُكِرَت فيه النتيجة بصورتِها -أي لم تكنْ متفرِّقةً- قولُنا:** «لو كانتِ الشَّمسُ طالعةً لكان النَّهارُ موجودًا، لكنِ الشَّمسُ طالعةٌ»

فالنتيجة: «النهار موجود» فهذه النَّتيجةُ ذُكِرَت في القياس بصورتِها فلم تكُن متفرِّقةً فيه، وإن كانَ وضعُها في القياسِ جزءَ قضيَّةٍ، لأنَّها تالٍ، والقضيَّةُ الشَّرطيَّةُ مجموعُ المقدَّمِ والتَّالي، وهي في النَّتيجةِ قضيَّةٌ تامَّةٌ، ومثالُ «الاستثنائيِّ» الذي ذُكِرَ فيه نقيض النَّتيجةِ، قولُنا: «لو كانَ هناكَ إلهانِ لفسدَتِ السَّمواتُ والأرضُ» لكنَّهما لم تفسدا فالنَّتيجةُ لم يكنْ هناكَ إلهانِ فالمذكورُ في القياسِ نقيضُ هذه النَّتيجةِ ذكرَ بهيئتِه، وإن كانَ في القياسِ جزءُ قضيَّةٍ، وفي النَّتيجةِ قضيَّة بتمامِها.

قال صاحبُ السُّلَّمِ في هذا التَّقسيمِ:

**ثـم القيـاسُ عنـدهـم قسمـــانِ فمنـه مـا يُـدْعـى بـ«الاقْتِراني»**

**وهْـوَ الـذي دلَّ علـى النَّتيجَـــةِ بقـــوَّةٍ واختُـــصَّ بالحمْلِيَّـــةِ**

فقد ذكرَ أنَّ القياسَ قسمانِ، ثم قدَّمَ الكلام على الاقترانيِّ اهتمامًا بشأنِه، ثمَّ عرَّفه بأنه هو الذي دلَّ على النتيجة بالقوةِ، فيعني أنَّ النتيجة مذكورةً فيه بالقوةِ؛ فجزءٌ منها في المقدِّمةِ الأولي، وجزءٌ منها في الثَّانيةِ فلم يُذكرْ في القياس على هيئةِ النَّتيجةِ وصورتِها، وسيأتي له الكلامُ على تعريفِ الاستثنائيِّ، ثم قال: إن هذا القياس، أعني: الاقترانيَّ مختصٌّ بالحمليَّةِ، أي: التي تكونُ مقدماتُه قضايا حمليَّةً، فلا يركَّبُ من الشرطيَّةِ، وقد خالف بذلك ما عليه جمهورُ المناطقةِ[1]، من أنَّه لا

(١) وهذا الذي سار عليه المصنف ظاهر كلام ابن الحاجب في «مختصر منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل» جـ١، صـ ٢١٢: «فالأوَّل [الاقتراني] بغير شرط ولا تقسيم» والذي عليه الجمهور أنه لا يختص بها بل قد يتركب من الشرطية. راجع: الباجوري في «حاشيته على السلم»: ٦١، والبناني في «شرحه على السلم»: ١٦٨، الملوي في «شرح السلم»: ٨٣، الصبان في «حاشيته على شرح الملوي».

يختصُ بالحملياتِ، بل يصحُ أن يتركَّبَ من الشرطياتِ متَّصلةً أو منفصلةً أو منهما معًا، وعُذْرُ المصنِّفِ في ذلك أنَّ مثلَ هذا القياسِ المركَّبِ من الشَّرطياتِ قليلُ النَّفعِ لا يستعملُ كثيرًا، مثالُه: «لو كانتِ الشَّمسُ طالعةَ، كان النَّهارُ موجودًا، وكلَّما كانَ النَّهارُ موجودًا فالأرضُ مضيئةٌ» ينتج بعد حذفِ المكرَّرِ: «لو كانتِ الشَّمسُ طالعةَ فالأرضُ مضيئةٌ»، ثم ذكَرَ المصنِّفُ أنَّه يجبُ أنِ يكونَ تأليفُ القياسِ على وجهٍ مخصوصٍ، بأنْ تُقدَّمَ الصُّغرى على الكُبرى في الاقترانيِّ، والكبرى على الصُّغرى في القياسِ الاستثنائيِّ، كما يجبُ أن يُنظَرَ في كلِّ مقدِّمةٍ من جهةِ صحتِها وفسادِها، فالمقدِّمَةُ التي فيها حملُ الشَّيءِ على نفسه فاسدةٌ لا يصحُّ أن تؤخذَ في القياسِ.

ثم إن القياس لا يجب أن تكون مقدِّماته صادقةً في الواقع، بل يصح أن تكون كاذبة، فلو سلَّمها الخصْمُ لأنتج حتمًا، فلو قلتَ لخصمِك: «هذا إنسانٌ، وكلُّ إنسانٍ جمادٌ» وسلَّم لك خصمُك ذلك، أنتج حتمًا «هذا جمادٌ»، وفي الواقعِ أنَّه غيرُ جمادٍ والنَّتيجة لازمةٌ للمقدِّماتِ، سواءٌ أكانت صادقةً أم كاذبةً، والعبرةُ بتسلِيمِ الخصْمِ، وإنما يشترط صدْقُ المقدِّمات في البُرهانِ الذي هو قسمٌ من القياسِ، وعلى كلٍّ فهي لازمةٌ للمقدِّماتِ، فإن كانت مطَّردةَ الصدْقِ كانت النتيجة كذلك، وإنْ لم تكن مطَّردةً فالنَّتيجةُ كذلك.

قال صاحب السلم في معنى ذلك:

فإن تُرِدْ تركيبَه فرَكِّبا ... مُقدِّماتِه على ما وَجَبا
ورتِّبِ المقدِّماتِ وانظُرا ... صَحِيحَها مِن فاسدٍ مُختبِرا
فإنَّ لازِمَ المقدِّماتِ ... بحَسَبِ المقدِّماتِ آتِ

## مبحثُ الكلامِ على القياسِ الاقترانيِّ الحَمْليِّ

الغَرَضُ من القياسِ هو الوصولُ به إلى النتيجةِ، وهذه النَّتيجةُ قبلَ قيامِ القياسِ عليها، تُسمَّى: «دعوى ومطلوبًا»، وبعد استخراجِها من القياسِ تسمَّى: «نتيجة»، وهي باعتبارها مطلوبًا ودعوى مركَّبةً من موضوعٍ ومحمولٍ، فموضوعُها يسمَّى: «حدًّا أصغرَ» لأنه في الغالبِ أكثرُ أفرادًا منَ المحمولِ، مثلَ: «عليٌّ إنسانٌ» فإنَّ عليًّا أصغرِ من إنسانٍ، والموضوعُ وإن كان في الغالبِ أصغرُ من المحمولِ، إلا أنَّه أشرفُ منه لأنَّه وضعُ ليحملَ عليه غيره، ولهذا يسمَّى عند النَّحْويين بالعمدةِ، ومحمولُ الدَّعوى يسمَّى: «حدًّا أكبرَ»، لأنَّه في الغالب أكثرُ أفرادًا من الموضوعِ، ومن هذينِ الحدَّينِ يتألَّفُ المطلوبُ، وقد علمت أنَّهما يذكران في هذا القياس متفرقَينِ، ويزاد عليهما في القياس حدٌ ثالثٌ، هو «الحدُّ الوسطُ»، لأنه هو الواسطة في الإنتاج، لأنه بحذفه تحصل النتيجة سواء أذكر في الوسط أم في غيره، مثال ذلك: «عليٌّ ناطقٌ، وكلُّ ناطقٍ إنسانٌ، عليٌّ إنسانٌ»، فعليٌّ حدٌّ أصغرُ وإنسانٌ حدٌّ أكبرُ وناطقٌ حدٌ أوسطُ، ذكر هنا في الوسطِ.

**ومثالُ ما ذكر فيه الحدُّ الأوسطُ في الأوَّل**: «العالَمُ حادث، وكل عالَمٍ متغيِّر» يُنتِجُ بعد حذف المكررِّ: «الحادثُ متغيِّرٌ» فالحادثُ حدٌ أصغرُ ومتغيِّرٌ أكبرُ، والعالَمُ الذي هو المكرَّرُ حد أوسطُ، وهو مذكورٌ في الأوَّلِ، ثم إن المقدمة المشتمِلَةَ على الحدِّ الأصغرِ تسمَّى: «صغرى»، والمشتملة على الأكبر تسمَّى: «كبرى».

هذا ولابدَّ من اندراج الأصغر في الأوسط، واندراجه -أيضًا- في الأكبرِ، فإذا قلتَ: «محمدٌ إنسان، وكلُّ إنسان كرَّمَه الله، محمد كرَّمه الله» فمحمد مندَرِجٌ في تكريمِ الله، أما لو قلتَ: «الإنسان جماد، وكلُّ جمادٍ حجرٌ» فالإنسانُ لم يندَرِجْ في الجمادِ، وبالتالي لم يندرِجْ في حجر، فهذا لا يسمَّى قياسًا لأنَّه فقدَ الاندِراجَ إلا إذا سلَّمَه الخصمُ.

قال صاحبُ السُّلَّمِ في بيان الحدودِ والاندراجِ:

**ومـا مِـنَ المقـدِّمـاتِ صُغـرِى   فيَجِـبُ انـدِراجُهـا فـي الكُبـرى**

اندِراجُ المقدِّمةِ الصغرى في الكبرى هو تَبَعٌ لاندراجِ الأصغرِ في الأوسطِ، ثم قال:

**وذاتُ حَـدٍّ أصغَـرٍ صُغـراهُـمـا   وذاتُ حَـدٍّ أكبَـرٍ كُبـراهُمـا**

كان عليه أنْ يقدِّم هذا البيتَ على ما قبلَه، لأنه هو الترتيبُ الطَّبيعيُّ فأوَّلًا نُعرِّفُ الحدَّ الأصغرَ، ثمَّ الأكبرَ، ثم نعرِّفُ أنَّ المقدِّمةَ المشتملةَ على الأصغرِ تسمَّى: «صغرى»، والمشتملة على الأكبر تسمَّى: «كبرى»، ثم قال:

**وأصغَـرٌ فـذاكَ ذُو انـدِراجِ   ووَسَـطٌ يُلْـغَى لَـدَى الإنتـاجِ**

يعني أنَّ الأصغرَ يندَرجُ في الأكبر، كما أنه يندرج في الأوسطِ -كما سبقَ-، فلا تكرارَ في ذكرِ الاندِراجِ هنا، ويجب عند استخراجِ النَّتيجةِ أن يُلغَى الأوسطُ، وهو المكرَّرُ فتظهَرَ النَّتيجةُ.

# مبحثُ الأشكالِ الأربعةِ

**الشكل عبارة عن:** الهيئةِ الحاصلةِ من وضعِ المقدِّمتينِ مع الحدِّ الوسطِ، فهو يتبعُ كيفيةَ وضعِ الحدِّ الوسطِ في القياسِ من غيرِ نظرٍ إلى الكلِّيَّةِ والجزئيَّةِ، فإنْ كانَ الحدُّ الوسطُ محمولًا في الصَّغرى موضوعًا في الكبرى، فهو: «الشَّكلُ الأوَّلُ»، وإنْ كان محمولًا فيهما فهو: «الشَّكلُ الثَّاني»، وإن كان موضوعًا فيهما فهو: «الشَّكلُ الثَّالثُ»، وإن كان موضوعًا في الصُّغرى محمولًا في الكبرى عكسَ الأوَّلِ فهو: «الرَّابعُ»، فالأشكالُ أربعةٌ.

**مِثالُ الأوَّلِ:** «العالَمُ متغيِّر، وكلُّ متغيرٍ حادثٌ»، فالحدُّ الوسطُ هنا محمولٌ في الصغرى موضوع في الكبرى.

**ومثالُ الثاني:** «العالَمُ متغيِّرٌ ولا شيءَ من القديمِ بمتغيِّر»، فالحدُّ الوسط فيه محمولٌ فيهما.

**ومثال الثالث:** «العالَمُ متغيِّر، وكل عالم حادثٌ»، فالحد الوسط موضوع فيهما.

**ومثالُ الرابع:** «كل عالَمٍ متغيِّر، وكلُّ ما سوى اللهِ عالَمٌ» فهو هنا موضوعٌ في الصغرى محمولٌ في الكبرى، فهو عكسُ الأوَّلِ في وضعه.

ولكيفية وضع الحدِّ الوسط في القياس كانتِ الأشكال أربعةً، أما الضَّربُ فهو عبارة عن: الهيئة الحاصلة من اجتماعِ المقدِّمتين إيجابًا وسلبًا مع الكلِّيَّةِ أو الجزئيَّةِ، فهو منظور فيها إلى الكلية أو الجزئية إيجابًا أو سلبًا، فهو يتْبَعُ الكلِّيَّةَ

والجزئيَّةَ، والإيجابَ والسلبَ وترتيبه إلى أوَّلٍ وثانٍ وثالثٍ ورابعٍ حسَبَ جهاتِ الشَّرفِ والخسَّةِ في المقدِّمتين، مع العلمِ بأنَّ الإيجابَ أشرفُ من السَّلبِ، والكلِّيَّةَ أشرفُ من الجزئيَّةِ، وقد يتَّحدُ الشَّكلُ ويختلفُ الضَّرب، وذلك في كلِّ الأشكالِ فنجدُ أنَّ الشَّكل الأوَّل له أربعةُ أضربٍ، فالأضرُبُ مختلفةٌ والشَّكلُ واحدٌ، ومثلُ ذلك يقالُ في باقي الأشكالِ فكلُّ شكلٍ منها له أضربٌ متعددة، وقد يتحدُ الضَّربُ ويختلفُ الشَّكلُ وذلك كما في الموجبتينِ الكليتين، فإنهما ضربٌ أوَّل في الشَّكل الأوَّلِ والثَّالثِ والرَّابعِ، وعلى كلٍّ فاختلاف الشَّكلِ بحسبِ وضعِ الحدِّ الأوسط، واختلافُ الأضرُبِ بحسبِ جهاتِ الشَّرفِ والخسَّةِ.

قالَ في السُّلَّمِ مبيناً تقسيم الاقترانيِّ إلى الأشكالِ مع الفرقِ بين الشَّكلِ والضَّربِ:

**الشَّكلُ عندَ هَؤلاءِ النَّاسِ يُطلَقُ عن قضيَّتَيْ قِياسِ**
**مِن غيرِ أنْ تُعتَبَرَ الأسْوارُ إذْ ذاكَ بالضَّربِ له يُشارُ**

ومعنى ذلك أنَّ الشَّكلَ عبارة عن مقدِّمتيِ القياسِ من غيرِ اعتبارِ الأسوارِ، إذ هو يختلفُ باختلاف وضعِ الحدِّ الأوسطِ فيه، أما الضَّربُ فهو عبارةٌ عن المقدِّمتينِ مع اعتبارِ الأسوارِ، أي القضايا الكلِّيَّةِ والجزئيَّةِ، أي ومع الإيجابِ والسَّلبِ.

**ثمَّ قال:**

**وللمُقدِّماتِ أشكَالٌ فَقَطْ أربَعَةٌ بحَسَبِ الحدِّ الوَسَطْ**
**حَملٌ بصُغرَى وضْعُهُ بكبرَى يُدْعَى بشَكلٍ أوَّلٍ ويُدرَى**
**وحملُهُ في الكلِّ ثانيًا عُرِفْ ووضعُه في الكلِّ ثالثًا أُلِفْ**

**ورابعُ الأشكالِ عكسُ الأوَّلِ وهي على التَّرتيب في التَّكَمُّلِ**
**فحيثُ عن هذا النِّظامِ يُعدَلُ ففاسِدُ النِّظامِ، أمَّا الأوَّلُ**

ومعنى ذلك أنَّ القياس المركَّب من المقدِّمات له أشكالٌ أربعةٌ بحسَبِ وضعِ الحدِّ الوسطِ، فإذا كان محمولًا في الصُّغرى موضوعًا في الكبرى فهو: الأوَّلُ، وهو عمدةُ الأشكالِ، وإذا كان هذا الحدُّ محمولًا في الصُّغرى والكبرى فهو الشَّكلُ الثَّاني، ويليه الأوَّلُ في الرُّتبةِ؛ لأنَّه شاركه في الصُّغرى التَّي هي أشرفُ من الكبرى في كونِ الحدِّ الوسطِ محمولًا فيهما، وإذا كان هذا الحدُّ موضوعًا في المقدِّمتين فهو الشَّكلُ الثَّالثُ، ويلي الثاني في الرُّتبةِ لأنَّه شاركَ الأوَّلَ في كونِ الحدِّ الوسطِ موضوعًا في الكبرى التي تلي الصُّغرى في الشَّرفِ، وإذا كان الحدُّ الوسطُ موضوعًا في الصُّغرى محمولًا في الكبرى فهو الرَّابعُ، ورتبتُه في الآخرِ لأنه لم يشارِكِ الأوَّلَ في شيءٍ لأنَّه عكسُ وضعِه.

ولا بدَّ من مراعاةِ وضعِ الحدِّ الوسطِ ووجودِه في الشَّكلِ، فإنْ لم يؤتَ به في أيِّ تركيبٍ فإنَّه فاسدُ النِّظامِ كما لو قلتَ: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، وكلُّ حجرٍ جمادٌ» وذلك لأنَّ الحدَّ الوسطَ هو الواسطةُ في الإنتاجِ فلولاه لما حصلَ.

* * *

# الشكل الأول
## «شروطُه - أضربُه»

هو ما كان الحدُّ الوسطُ فيها محمولًا في الصغرى موضوعًا في الكبرى، وهو أوَّل الأشكالِ لأنَّه أشرفُها؛ لأن إنتاجَه بَدَهيٌّ، فمتى سُلِّمَت مقدِّماته أنتَجَ بداهةً، وذلك لأنَّ الحدَّ الأصغرَ فيه مندَرِجٌ في الأوسطِ، والأوسطُ مندرجٌ في الأكبرِ والمندرجُ في شيءٍ مندرج في شيءٍ يكونُ مندرجًا في ذلك الشيءِ، مثلَما لو قلتَ: «زيدٌ إنسانٌ وكل إنسانٍ ناطقٌ» فقد اندرجَ زيدٌ في الإنسانِ المندرِجِ في ناطقٍ، فيلزمُ أن يكون زيد مندرجًا في ناطقٍ.

**ونظيرُ ذلك وإن لم يكن من هذا الشَّكل:** «الذَّهبُ في البنكِ، والبنكُ موجودٌ في القاهرةِ» فيلزمُ أنْ يكونَ الذَّهبُ في القاهرةِ، أمَّا باقي الأشكالِ فهي عالةٌ عليه، ولذلك يُستَدلُّ على صحة إنتاجِها برجوعِها وردِّها إلى هذا الشَّكلِ.

**شروطُ إنتاجِه:**

للشَّكلِ الأوَّلِ شرطانِ لإنتاجه، شرط بحسَبِ الكيف، وشرط بحسَبِ الكمِّ، ثمَّ اعلم أوَّلًا أنَّ القياسَ مؤلَّف من قضيتين، وكلُّ قضية لها أربعُ صورٍ بحسَبِ العقل: «كلِّيَّةٌ وجزئيَّةٌ»، وفي كلٍّ إمَّا «موجبةٌ أو سالبةٌ»، وبضربِ هذه الأربعِ في صور القضيَّةِ الثَّانيةِ يحصلُ ستة عشرَ صورةً، وليست كلُّ هذه الصُّور

منتجةً؛ لذلك اشتُرِطَ في كلِّ شكل شروطٌ لتحصيلِ الصَّورِ المنتجةِ واسقاطِ ما لا تُنتِجُ، ويسمَّى العقيم.

**الشَّرطُ الأوَّلُ للشَّكل الأوَّل والحاجة إليه:**

أن تكون صغراه موجبةً، وهذا شرط بحسَبِ الكيفِ، فإن كانت سالبة لا يُنتِجُ هذا الشَّكلُ، سواء أكانت كلِّيَّةً أم جزئيَّةً، وسواءٌ أكانت الكبرى موجبةً أو سالبةً كلِّيَّةً أم جزئيَّةً، فهذه ثمانِ صورٍ أُسقِطَت من اشتراطِ إيجابِ صُغراه، وإنَّما اشترط فيه هذا الشَّرط لأنَّه لابدَّ فيه أن يندرجَ الأصغرُ في الأوسطِ، والسالبة تقطعُ هذا الاندراجَ، فإذا قلت: «ليس عليٌّ أسدًا» فلم يندرِج عليٌّ في الأسدِ حتى يكونَ الحكمُ على الأسدِ بشيءٍ حكمًا على عليٍّ.

**الشَّرطُ الثَّاني بحسبِ الكمِّ والحاجةِ إليه:**

أن تكونَ الكبرى كلِّيَّةً، فإن كانت جزئيَّةً لم ينتجْ هذا الشكلُ، سواءٌ أكانت موجبةً أم سالبةً، مع الصغرى الموجبة كلية أو جزئية، فهذه أربعة صورٍ عقيمةٍ حاصلةٌ من ضربِ الثَّانيةِ الجزئيَّةِ السَّالبةِ والموجبةِ الجزئيَّةِ في الأولى الموجبةِ كلِّيَّةً أو جزئيَّةً، وبضمِّ هذه الأربعِ السَّاقطةِ من هذا الشَّرط الثَّاني إلى الثمانِ السَّاقطةِ من الشَّرطِ الأوَّلِ؛ كانَ العقيمُ اثنتي عشرةَ صورةً وبيانها بالتفصيل:

| الأولى | الثانية |
|---|---|
| سالبة كلية مع: | ١- لموجبة الكلية.<br>٢- والموجبة الجزئية.<br>٣- والسالبة الكلية.<br>٤- والسالبة الجزئية. |
| سالبة جزئية مع: | ٥- لموجبة الكلية.<br>٦- والموجبة الجزئية.<br>٧- والسالبة الكلية.<br>٨- والسالبة الجزئية. |
| موجبة كلية مع: | ٩- لموجبة الجزئية.<br>١٠- والسالبة الجزئية. |
| جزئية موجبة مع: | ١١- الموجبة الجزئية.<br>١٢- والسالبة الجزئية. |

وإنَّما شرطَ فيه كلِّيَّةَ الكبرى ليتحققَ شمولُ الكبرى للصغرى يقينًا، فإن كانت جزئيَّةً لم يتحقق ذلك، فإذا قلت مثلًا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ وبعض الحيوانِ فرسٌ» لم تكنِ الكبرى شاملةً للصغرى كما هو ظاهرٌ، وإن قلتَ: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ وبعض الحيوانِ ناطقٌ» كانتِ الكبرى في هذا المثالِ شاملةً للصغرى، ولذلك لم يكن القياسُ مطَّردًا إذا كانتِ الكبرى في الشَّكلِ الأولِ جزئيَّةً.

**أضربُه المنتجةُ أربعةٌ:**

فبتحقيق الشَّرطينِ السَّابقين تكونُ أضربُه المنتجةُ أربعةً؛ لأنَّ الصغرى إذا كانت موجبةً فإمَّا أن تكونَ كلِّيَّةً أو جزئيَّةً، وفي كلٍّ إمَّا أنْ تكونَ الكبرى الكلِّيَّةُ موجبةً أو سالبةً، فهذه أربعةُ صورٍ منتجةٌ:

الضَّربُ الأوَّلُ يتألَّفُ من موجبةٍ كلِّيَّةٍ صغرى وموجبة كليَّةٍ كبرى، وكان هذا ضربًا أوَّلَ لأنَّه اجتمع فيه جهاتُ الشَّرفِ كلُّها: الإيجابُ والكلِّيَّةُ، مثاله: «كل عالَمٍ متغيِّر، وكل متغيِّر حادثٌ، ينتج: كلُّ عالَمٍ حادثٌ».

الضَّربُ الثَّاني يتألَّفُ من موجبةٍ كلِّيةٍ صغرى وسالبة كلِّيَّةٍ كبرى، مثلَ: «كلُّ عالَمٍ متغيِّر، ولا شيءَ من المتغيِّر بقديمٍ، ينتجُ: لا شيءَ من العالَمِ بقديمٍ»، والنَّتيجةُ تتبع الأخسَّ، ولهذا يقول الشاعر:

**إنَّ الزَّمانَ لتابِعٌ أرذالَه ... تبَعَ النَّتيجةِ للأخَسِّ الأرْذَلِ**

**الضَّربُ الثَّالثُ**: يتألَّف من موجبةٍ جزئيَّةٍ صغرى، وموجبةٍ كلِّيَّةٍ كبرى، مثلَ: «بعض الحيوانِ إنسانٌ وكلُّ إنسانٍ ناطق، ينتج: بعض الحيوانِ ناطقٌ».

**الضَّربُ الرَّابع**: وهو الأخيرُ يتألَّفُ من موجبةٍ جزئيَّةٍ صغرى، وسالبة كلِّيَّةٍ كبرى، مثلَ: «بعضُ الحيوانِ إنسانٌ ولا شيءَ من الإنسانِ بجمادٍ، يُنتجُ بعض الحيوانِ ليس جمادًا»، وهذه النَّتيجةُ اجتمعَ فيها خسَّتانِ السَّلبُ والجزئيَّةُ تبعًا لوجودهما في الضَّربِ الرَّابعِ.

وهذا الشَّكلُ الأوَّلَ كما رأيتَ من ضروبِه الأربعةِ يُنتجُ النَّتائجَ كلَّها، فينتجُ

الموجبةَ الكلِّيَّةَ، والسَّالبةَ الكلِّيَّةَ، والموجبةَ الجزئيَّةَ، والسَّالبة الجزئيَّةَ، وقد جمعَ بعضُ الشُعراءِ هذه الضُّروبَ المنتجةِ في بيت من الشعر بطريقِ الإشارةِ فقال:

**كَـوَى كَبـدِي كريـر لمـي بلَحْـظٍ كـأنَّ بـهِ لقَلـبِ الحُـبِّ نـــارًا**

فتأخذَ أوَّل حرفٍ من كلِّ كلمة مع أول حرفٍ من الكلمةِ الثَّانيةِ، وكلَّ حرفينِ يكوِّنانِ ضربًا، والكافُ تشير إلى الموجبة الكلِّيَّةِ، واللَّامُ إلى السَّالبةِ الكلَّيَّةِ، والباءُ إلى الموجبةِ الجزئيَّةِ، وعلى هذا «كوى كبدي» يشيرُ إلى موجبتين كلِّيَّتين، وهذا هو الضَّربُ الأوَّلُ، و«كرير لمي» يشيرُ إلى موجبة كلِّيَّةٍ مع سالبةٍ كلِّيَّةٍ، وهذا هو الضَّربُ الثَّاني، و«بلحظ كأن» يشيرُ إلى موجبةٍ جزئيَّةٍ مع موجبةٍ كلِّيَّةٍ وهو الثَّالثُ، و«به لقلب» يشيرُ إلى موجبةٍ جزئيَّةٍ مع سالبةٍ كلِّيَّةٍ، فاحفظ فإنَّه يسهِّلُ لك ضبطَ الضُّروبِ المنتجةِ.

قال في السلم مبينًا شرطَ إنتاجِ الشكلِ الأولِ:

**فشَرْطُـه الإيجـابُ فـي صُغـــراهُ وأنْ تُـــرَى كـلِّيَّـــةً كُبْـــرَاه**

* * *

# الشكل الثَّاني

## «شروطُه - أضربُه»

وهو ما كانَ الحدُّ الوسطُ فيه محمولًا في المقدِّمتينِ.

ويشترطُ في هذا الشَّكلِ شرطانِ ليكون إنتاجُه مطَّردًا، الأوَّلُ بحسبِ الكيفِ والثَّاني بحسَبِ الكمِّ.

**الشَّرطُ الأوَّلُ**: اختلاف مقدِّمتيه إيجابًا وسلبًا، وعلى معنى أنَّه لابدَّ أنْ تكون أحداهما موجبةً، والأخرى سالبةً، أمَّا إذا اتحدتا في الإيجابِ أو السَّلبِ، فلا ينتجُ فلو قلتَ: كلُّ إنسان حيوان، وكلُّ فرسٍ حيوانٌ أنتجت كلَّ إنسانٍ فرسٌ»، وهو باطلٌ، وإذا قلتَ في السَّالبتين: «لا شيءَ من الإنسانِ بجمادٍ ولا شيءَ من الحيوانِ بجمادٍ أنتَجَ لا شيءَ من الإنسانِ بحيوانٍ» وهو باطلٌ أيضًا، وقد ينتجُ مثلَ: «كلُّ إنسان حيوان، وكلُّ ناطقٍ حيوانٌ أنتجَ كلُّ إنسانٍ ناطقٌ» وهو صحيحٌ، ولو قلتَ في السَّالبتينِ: «لا شيءَ من الإنسانِ بجمادٍ ولا شيءَ من الفرسِ بجمادٍ أنتجَ لا شيءَ من الإنسانِ بفرسٍ» وهو صحيحٌ، فلمَّا اضطربَ في اتحادِ المقدِّمتينِ إيجابًا أو سلبًا اشتُرطَ فيه اختلافهما كيفًا، وهذا الشَّرط أسقطَ ثمانيَ صورٍ، موجبتين كلَّيَّتين موجبتين جزئيَّتين، موجبةٌ كلِّيَّةٌ مع موجبةٍ جزئيَّةٍ، موجبةٌ جزئيَّةٌ مع موجبةٍ كلِّيَّةٍ، فهذه أربعُ صورٍ في الموجبتين، ومثلُها يقالُ في السَّالبتين، فهذه ثمانِ صورٍ، وكلُّها عقيمةٌ لا تنتجُ إنتاجًا مطَّردًا.

**والشَّرط الثاني**: أن تكون الكبرى كلِّيَّةً فلو كانت جزئيَّةً مع اختلافِهما في

الكيفِ لا ينتجُ إنتاجًا مطَّردًا، مثال ذلك أن تقولَ: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ وليس بعضُ النَّامي حيوانًا أنتج ليس بعضُ الإنسانِ ناميًا» وهو كاذبٌ، ولو قلت: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ وليس بعضُ الجمادِ حيوانًا، أنتجَ ليس بعضُ الإنسانِ جمادٌ» وهو صادقٌ، فلمَّا اضطربَ في ذلك اشتُرِطَ فيه أن تكون كبراه كلِّيَّةً، وهذا الشَّرطُ أسقطَ أربعَ صورٍ: موجبةٌ كلِّيَّةٌ مع سالبة جزئيَّةٍ، موجبةٌ جزئيَّةٌ مع سالبة جزئيَّةٍ، سالبةٌ كلِّيَّةٌ مع موجبةٍ جزئيَّةٍ، سالبةٍ جزئيَّةٍ مع موجبةٍ جزئيَّةٍ فهذه أربعُ صورٍ تُضمُّ إلى الثَّماني المتقدِّمةِ، يكونُ العقيمُ اثني عشرَ ضربًا، أمَّا المنتج فهو الذي يتحققُ فيه هذان الشرطان، وهو أربعةُ أضربٍ، وهذا الشكل لا ينتجُ بداهةً كالشَّكلِ الأوَّلِ ويستدلُّ على صدقِ إنتاجِه بردِّه إلى الشَّكلِ الأوَّلِ.

**الأضرابُ الأربعةُ المنتجة:**

**الضَّرب الأول**: يتألَّف من موجبة كلِّيَّةٍ صغرى مع سالبةٍ كلِّيَّةٍ كبرى، مثل: «كل عالم متغير، ولا شيء من القديم بمتغيِّر، ينتج: لا شيء من العالم بقديمٍ» ويردُ هذا الضَّربُ بعكسِ الكبرى فيصيرُ شكلاً أوَّل، وهي سالبةٌ كلِّيَّةٌ تنعكس كنفسِها فتصير الكبرى بعد عكسها: «لا شيء من المتغير بقديمٍ» فيصيرُ الضَّرب بعد هذا العكسِ هكذا: «كلُّ عالم متغيِّرٌ ولا شيء من المتغير بقديم»، وهو شكلٌ أوَّل، فالنَّتيجة: «لا شيءَ من العالَمِ بقديمٍ» وهو عينُ نتيجةِ هذا الضَّربِ الأوَّلِ من الشَّكلِ الثَّاني.

**الضَّرب الثَّاني**: عكسُ الضرب الأوَّل، فهو مركَّبٌ من سالبةٍ كلِّيَّةٍ صغرى مع موجبةٍ كلِّيَّةٍ كبرى، مثلَ: «لا شيءَ من العالمِ بقديمٍ، وكلُّ صفاتِ الله قديمةٌ،

ينتج: لا شيء من العالَمِ بصفاتِ اللهِ» ويردُّ هذا بعكسِ الصغرى ثم جعلِها كبرى، وجعلِ الكبرى صغرى فتُعكسُ: «لا شيءَ من العالَمِ بقديمٍ» إلى «لا شيء من القدِيمِ بعالَمٍ» ثم تجعله كبرى هكذا: «كل صفاتِ الله قديمةٌ، ولا شيءَ من القديمِ بعالَمٍ، فلا شيءَ من صفاتِ الله بعالَمٍ» ولو عكستَ هذه النَّتيجةَ لصارت عينُ نتيجةِ هذا الضَّربِ.

**الضربُ الثَّالثُ:** يتألَّفُ من موجبةٍ جزئيَّةٍ مع سالبةٍ كلِّيَّةٍ، مثلَ: «بعضُ النَّاسِ حليمٌ، ولا شيءَ من الأحمقِ بحليمٍ، ينتجُ: بعضُ النَّاسِ ليس بأحمقَ»، ويردُّ إلى الشَّكلِ الأوَّلِ بعكسِ الكبرى، مثلَ الضَّربِ الأوَّلِ من هذا الشَّكلِ.

**الضَّربُ الرَّابعُ:** ويتألَّفُ من سالبةٍ جزئيَّةٍ وصغرى، مع موجبةٍ كلِّيَّةٍ كبرى، مثلَ: «ليس بعضُ النَّاسِ عالمًا، وكلُّ من يفهمُ دينَه عالمٌ، ينتجُ: ليسَ بعضُ النَّاسِ يفهمُ دينه»، ويردُّ إلى الأوَّلِ بالإتيانِ بنقيضِ النَّتيجةِ ثمَّ جعلِه صغرى، فينتجُ باطلًا وما ذاك إلَّا من نقيضِ النتيجةِ لهذا الضَّربِ، فإذًا تكون النتيجة صادقةً، فتقول: لو لم يصدق قولُنا: «ليس بعضُ النَّاسِ يفهمُ دينه، لصدقَ نقيضُه، ونقيضُ السَّالبةِ الجزئيَّةِ موجبةً كلِّيَّةً، ونجعلُها صغرى فيكونُ النَّقيضُ هكذا: «كلُّ النَّاس يفهمُ دينه»، ثم نأتي بكبرى هذا الضَّرِب وتجعُله كبرى لهذا النَّقيضِ، فيصيرُ هكذا: «كلُّ النَّاسِ يفهمون دينهم، وكلُّ من يفهمُ دينَه عالِمٌ، فكلُّ النَّاسِ علماءٌ» وهذا باطلٌ، وبطلانُه لا يكونُ من هيئةِ هذا الشَّكلِ؛ لأنَّه أول، وإنَّما جاء من نقيضِ النَّتيجةِ لهذا الضَّربِ الرَّابعِ، فإذًا يكون الضَّرب نتيجةً صادقة، وهذا الشَّكل الثَّاني بجميع أضرابِه الأربعةِ لا ينتجُ إلا سلبًا كليًّا أو جزئيًّا.

وإليك بيتَ الشَّعرِ الذي يَرمُزُ إلى هذه الضُّروبِ الأربعةِ للشَّكلِ الثَّاني:

**كَفَى لِـمْ لا كرُمْتَ بوَصْـلِ لاهِ ... سَبَاهُ كمـالُ قَـدٍّ فيـه حـارَا**

**فقوله**: «كفى لِم» إشارة إلى موجبةٍ كلِّية صغرى مع سالبة كلِّيةٍ كبرى، وتقرأ بكسر للام وسكون الميم للوزنِ، ومعنى لِمْ أي: لأيِّ، وقوله: «لا كرمت» إشارة إلى عكسِ الضَّرب الأوَّلِ قبله، وقوله: «بوصل لاه» إشارةٌ إلى الَّضربِ الثالث المؤلَّف من موجبة جزئية صغرى مع سالبة كلية كبرى، وقوله: «سباه كمال» إشارة إلى سالبة جزئية صغرى مع موجبة كلية كبرى، وهو الضرب الرابع، والسِّين في البيت إشارة إلى السَّلبِ الجزئيِّ وباقي البيت تكملةٌ.

* * *

# الشَّكلُ الثَّالثُ

## «شروطُه - ضروبُه»

هو ما كان الحدُّ الوسط فيه موضوعًا في مقدِّمتيه، **ويشترطُ لإنتاجِه مطَّردًا:** الإيجابُ في صغراه مثلُ الشَّكلِ الأوَّلِ، وهذا شرطٌ بحسبِ الكيفِ، وخرجَ بهذا الشَّرطِ ثمانِ صورٍ مثلَ ما خرج به في الشَّكلِ الأوَّلِ، وإنَّما اشترطَ فيه ذلك لأنَّه لو كانت صغراه سالبةً لاضطراب، فتارة ينتجُ صدقًا وتارة كذبًا، مثالُ الأوَّل: «لا شيء من العالَمِ بقديم وكلُّ عالم هو غير الله، ينتج: ليس بعض القديم غير الله تعالى»، وهو صادقٌ لأنَّ المعنى بعض القديم هو الله تعالى، لأن نفيَ النَّفيِ إثباتٌ، ومثالُ الثَّاني: «لا شيء من الإنسانِ بفرسٍ وكلُّ إنسانٍ حيوانٌ، فالنتيجة ليس بعض الفرس حيوانًا» وهو كذبٌ.

**الشرط الثاني**: أن تكون إحدى مقدمتيه كلِّيةً سواءٌ أكانتِ الأولى أم الثاني، وإنَّما اشترط هذ لاطِّرادِ الإنتاجِ، فلو كانتِ المقدِّمتان جزئيَّتين مع إيجابِ الصُّغرى لأنتجَ مرةً صدقًا ومرةً كذبًا، مثالُ الأوَّلِ: «بعضُ الإنسانِ حيوانٌ وبعضُ الإنسانِ ناطقٌ= بعض الحيوان ناطق»، وهو صدقٌ، ومثالُ الثَّاني: «بعضُ الحيوانِ إنسانٌ وبعض الحيوانِ فرسٌ = بعضُ الإنسان فرسٌ» وهو كذبٌ وقد أسقطَ هذا الشَّرطُ صورتين الأُوْلى موجبتانِ جزئيَّتانِ، والثَّانية: موجبةٌ جزئيَّةٌ مع سالبةٍ جزئيَّةٍ، تضمَّانِ إلى الثمانِ المتقدِّمة، فيكون العقيم عشر صورٍ، أما المنتج فستةُ أضربٍ، لأنَّه متى كانتِ الصغرى موجبة كلِّيَّةً أنتج مع الكبرياتِ الأربعِ لتحقُّقِ الشرطينِ،

وإذا كانتِ الصغرى موجبةً جزئيَّةً أنتجت مع الكبرى الكليَّةِ سالبةً أو موجبةً.

**بيانُ الأضرُبِ الستَّةِ للشَّكلِ الثَّالثِ المنتجةِ:**

**الضَّربُ الأوَّلُ**: يتألفُ من: موجبتين كلِّيَّتين، مثلَ: «كلُّ مطيع ممتثل أمر ربه، وكل مطيع ربه مرْضيٌّ عنه، فالنَّتيجة بعض الممتثل أمر ربه مرْضيٌّ عنه»، وهذه النَّتيجة جزئيةٌ لأنَّ الشكل الثَّالث لا ينتجُ في جميعِ أضربِه إلا جزئيًّا، لأنَّه قد يضطربُ فيما لو أنتجَ كلِّيًّا: «كلُّ إنسان حيوان، وكلُّ إنسانٍ ناطقٌ» فلو أنتجَ كلِّيًّا لكان في هذا المثالِ: «كل حيوانٍ ناطقٌ» وهو كاذب، ويردُّ هذا الضرب إلى الشكل الأول بعكس صغراه وهي موجبة كلِّيَّةٌ في هذا المثالِ، فعكسُها: «بعض الممتثلِ أمرَ ربِه مطيعٌ»، ثم تضمُّ إليه الكبرى: «وكلُّ مطيعٍ ربه مرضيٌّ عنه، فالنَّتيجة بعض الممتثلِ مرضيٌّ عنه»، وهو عين النتيجة الأصليَّة لهذا الضَّربِ.

**الضَّربُ الثَّاني**: يتألَّف من موجبةٍ كلِّيَّةٍ مع سالبةٍ كلِّيَّةٍ، ينتِجُ سالبةً جزئيَّةً، مثلَ: «كلُّ عالَمٍ حادثٌ ولا شيءَ من العالَمِ بقديمٍ ينتِجُ ليسَ بعضُ الحادثِ قديمًا»، ويردُّ هذا الضرب إلى الشَّكلِ الأوَّلِ بعكسِ الصغرى كالضَّربِ الأوَّلِ.

**الضَّربُ الثَّالثُ**: يتألَّف من موجبةٍ جزئيَّةٍ صغرى، وموجبةٍ كلِّيَّةٍ كبرى، مثل: «بعضُ النَّامي حساسٌ وكلُّ نامٍ متحركٌ، فينتجَ بعض الحساسِ متحركٌ»، ويردُّ إلى الشَّكلِ الأوَّلِ أيضًا بعكس الصُّغرى.

**الضَّربُ الرَّابعُ**: بتألَّفُ من موجبةٍ جزئيَّةٍ صغرى، وسالبةٍ كلِّيَّةٍ كبرى، مثلَ: بعضُ المعدنِ ذهبٌ ولا شيءَ من المعدنِ بنباتٍ، ينتُجُ ليس بعضُ الذَّهبِ نباتًا»،

ويرتدُّ إلى الشَّكلِ الأوَّلِ أيضًا بعكسِ صُغراه.

**الخامسُ**: يتألَّفُ من موجبةٍ كلِّيَّةٍ صغرى، وموجبةٍ جزئيَّةٍ كبرى، مثلَ: «كلُّ جسمٍ مؤلَّفٌ وبعضُ الجسمِ محدثٌ ينتجُ: بعضُ المؤلَّفِ محدثٌ»، ويرتدُّ إلى الشَّكلِ الأوَّلِ بعكسِ الكبرى، ثم جعلِها صغرى، والصُّغرى كبرى، فعكسُ الكبرى القائلةُ: «بعضُ الجسمِ محدثٌ»، «بعض المحدثِ جسمٌ» ثم انضمَّ إليها صغرى الضَّربِ بجعلها كبرى هكذا: «وكلُّ جسمٍ مؤلَّف، ينتجُ: بعضُ المحدثِ مؤلَّفٌ»، ولو عكستها تكون عينَ نتيجةِ الضَّربِ.

**الضَّربُ السَّادسُ**: يتألَّف من موجبةٍ كلِّيَّةٍ صغرى، وسالبةٍ جزئيَّةٍ كبرى، مثل: «كلُّ جسم حادثٌ وليس بعض الجسمِ حيوانًا، ينتِجُ: ليس بعض الحادثِ حيوانًا»، وتقولُ في الدَّليلِ على صحةِ ذلك: لو لم تصدق هذه النَّتيجة لصدقَ نقيضُها، وهو: «كلُّ حادثٍ حيوانٌ وبضمِّه إلى صغرى الضَّربِ يكونُ: «كلُّ جسمٍ حادثٌ»، «كلُّ حادثٍ حيوانٌ»، وبضمِّه إلى صغرى الضَّربِ يكونُ: «كلُّ جسمٍ حادثٌ وكلَّ حادثٍ حيوانٌ، ينتِجُ كلُّ جسم حيوانٌ»، وهذا باطلٌ، وبطلانه ناشئٌ من نقيضِ النَّتيجةِ، فتكونُ نتيجةُ هذه الضُّرُبُ صادقةً وإليك بيتَ الشِّعرِ الذي يرمزُ إلى هذه الأضرُبِ:

كَفَاني كُفَّ كُن لي بالصَّفا كَم ... بَنَى لي كُفَّ بعدَكُمو ستارًا

ولا يخفى عليك ما تشير به الكافُ واللَّامُ والباءُ والسِّينُ.

* * *

# الشكلُ الرَّابعُ

## «شروطُ إنتاجِهِ - ضروبُه»

وهو ما كان الحدُّ الوسط فيه موضوعًا في الصُّغرى محمولاً في الكبرى، وهو عكسُ الشَّكلِ الأوَّلِ، ويشترط لإنتاجِه مطَّردًا ألا يجتمعَ في مقدِّمتيه معًا خسَّتانِ السَّلبُ والجزئيَّةُ، إلا إذا كانتِ الصُّغرى موجبةً جزئيَّةً والكبرى سالبةً كلِّيَّةً، ففي هذه الصُّورةِ ينتجُ، وإن كانت فيه خسَّتانِ، لأنَّها من ضروبِه المنتجةِ فلا يُنتِجُ في الصُّورِ الآتيةِ:

**أولاً**: إذا كانتِ الصُّغرى سالبةً جزئيَّةً مع الكبرياتِ الأربعِ، فهذه أربعةُ صورٍ.

**وثانيًا**: إذا كانتِ الصُّغرى موجبةً جزئيَّةً مع موجبةٍ جزئيَّةٍ أو سالبةٍ جزئيَّةٍ، فهاتانِ صورتانِ.

**وثالثًا**: إذا كانتِ الكبرى سالبةً جزئيَّةً مع الصغرياتِ الأربعةِ، فهذه أربعُ صورٍ يكونُ العقيمُ بذلك عشرُ صورٍ، والمنتجُ خمسٌ.

**بيانُ الضُّروبِ الخمسةِ المنتجةِ:**

**الضَّربُ الأوَّلُ**: يتألَّف من موجبتينِ كلِّيَّتينِ، مثلَ: «كلُّ إنسانٍ حساسٌ وكلُّ ناطقٍ إنسانٌ فالنَّتيجةُ بعضُ الحسَّاسِ ناطقٌ»، ويرتدُّ إلى الشَّكلِ الأوَّلِ بعكسِ الترتيبِ، أي: جعلُ الصغرى كبرى والكبرى صغرى، وذلك ظاهرٌ فإذا عكستَ نتيجتَه كانت هي عينُ نتيجةِ هذا الضَّربِ.

**الضَّربُ الثَّاني**: يتأَلَّفُ من موجبةٍ كلِّيَّةٍ صغرى، وموجبةٍ جزئيَّةٍ كبرى، مثلَ: «كلُّ إنسانٍ ضاحكٌ وبعض النَّامي إنسانٌ، ينتجُ: بعضَ الضَّاحكِ نامٍ، ويرتدُّ إلى الشَّكلِ الأوَّلِ بعكسِ التَّرتيبِ كالذي قبله.

**الضَّربُ الثَّالثُ**: يتألَّف من سالبةٍ كلِّيَّةٍ صغرى وموجبةٍ كلِّيَّةٍ كبرى، مثلَ: «لا شيءَ من العالَمِ بقديمٍ وكلُّ ما سوى اللهِ عالمٌ ينتجُ: لا شيءَ من القديمِ هو ما سوى الله»، وهذا الضَّرب الوحيدُ من هذا الشَّكلِ الذي ينتجُ كلِّيًّا، والباقي إنتاجُه جزئيٌّ، ويردُّ أيضًا إلى الشَّكلِ الأوَّلِ بعكسِ التَّرتيبِ.

**الضَّربُ الرَّابعُ**: يتألَّف من موجبةٍ كلِّيَّةٍ صغرى وسالبةٍ كلِّيَّةٍ كبرى، مثلَ: «كلُّ إنسانٍ ناطقٌ ولا شيءَ من الفرسِ بإنسانٍ ينتجُ: بعضُ النَّاطقِ ليس فرسًا» ولو صحتِ النَّتيجة في هذا المثالِ لأن تكون كلِّيَّةً، فلا تصحُ في مثالٍ آخر مثلَ: «كلُّ إنسانٍ حيوان، ولا شيءَ من الفرسِ بإنسانٍ»، فلا ينتجُ: لا شيءَ من الحيوانِ بفرسٍ؛ لأنَّه كذبٌ، والمناطقةُ دائمًا ينظرونَ إلى المطَّردِ، وهو هنا جزئيَّةٌ فهي المطَّردةُ في الجميعِ، وإلا في الثَّالثِ منه ويرتدُّ إلى الشَّكلِ الأوَّلِ بعكسِ كلِّ مقدِّمةٍ مع بقائِها في مكانِها.

**الضَّربُ الخامسُ**: يتألَّفُ من موجبةٍ جزئيَّةٍ صغرى وسالبة كلِّيَّةٍ كبرى، مثلَ: «بعض الحيوان إنسانٌ ولا شيء من الجماد بحيوانٍ، فبعضُ الإنسانِ ليس جمادًا» ويرتدُّ إلى الشَّكلِ الثَّاني بعكسِ الصغرى وإلى الأوَّلِ بعكسِ المقدِّمتين، وهما في مكانِهما.

وإليك بيتَ الشِّعرِ الذي يرمز إلى هذه الضَّروبِ الخمسِ:

**كتبتُم كلَّ كائنةٍ بخَدٍّ لكم كَم كانَ لو بِتْنا لنارا**

هذه هي الأشكالُ الأربعةُ وقد علمتَ أنَّ الشَّكلَ الأوَّلَ هو العمدةُ، وينتجُ النَّتائج كلَّها، أما الثَّاني فلا ينتج إلا سلبًا كلِّيًّا أو جزئيًّا، والثَّالثُ لا يُنتِجُ إلا جزئيًّا إيجابًا أو سلبًا، والرَّابعُ أيضًا جزئيًّا سلبًا أو إيجابًا، إلا في صورةٍ واحدةٍ وهي ما إذا كانت صغراه سالبةً كلِّيَّةً وكبراه موجبةً كلِّيَّةً، كما سبقَ والعبرةُ في هذا كلِّه بالاطِّرادِ.

قال صاحبُ السُّلَّمِ مبيِّنًا هذه الأشكالَ الأربعةَ، وشروطَ كلِّ شكلٍ وضروبَه المنتجةَ:

**فشرْطُه الإيجابُ في صُغراه وأن تُرى كلِّيَّةً كبْرَاه**

هذا راجعٌ للأوَّلِ من الأشكالِ، وهو العمدةُ وقد عرفتَ لِمَ اشترط فيه ذلك، ثمَّ قال:

**والثانِ أنْ يختَلِفا في الكيفِ مَعْ كلِّيَّةِ الكبرى لهُ شَرْطٌ وقعْ**

**والثَّالثُ الإيجابُ في صغرَاهُما وأنْ تُرَى كلِّيَّةً إحداهُما**

**ورابعٌ عدمُ جمْعِ الخسَّتين إلا بصورةٍ ففيها يستَبين**

**صغراهما موجبةٌ جزئيَّةْ كبرَاهُما سالبةٌ كلِّيَّةْ ج**

هذه هي شروطُ إنتاجِ كلِّ شكلٍ، والحكمةُ في هذه الشُّروطِ لأجلِ أنْ

يكونَ الإنتاجُ مطَّردًا، ثمَّ شرعَ يبينُ ما ينتجه كلُّ شكلٍ فقال:

**فمنتجٌ لأوَّلٍ أربعةٌ كالثَّانِ ثمَّ ثالثٌ فستةُ**

**ورابعٌ بخمسةٍ قد أنْتَجَا وغيرُ ما ذَكَرْتُهُ لن يُنتِجَا**

**وتبعُ النَّتيجةُ الأخسَّ من تلكَ المقدِّماتِ هكَذَا زُكِنْ**

يعني أنَّ النتيجةَ دائمًا تتبعُ الأخَسَّ في المقدِّمات، فإن كانَ بعضُ المقدِّماتِ سالبًا كانت سالبةً، وإنْ كانت بعضُها جزئيًّا كانت جزئيَّةً، كما سبق ذلك، ثمُّ قالَ:

**وهذه الأشكالُ بالحمْلِيِّ مختصَّةٌ وليسَ بالشَّرطِيِّ**

جرى المصنِّفُ على أنَّ هذه الأشكالَ الأربعةِ مختَصَّةٌ بالحمليِّ، تبعًا لبعضِ المناطقةِ، وقد عرفتَ سابقًا أن هذا مخالفٌ لرأيِ جمهورِهم، ثمَّ قالَ:

**والحذفُ في بعضِ المقدِّماتِ أو النَّتيجةِ لعلْمٍ آتِ**

يعني: أنَّه يجوزُ حذفُ بعضِ المقدِّمات لا كلِّها، إذا عُلِمَ المحذوفُ كما يفعلُ ذلك كثير من الفقهاءِ اكتفاءً بذكرِ بعضها، وكذلك يجوزُ حذفُ النَّتيجةِ وحدها أو مع بعضِ المقدِّماتِ.

فلو ادَّعى شخصٌ أنَّ زيدًا يُحدُّ، ثم قال في الاستدلالِ: «لأنَّ كلَّ زانٍ يُحدُّ، فزيدٌ يُحدُّ» حُذِفَ في هذا المثالِ الصُّغرى، وهي «زيد زانٍ» للعلمِ بها، مثالُ حذفِ الكبرى أنْ تقولَ في هذا المثالِ: «زيد زانٍ فهو يحدُّ» فقد حذفتَ الكبرى وهي: «كلُّ زانٍ يحدُّ»، ثمَّ قالَ في السُّلَّمِ:

وتنتَهي إلى ضَرورةٍ لِمَا مِن دَوْرٍ أو تَسَلسُلٍ قد لَزِمَا

يعني أنَّ المقدِّماتِ في القياسِ إذا كانتْ ضروريَّةً لا تحتاجُ إلى نظرٍ واستدلالٍ، أو إذا سلَّمها الخصمُ، فالأمرُ واضحٌ، أما إذا كانتِ المقدِّماتُ نظريَّةً أو غيرَ مسلَّمةٍ من الخصمِ فعلى المستدلِّ أنْ يدلِّلَ على مقدِّماته بدليلٍ آخرَ حتى ينتهي إلى البداهةِ أو تسليمِ الخصمِ، فإن نازعَ المنازعُ في البداهةِ فيلزمُ الدَّورُ، إذا توقفَ العِلمُ بها على غيرِها وكان ذلك الغيرُ متوقِّفًا عليها أيضًا، فيكونُ كلٌّ متوقفًا الآخرِ، وهذا معنى الدَّورِ، وإن ذهبنا إلى الاستدلالِ إلى ما لا نهاية لزمَ التَّسلسلُ، وكلٌّ من الدَّورِ والتَّسلسلِ محالٌ، فيجب أن يتوقَّفَ الاستدلالُ إمَّا على مقدماتٍ بديهيَّةٍ أو تسلِيمَ الخصمِ.

**مثلاً:** إذا قلنا: «العالَمُ متغيِّر وكلُّ متغيِّر حادثٌ»، ثمَّ نازعَ الخصمُ في الصُّغرى، فنقولُ له: «العالم أجرامٌ وأعراضٌ، وكلٌّ منهما حادثٌ» فإذا نازعَ في صغرى هذا الدَّليلِ أيضًا فنقولُ له: «الأجرامُ صفاتُها متغيِّرة» فهذه مقِّدمةٌ ضروريَّةٌ بالمشاهدةِ فإنْ نازعَ فيها كانَ مكابرًا.

* * *

# مبحثُ القياسِ الإستثنائيِّ

**قد عُلِمَ مما تقدَّم أنَّ القياسَ ينقسمُ إلى:** «اقترانيٍّ واستثنائيٍّ» وأنَّ الاقترانيَّ هو ما ذُكرتْ فيه النتيجة متفرِّقةً في القياسِ بخلافِ الاستثنائيِّ، فهو: ما ذكرت فيه النَّتيجةُ أو نقيضها بالفعلِ، أي: أنَّها لم تذكرْ فيه متفرِّقةً كما في الاقترانيِّ.

والآن نتكلَّمُ على القياسِ الاستثنائيِّ من حيثُ تركُّبُه وأقسامُه وإنتاجُه، فنقولُ: إنَّ القياسَ الاستثنائيَّ يتركَّب من مقدمتينِ الأولى منهما هي الكبرى، وهي الشَّرطيِّةُ والثَّانيةُ هي الصُّغرى، وهي الاستثنائيَّة، وإنَّما كانت الأولى كبرى هنا في هذا القياسِ لأنها أكبر في الكلمات بخلاف الثَّانيةِ، وأيضًا لو رُدَّ هذا القياس إلى اقترانيٍّ حمليٍّ لكانت مقدماتُ الأولى تقعُ كبرى في هذا الاقترانيِّ.

**مثالُ ذلك:** لو قلتَ: «كلَّما كان هذا إنسانًا فهو حيوانٌ لكنَّه إنسانٌ فالنتيجة هو حيوان» فلو رددتَه إلى قياس اقترانيٍّ كان هكذا: «هذا إنسانٌ وكلُّ ما كانَ هذا إنسانًا فهو حيوانٌ، فالنَّتيجة هي عينُ النَّتيجةِ السَّابقةِ» فقد وقعتِ الأولى في الاستثنائي كبرى في الاقترانيِّ.

وإنَّما سمِّي هذا القياس بالاستثنائيِّ لوجودِ أداةِ الاستثناءِ فيه، وهي: «لكنَّ» غيرَ أنَّه يُقالُ إن لفظَ «لكنَّ» معناه الاستدراكُ لا الاستثناءُ، ويُجابُ عن ذلك بأنَّ الاستدراكَ يشبه الاستثناءَ من حيثُ إنَّه أوجدَ شيئًا لم يوجدْ فيما قبله، ويسمَّى – أيضًا– بالقياسِ الشَّرطيِّ، لوجودِ أداةِ الشَّرطِ فيه.

**أقسامُه:**

**ينقسمُ الاستثنائيُّ إلى قسمينِ:** اتصاليٌّ وانفصاليٌّ، فالأوَّلُ المركَّبُ من شرطيَّةٍ متَّصلةٍ واستثنائيَّةٍ، والثَّاني هو المركَّبُ من شرطيَّةٍ منفصلةٍ واستثنائيَّةٍ.

**بيانُ المنتِجِ من الشَّرطيِّ الاتِّصاليِّ:**

**المنتج من ضربانِ:** وضعُ الأوَّلِ، أي: إثباتُه ينتجُ وضعَ التَّالي، ورفعُ التَّالي ينتجُ رفعَ المقدَّمِ.

**والعقيمُ فيه أمرانِ:** إثباتُ التَّالي لا ينتجُ إثباتَ المقدَّمِ، ورفعُ المقدَّمِ لا ينتجُ رفعَ التَّالي.

بيانُ ذلك أنَّك إذا رتبتَ تاليًا على مقدَّمٍ فلا يجوزُ أن يكونَ التَّالي أخصَّ منه، مثلَ: «لو كان هذا حيوانًا كان إنسانًا»، لأنَّ التَّالي لازم للمقدّم ولا يستلزمُ الأعمُّ الأخص، ولا يجوزُ بالأولى أنْ يكونَ التَّالي مباينًا للمقدَّمِ؛ فلا تقولُ: لو كانَ هذا إنسانًا كانَ فرسًا، وإنَّما يجوزُ ترتيبُ المساوي على مساويه، مثلَ: «لو كان هذا إنسانًا كان ناطقًا».

ويجوزُ ترتيبُ الأعمِّ على الأخصِّ؛ لأنَّ الأخصَّ يستلزمُ الأعمَّ، مثلَ: «لو كانَ هذا إنسانًا كان حيوانًا» ففي مثلِ ترتيب المساوي على مثلِه جاز فيه أنْ يكونَ وضعُ الأوَّل منتجًا لوضع التَّالي ورفعُ الأوَّلِ منتجًا لرفعِ التَّالي، ووضعُ التَّالي منتجًا لوضعِ الأوَّلِ ورفعُ التَّالي منتجًا لرفعِ الأوَّلِ، أي: جازَ فيه الأمورُ الأربعةُ، فنقولُ: «لو كان هذا إنسانًا كان ناطقًا لكنَّه إنسانٌ فهو ناطقٌ، أو لكنَّه ليس إنسانًا

فهو ليس ناطقًا، أو لكنَّه ناطقٌ فهو إنسانٌ، أو لكنَّه ليسَ ناطقًا فهو ليس إنسانًا».

أمَّا إذا رتبتَ الأعمَّ على الأخصِّ فلا يجوزُ فيه إلا أنَّ وضعَ الأوَّلِ ينتِجُ وضعَ التَّالي، ورفعَ التَّالِي ينتِجُ رفعَ المقدَّمِ، كما تقولُ: «لو كانَ هذا إنسانًا كان حيوانًا لكنَّه إنسانٌ فهو حيوانٌ» لأنَّ إثباتَ الأخصِّ يستلزمُ إثباتَ الأعمِّ، أو تقولُ: «لكنَّه ليس حيوانًا فينتج: «ليس إنسانًا» لأنَّ رفع الأعمِّ يستلزمُ رفعَ الأخصِّ، ولا ينتجُ فيه رفعُ المقدَّم رفعَ التَّالي، لأنَّ رفع الأخصِّ لا يستلزمُ رفع الأعمِّ، كما لا ينتجُ فيه وضعُ التَّالي وضعَ المقدَّمِ، لأنَّ إثباتَ الأعمِّ لا يستلزمُ إثباتَ الأخصِّ.

ولمَّا كان المنطقيُّ لا يُعنَى إلا باطِّرادِ قواعدِه وتطبيقِها على جميعِ الحالاتِ حَكَمَ بأنَّ هذا القياسَ لا ينتِجُ منه إلا ضربانِ فقط: وضعُ الأوَّلِ وضعَ التَّالي، ورفعُ التَّالي رفعَ المقدَّمِ، إذ ذلك هو المطَّرِدُ، سواءٌ أكانَ التَّالي مساويًا للمقدَّمِ أم أعمَّ منه، أمَّا لو حكَمَ بأنَّه يُنتِجُ في الأربعِ حالاتٍ فإنَّه لم ينطبقْ ذلك إلا على ترتيبِ المساوي كما عرفتَ.

قال صاحبُ السُّلَّمِ في تعريف القياسِ الاستثنائيِّ وتقسيمه والمنتجُ من الاتصالِّي منه:

**ومنه ما يُدعَى بالاستثنائِي　　　يُعرَفُ بالشَّرطيْ بلا امتراءِ**

**وَهْوَ الذي دَلَّ على النَّتيجةِ　　　أو ضِدِّها بالفِعلِ لا بالقُوَّةِ**

يعني: أن نتيجة هذا القياس لم تُذكرْ فيه متفرقةً كما في الاقتراني، بل ذكرت في القياسِ بالفعلِ، أو نقيضُها كذلك، ومعنى ذِكرِها بالفعلِ أنَّها مذكورة هي أو نقيضها على هيئتِها وصورتِها، ولا يخفى عليك ما سبقَ من أنَّها وهي نتيجة

قضيَّةٍ تامَّةٍ، وفي القياسِ جزءُ قضيَّةٍ، ثم قال:

**فإن يَكُ الشَّرطيُّ ذا اتِّصالِ    أنتجَ وَضْعُ ذاك وَضْعَ التَّالي**

**ورَفعُ تالٍ رفعَ أوَّلٍ، ولا    يَلزَمُ في عكسِهما لِمَا انجَلى**

هذا بيانٌ لضروبه المنتجةِ والعقيمةِ، ضربان منتجانِ وهما وضعُ الأوَّلِ - أي: إثباتُه- ينتِجُ وضعَ التَّالي، ورفعُ التَّالي ينتجُ رفعَ الأوَّلِ، والعقيمُ ضربانِ: وضعُ التَّالي لا ينتجُ وضعَ المقدَّمِ، ورفعُ المقدَّمِ لا ينتجُ رفعَ التَّالي، وهو معنى قولِه: «ولا يلزمُ في عكسهما».

**بيان المنتِجِ من القياس الاستثنائيِّ الانفصاليِّ:**

قد عرفت فيما سبق أنَّ القضيَّة المنفصلة إمَّا حقيقية، وهي مانعةُ الجمعِ والخلوِّ وإمَّا مانعة جمعٍ وإمَّا مانعةَ خلوٍ، وهما أخصُّ من الحقيقةِ على رأيِّ صاحب السُّلَّمِ، تبعًا لبعضِ المناطقةِ.

فهذا القياسُ إن تركَّبَ من الحقيقيَّةِ والاستثنائيَّةِ فله أربعةُ أضربٍ منتجةٍ، وهي:

**أولاً**: وضعُ الأوَّلِ ينتجُ رفعَ الثَّاني.

**وثانيًا**: رفعُ الأوَّلِ ينتجُ وضعَ الثَّاني.

**وثالثًا**: وضعُ الثَّاني ينتجُ رفعَ الأوَّلِ.

**ورابعًا**: رفعُ الثَّاني ينتجُ وضعَ الأوَّلِ.

**مثال ذلك:** «إمَّا أنْ يكونَ هذا العددُ زوجًا وإمَّا أن يكونَ فردًا، لكنَّه زوجٌ فليس فردًا، أو لكنَّه ليس زوجًا فهو فردٌ، أو لكنَّه فردٌ، فليس بزوجٍ، أو لكنَّه ليس فردًا فهو زوجٌ».

**وأمَّا إن تركَّب من مانعةِ جمعٍ فقط واستثنائيَّةٍ فالمنتِجُ منه ضربان:**

**أوَّلًا:** وضعُ الأوَّلِ ينتِجُ رفعَ الثاني.

**وثانيًا:** وضعُ الثاني ينتِجُ رفعُ الأوَّلِ،

ولا ينتج منه رفع الأوَّلِ ووضعَ الثَّاني، ولا رفعٌ الثَّاني ووضعَ الأوَّل.

**مثال ذلك:** «هذا الشَّيء إمَّا أن يكونَ أبيضَ أو إمَّا أنْ يكونَ أسود، لكنَّه أبيضُ فهو ليس أسودَ، أو لكنَّه أسودُ فهو ليس أبيضَ، ولا يمكنُ أن يُقالَ في هذا المثالِ: لكنه ليس أبيضَ فهو أسودُ، أو لكنَّه ليس أسودَ فهو أبيضُ كما هو واضحٌ.

أمَّا إذا تركَّبَ القياسُ الاستثنائيُّ من مانعة الخلوِّ فقط واستثنائية، فله ضربانِ -أيضًا- ولكن بعكسِ المركَّبِ من مانعةِ الجمعِ فقط:

**أولًا:** رفعُ الأوَّلِ ينتِجُ وضعَ الثَّاني.

**وثانيًا:** رفعُ الثَّاني ينتجُ وضعَ الأوَّلِ.

**ولا ينتُجُ منه أمران:** وضعُ الأوَّلِ لا ينتجُ رفعَ الثَّاني، ولا وضعُ الثَّاني ينتجُ وضعَ الأوَّلِ، مثالُ ذلك: «هذا الشَّيء إمَّا غيرُ أبيضَ وإمَّا غيرُ أسودَ لكنَّه أبيضُ»، فقد رفعتَ الأوَّلَ فينتُجُ: «فهو غير أسودَ» و«لكنَّه أسودُ» فقد رفعتَ الثَّاني فينتُجُ:

«فهو غيرُ أبيضَ» ولا يمكنُ أنْ نقولَ في هذا المثال لكنه غيرُ أبيضَ فهو أسودُ أو لكنَّه غيرُ أسودَ فهو أبيضُ.

والخلاصةُ أنَّ المركَّبَ من المنفصلةِ الحقيقةِ ينتجُ فيه وضعُ كلٍّ رفع الآخرِ ورفعُ كلٍ وضعَ الآخرِ، والمركَّبُ من مانعة الجمع فقط لا ينتِجُ فيه إلَّا وضع كلٍّ رفعَ الآخرِ، ولا يجوزُ العكسُ، والمركَّبُ من مانعةِ الخلوِّ بالعكسِ، أي: لا ينتجُ فيه إلا رفعَ كلٍّ وضعَ الآخرِ، ولا يجوزُ العكسُ، وإلى ذلك قال في السلم:

**وإن يكــنْ منفصِـلًا فـوضـعُ ذا ينتجُ رفـعَ ذاك، والعكــسُ كـذا**

أي: وضعُ أيِّ واحدٍ من المتعاندينِ ينتجُ رفعَ الآخرِ، ورفعُ أيٍّ واحدٍ منهما ينتج وضعَ الآخرِ ثمَّ قالَ:

**وذاكَ في الأخـصِّ، ثـم إن يـكـنْ مـانـعَ جمـعٍ فبوضـع ذا زُكِـنْ**
**رفـــعٌ لـــذاكَ دونَ عكـــسٍ وإذا مـانـعَ رفـعٍ كانَ فَهْـوَ عكْـسُ ذا**

أي: إن هذا الحكم المتقدِّم في الأخصِّ، وهو الحقيقيَّةُ المنفصلة مانعة الجمعِ والخلوِّ معًا، أما مانع الجمع فالمنتِجُ فيه وضعُ ذا، أي: واحدٌ من المتعاندينِ رفعَ الآخرِ دونَ العكسِ، أي: لا ينتجُ فيه رفعُ أحدِهما ووضعُ الآخرِ، وهذا معنى قولِه «ثم إن يكن مانعَ جمعٍ فبوضع ذا زُكِن رفعٌ لذاكَ دُونَ عكسٍ» أي: وإنْ يكنْ القياسُ مركَّبًا من مانعةِ الجمعِ فقط فبوضعِ واحدٍ منهما عُلِم منه رفعُ الآخرِ دون العكسِ، ومانعُ رفعٍ فهو عكسُ ذا، أمَّا القياسُ المركَّبُ من مانعةِ الخلوِّ فقط فالمنتِجُ فيه عكسُ المنتجِ من المركَّبِ من مانعةِ الجمعِ فقط.

# مبحثُ لواحِقِ القياسِ

**ذكر صاحب السُّلَّمِ ثلاثةَ أشياء وجعلها من لواحِقِ القياس:**

**أولاً:** القياسُ المركَّبُ.

**وثانيًا:** قياسُ الاستقراءِ.

**وثالثًا:** قياس المساواةِ.

**فقيل له:** كيف يكونُ القياس المركَّب من لواحِقِ القياسِ مع أنَّه قسمٌ منه وقسمُ الشَّيءِ لا يكونُ لاحقًا له، لأنَّ اللَّاحقَ تابعٌ للشَّيءِ وليس منه؟

وقد أجابَ بعضهم عنه بأنَّه يريدُ بالقياسِ القياس البسيطَ، ولا شكَّ أنَّ المركب ليس قسمًا منه وإن كان قسمًا من مطلقِ القياسِ، ولكنَّ هذا الجوابَ لا يفيدُه لأنَّه سيذكرُ أنَّ المركبَ قسمانِ: مفصولُ النَّتائجِ ومتصلُها، ولا شكَّ أنَّ مفصولَ النَّتائجِ أصبحَ من القياسِ البسيطِ، وعلى هذا فكان الأَولى ذِكرُ المركَّبِ في القياسِ لا في لواحقِه.

ثمَّ إنَّه تركَ من لواحقِ القياسِ قياسَ الخَلْفِ، وهو: أن تستدلَّ على صحةِ الدَّعوى بإبطالِ نقيضِها، وسمي بقياسِ الخَلْفِ -بفتحِ الخاءِ- لأنَّه ينتجُ شيئًا

يُرمَى خلْفَ الظَّهرِ، مثلًا لو ادَّعيت أنَّ العالَمَ حادثٌ ثمَّ نازعكَ منازعٌ في ذلك فتقولُ له: «لو لَمْ تصدقُ هذه الدَّعوى لصدَقَ نقيضُها، وهو أنَّ العالمُ ليسَ حادِثًا، أي يكونُ قديمًا، وهذا نقيضٌ باطلٌ لأنَّه لو كانَ قديمًا لما احتاجَ إلى مُحدثٍ وذلك باطلٌ، فما أدَّى إليه من كونِه قديمًا باطلٌ، فثبت أنَّه حادثٌ»، وذلك هي الدَّعوى فقد أثبتها بإبطال نقيضِها الذي يرمَى خلفَ الظَّهرِ.

## القياسُ المركَّبُ:

هو ما تركَّبَ من أكثر من قضيَّتينِ -كما سبق لك معرفة ذلك- فإنْ أَخرجتَ النتيجة بعد القضيتين ثم ضممتَها إلى الثَّالثة واستخرجتَ نتيجتها، وضممتَها إلى الرَّابعة وهكذا، يسمى ذلك القياسُ: «مفصولَ النتائجِ»، أمَّا إذا أخرجتَ النتيجةَ بعد ذكرِ المقدِّماتِ كلِّها فيسمَّى حينئذٍ: «موصولَ النَّتائجِ».

**مثال ذلك:** «العالَمُ مركَّبٌ من أجرامٍ وأعراضٍ، والمركَّبُ منهما متغيِّر، وكلُّ متغيِّر حادثٌ، وكلُّ حادثٍ لابدَّ له من محدثٍ»، فهذا قياسٌ مركَّبٌ من أربعِ مقدِّماتٍ فإن استخرجتَ النتيجة بعد المقدِّمتين الأَوليين فقلتَ: «العالَمُ مركَّب من أجرامٍ وأعراضٍ والمركَّبُ منهما متغيِّر، تكونُ النتيجة: العالَمُ متغيرٌ»، ثم تضمها إلى الثَّالثةِ القائلة: «وكل متغيِّر حادثٌ» ثم تخرج النَّتيجة وهي: «العالَمُ حادثٌ» ثم تضمُها إلى الرَّابعةِ القائلةِ «وكلُّ حادثٍ لابدَّ له من محدثٍ» ثم تخرج النتيجة وهي: «العالَمُ لابدَّ له من محدثٍ» فذلك يسمَّى «مفصولَ النَّتائجِ»، وإن

أخرجتَها بعد الأربعِ مقدِّمات المذكورةِ يسمَّى «موصُولَ النَّتائجِ»، ولا شكَّ أنَّ مفصولَ النَّتائج أصبحَ من القياسِ البسيط المؤلَّف من مقدمتين.

قال في السُّلَّمِ:

* * *

## «فصلٌ في لواحقِ القياسِ»:

ومنه ما يدعُونَه مُركَّبَا لكونِه من حُجَجٍ قدْ رُكِّبَا

ومعناه أن القياسَ المركَّب نوع من القياس، وهذا تعبير سليم لا اعتراض عليه، ولكنَّ الاعتراضَ عليه في ذكرِ التَّرجمةِ القائلةِ (فصلٌ في لواحقِ القياسِ) وعُرِّفَ هذا القياسُ بأنَّه مركَّبٌ من حُجَجٍ، أي: أقيسةٍ متعددِّةٍ، ثم قال:

فركِّبَنْه إن تُرِد أنْ تَعْلَمَه واقلِبْ نتيجَةً به مُقدِّمَه

يلزمُ من تركِيبِها بأخرَى نتيجةٌ إلى هَلُمَّ جَرَّا

متَّصِلَ النَّتائِج الذي حَوَى يكونُ أو مفْصُولَها كلٌّ سَوَا

* * *

# الاستقراءُ والتَّمثيلُ

هما من لواحقِ القياسِ حقيقةً، لأنَّ انتاجهما ظنيٌّ وليس حتميًّا -كما عرفتَ سابقًا-.

**أمَّا الاستقراءُ فهو:** تتبعُ كثيرٍ من الجزئياتِ ليحكُمَ بحكمِها على كلِّيٍّ، كما إذا تتبعنا نجاحَ كثيرينَ من طلابِ جامعةِ الأزهرِ، ولم نستوعبِ الكلَّ، ثمَّ قلنا: «إنَّ كلَّ طلابِ الجامعةِ الأزهريَّةِ ناجحٌ»، ومثلُ ذلك ما لو تتبعنا كثيرًا من أفرادِ الحيواناتِ عندَ الأكلِ فوجدناها تحركُ فكَّها الأسفلَ عندَ المضغِ فقلنا: «الإنسانُ يحرِّك فكَّه الأسفلَ عندَ المضغِ، والفرسُ كذلك، والأسدُ كذلك»، وهكذا بدون أن نستوعِبَ جميع أفراد الحيوان، ثم حكمنا بهذا على كلِّ حيوانٍ، فقلنا: «كلُّ حيوانٍ يحرِّك فكَّه الأسفلَ عندَ المضغِ»، فإن هذا الانتقالَ من أحكامِ الجزئياتِ إلى جميعِ الأفرادِ ظنيٌّ لا قطعيٌّ لأنَّه يجوزُ أن يكونَ هناك فردٌ لم يُعلَمْ حاله عندَ الأكلِ، مثلَ التَّمساحِ وليس له هذا الحكمُ.

**فالاستقراءُ:** انتقالٌ من جزئياتٍ إلى كلِّيٍّ، أي: جميعِ الأفرادِ، ويسمَّى: «بالاستقراءِ النَّاقصِ»، أمَّا لو أمكنَ الاستقراءُ التَّامُّ بحيثُ تعرفُ أحكامُ كلِّ الأفرادِ فهو انتقالٌ من جميعِ الجزئياتِ إلى كلِّيٍّ، وعلى هذا يكونُ خروجُ مثلِ هذا من القياسِ المنطقيِّ لعدمِ وجودِ التَّأليفِ المخصوصِ بين مقدِّمتيه.

**أمَّا التَّمثيلُ -وهو القياسُ عندَ الأصوليِّين- فهوَ:** تشبيه فرعٍ بأصلٍ في علَّةِ حكمِه ليثبتَ للفرعِ حكمُ الأصلِ، مثالُه تشبيه النَّبيذِ بالخمرِ بجامعِ الإسكارِ في

كلٍّ، فيثبتُ للنَّبيذِ حكمُ الخمرِ، وهو الحرمةُ، وقد تقدَّمَ أنَّ هذا العلةَ التي بها انتقلَ الحكمُ إلى النَّبيذِ ظنيَّةٌ لا قطعيَّةٌ، لجواز أنْ تكونَ العِلَّةُ خصوصَ الخمرِ، أي: العصيرَ المتَّخذَ من العنبِ، وحينئذ تكونُ قاصرةً.

وإنَّما كان الاستقراءُ والتَّمثيلُ من لواحقِ القياسِ لأنَّ كلًّا يوصِّلُ إلى المعلومِ التَّصديقيِّ مثلَ القياسِ إلا أن توصيلَ القياسِ بعد تسليمِ مقدِّماته حتميٌّ ولازمٌ بخلافِ توصيلِهما فإنَّه ظنيٌّ.

نعم لو ردَّ التَّمثيلُ إلى قياسٍ منطقي لأنتَجَ حتمًا، مثلُ: «النَّبيذُ مُسكِرٌ، وكلُّ مُسكرٍ حرامٌ، فالنَّبيذُ حرامٌ» لأنَّ الموضوعَ اندرجَ في الأوسطِ وهو مندرجٌ في الأكبرِ.

واعلَمْ أنَّ القياسَ المنطقيَّ فيه انتقالٌ في كلِّيٍّ إلى جزئيٍّ، مثلَ: «زيدٌ إنسانٌ وكلُّ إنسانٍ ناطقٌ، فالنَّتيجة زيدٌ إنسانٌ»، فقد انتقلَ فيه من أمرٍ كلِّيٍّ وهو كلُّ إنسانٍ ناطقٍ إلى «زيدٌ إنسانٌ» وهو جزئيٌّ.

أمَّا التَّمثيلُ، فهو انتقالٌ من جزئيٍّ إلى جزئيٍّ آخرَ، مثلَ: «النَّبيذُ كالخمرِ وهو حرَّامٌ، فالنَّبيذُ حرامٌ» فقد انتقلَ فيه من حكمِ الخمرِ وهو جزئيٌّ إلى حكمِ النَّبيذِ وهو جزئيٌّ أيضًا.

أمَّا الاستقراءُ ففيه انتقالٌ من جزئياتٍ إلى كلِّيٍّ كما عرفت.

قال في السُّلَّمِ مبينًا الفرقَ بين هذه الأقيسةِ:

**وإنْ بجُزْئـيٍّ عَـلَى كُـلِّيْ استُــدِلْ  فـذَا بالاستقـرَاءِ عنـدَهُـم عُقِــلْ**

وعكسُه يُـدعَـى القيـاسَ المنطِقِي وهْـوَ الـذِي قـدَّمْتُـهُ فحقِّـــقِ

وحيـثُ جُـزئِيٌّ عَلَى جُـزئِيْ حُمِـل لجامـعٍ فـذاكَ تَمثيـلٌ جُعِـــلْ

ولا يُفيـدُ القَــطـعَ بـالـدَّليـلِ قيـاسُ الاستِقــراءِ والتَّـمثيـــلِ

* * *

# أقسامُ الحجَّةِ

قد تقدَّم أنَّ الحُجَّةَ والقياس والدليل بمعنى واحدٍ، وأنَّ البُرهان قسمٌ منها لأنَّه مركَّب من مقدماتٍ يقينيَّةٍ، كما تقدَّمَ أنَّ القياسَ باعتبارِ هيئته وصورتِه ينقسمُ إلى الأشكالِ الأربعةِ، وأمَّا هذا التَّقسيمُ الذي سنذكره فإنَّه باعتبارِ مادةِ الحجَّةِ لا باعتبارِ الهيئةِ والصُّورةِ وبهذا الاعتبارِ تنقسمُ الحجةُ أوَّلًا إلى قسمين: نقليَّةٍ وعقليَّةٍ، وثانيًا تنقسمُ العقليَّةُ إلى قسمينِ برهانٍ وغيرِه.

**وإليك بيانَ هذه الأقسام:**

**أوَّلًا: الحجة النَّقليَّة**، وهي: ما كانت المقدمتان فيها أو إحداهما مأخوذةً من الكتابِ أو السُّنةِ أو الإجماعِ، وسواء أكانت منقولةً بالنَّصِ أو بالاستنباطِ، مثالُ الحجة النَّقليَّةِ قوله تعالى في الاستدلال على وحدانيته ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾ [الأنبياء: ٢٢].

والمقدِّمة الثَّانيةُ، مطويَّة للعلمِ بها، فهذه الحجة نقليَّةٌ، أي: مأخوذةٌ من الكتابِ، ومثلُ ذلك الاستدلال بالحديثِ أو بإجماعِ الأمَّةِ على حكمٍ شرعيٍ، وسمِّيت هذه الحجةُ نقليَّة لاعتمادِها على النَّقلِ وإن كانت لا تخلو من العقلِ لأنَّه المدرِكُ لها.

**ثانيًا: الحجَّة العقليَّة**، وهي خمسةٌ:

**أوَّلًا: البرهانُ**، وهو المؤلَّف من مقدمتين يقينيَّتين، واليقينُ هو الاعتقادُ

الجازمُ الذي لا يتطرقُ إليه الشَّكُّ، وسواءٌ أكانت بدهيَّةً أو نظريَّةً، فالأُولى مثلَ: الكلُّ أعظمُ من الجزءِ، والثَّانيةُ مثلُ: كلُّ حادثٍ محتاجٌ إلى موجدٍ، وتسمَّى نظريَّةً.

**واليقينياتُ البديهيَّةُ ستٌّ:**

**أولاً: الأوَّلياتُ**، وهي التي يَحكُمُ فيها العقلُ بمجردِ تصورِ طرفيها، مثلُ: «الواحدِ نصفُ الاثنينِ، والكلُّ أعظمُ من الجزءِ».

**ثانيًا: المشاهَداتُ**، مثلَ: «الشَّمسُ مشرقةٌ».

**وثالثًا: الوجدانياتُ**، وهي مثلُ المشاهدات، إلا أن الحكْمَ فيها بواسطةِ الحسِّ الباطنيِّ، مثلَ: «الإنسان يُحِس بألمِ الجوعِ والعطشِ».

**ورابعًا: التَّجريبيَّاتُ**، وهي القضايا التي يَحكُم فيها العقلُ بواسطةِ تكرارِ التَّجربةِ، مثلَ: «النَّومُ المبكِّرُ يُكسبُ الإنسانَ صحةً».

**وخامسًا: الحَدْسياتُ**، وهي مثلُ التَّجريبيَّاتِ تتوقفُ على المشاهدةِ، إلا أنَّ التَّجريبيَّاتِ لا تكفي فيها المشاهدةُ أوَّلَ مرةٍ بل لا بدَّ من التَّكرارِ بخلافِ الحدسياتِ، فتكفي فيها أوَّلُ مرةٍ، مثالُها قولُنا: «نورُ القمرِ مستفادٌ من نورِ الشَّمسِ»، والحَدسُ بفتحِ الحاءِ معناه: سرعةُ انتقالِ الذِّهنِ من المبادئِ إلى المطالبِ.

**وسادسًا: المتواتراتُ**، وهي القضايا التي يَحكُمُ فيها العقل بواسطةِ التَّواترِ،

مثَلَ: «مكةُ موجودةٌ» ومثَلَ: «الإخبار بأنَّ هارون كانَ ملكًا».

أمَّا القضايا النَّظريَّةُ فهي التي تحتاجُ إلى استدلالِ، مثَلَ: «العالُم حادثٌ»، وبعدَ الاستدلالِ عليها تكونُ يقينيَّةً فهذه هي القضايا السَّبعُ التي يتركَّب منها البرهانُ، وهو أقوى الأدلَّةِ العقليَّةِ.

وثانيًا: **الجدلُ**، وهو: المؤلَّف من مقدِّمات مشهورةٍ بين النَّاسِ، أو مسلَّمَةٍ عند الخصمِ، مثالُ المشهورةِ: «العدلُ حسن»، سواءٌ أكانت مشهورةً عند كلِّ النَّاسِ أم عند بعضِهم، ولكلِّ قومٍ مشهوراتٌ، مثل: «حسنُ ذبحِ البقرِ عند المسلمينَ، وقبحُه عند الهنودِ»، والقضايا المسلَّمَةُ سواء أكانت صادقَةً أم لا.

وهذا القياسُ الجدليُّ يلي البرهانَ في القبولِ.

وثالثًا: **الخَطَابيُّ**، وهو المؤلَّف من مقدِّمات مقبولةٍ أو مظنونةٍ، والقصدُ منه ترغيبُ المخاطَبِ فيما يفعل وتحذيرُه عما يكره، مثلَ قولِ الخطباءِ والوُعَّاظِ في النَّقلِ عن عالمٍ: قال العالِمُ كذا أو الوليُّ كذا.

والخطابيُّ يلي الجدليَّ في القبولِ.

ورابعًا: **القياسُ الشِّعريُّ**، وهو المؤلَّف من مقدِّماتٍ متخيَّلةٍ تحدثُ بسطًا عند السَّامعِ أو قبضًا، مثلَ: قصائدِ الشُّعراءِ في المدحِ أو الهجاءِ.

وهو يلي الخطابيَّ في القبولِ.

**وخامسًا: القياسُ السفسطيُّ**، وهو المركَّبُ من مقدِّماتٍ وهميةٍ كاذبةٍ، أو شبيهةٍ بالحقِ وليست منه.

**فمثالُ الأوَّلِ**: «الحجرُ ميتٌ وكلُّ ميتٍ جمادٌ، ينتج: الحجرُ جمادٌ»، فالقضيَّة الأولى كاذبةٌ، ومثالُ الثَّاني كأنْ تقولَ مشيرًا إلى صورةِ إنسانٍ في ورقٍ: «هذا إنسانٌ وكلُّ إنسانٍ ناطقٌ، يُنتِجُ: هذا ناطقٌ» فقضاياه شبيهةٌ بالحقِّ وليست منه.

**فتحصَّلَ من ذلك أن أقسامَ الحجَّةِ تفصيلا ستَّةٌ:**

**أولًا**: حجة نقلية.

**وثانيًا: حجة عقلية** مؤلَّفة من مقدماتٍ يقينيةٍ، وتسمى البرهان، واليقينيات سبعة: أوليات – مشاهدات مجربات – متواترات – حدسيات – محسوسات – نظريات.

**وثالثًا: حجةٌ عقليَّة جدليَّة**، مؤلَّفة من مقدماتٍ مشهورةٍ أو مسلَّمةٍ عند الخصومِ.

**ورابعًا: حجة عقلية خطابية**، مؤلَّفة من مقدِّمات مأخوذةٍ من خبرِ مَنْ يوثقُ به من عالِمٍ أو وليٍّ.

**وخامسًا: حجة عقلية شعريَّة**، وهي المؤلَّفة من مقدِّمات شعريَّةٍ تُحدثُ بسطًا أو نفرةً عندَ السَّامعِ.

**وسادسًا: حجة عقليَّة سفسطيَّةٌ**، وهي المؤلَّفة من مقدماتٍ وهميَّةٍ كاذبةٍ أو شبيهةٍ بالحقِ وليست منه.

**قال صاحبُ السلم في تقسيم الحجَّة إلى هذه الأقسام الستة:**

## فصلٌ أقسامِ الحجَّةِ

وحُـجَّـةٌ نقـليَّـــةٌ عقليَّـــةْ أقسـامُ هـذي خمسـةٌ جَلِيَّـــةْ
خَطَابةٌ، شِعـرٌ، وبُـرهـانٌ، جَـدَلْ وخـامسٌ سَفْسَطَـةٌ نِلْتَ الأمَـلْ

فقد قسم الحجَّة أوَّلًا إلى نقلية وعقلية، ثم قسَّم العقليَّةَ إلى خمسةٍ، فمجموعُ أقسامِها ستةٌ وظاهرُه أنَّ النَّقليةَ لا تكونُ عقليَّةً مع أنَّ العقل لابدَّ منه في إدراكِها وفهمِها.

وقد جرى المصنِّف على أنَّ البرهانَ عقليٌّ على طريقةِ المناطقةِ الذين يهتمونَ بالعقليَّاتِ، وأن البرهانَ عندهم مختصٌّ بالعقليَّاتِ فقط، وأنَّ المركَّبَ من المقدماتِ النَّقليَّةِ من الكتابِ أو السُّنَّةِ لا يكونُ برهانًا.

ثم قال:

أجَلُّهـا البُـرهـانُ مـا أُلِّـفَ مِـــن مُقـدِّمــاتٍ باليقيــنِ تَـقْتَـــرِنْ
مِــنْ أوَليـَّــــاتٍ مُشاهَداتِ مجـــرَّبـــاتٍ متـــواتِراتِ
وحدسيــاتٍ ومحسوســـاتِ فتـلـك جَمْـلــةُ اليـقينيَّـاتِ

معناه أنَّ البرهانَ هو الذي أُلِّفَ من المقدِّماتِ اليقينيَّةِ، وهي ستٌّ، أي: بديهيَّةٌ كما بينها، وقد عرفتَ معنى كلِّ واحدةٍ منها، وسمِّيَ برهانًا لأنَّه يقطعُ على الخصمِ رأيه، فهو من البرْه بمعنى القطعِ.

**واعلم أنَّ البُرهان ينقسمُ إلى: لمِّيٍّ وإنِّيٍّ.**

لأنَّ الحدَّ الوسطَ إن كان علَّة للمطلوبِ ذهنًا وخارجًا فهو اللِّمِّيُّ.

**مثالُ ذلك أن تقولَ:** «زيد صانع، وكلُ صانعٍ له صنعةٌ، زيدٌ صانعٌ»، فإنَّ وجود الصانعِ علَّةٌ ذهنًا وخارجًا في وجودِ الصَّنعةِ، لأن الصَانعَ يوجدُ أوَّلًا ثم توجدُ الصَّنعةُ. ومثالُه أيضًا: «زيدٌ متعفِّنُ الأخلاطِ، وكلُّ متعفِّن الأخلاطِ محمومٌ، زيدٌ محمومٌ»، فتعفُّنُ الأخلاطِ للحمى علَّةٌ وسببٌ لها في الذِّهنِ والخارجِ معًا.

وسمِّي هذا البرهان لميًّا لأنَّه يفيدُ التَّحقيقَ في الذِّهنِ والخارجِ معًا، واللِّمِّيَّةُ هي العلِّةُ، ولذلك يجابُ بها عن السُّؤالِ بلِمَ، فإذا قيلَ ما علةُ الحمى التي أصابت زيدًا؟ فيُقالُ في الجوابِ: لتعفُّنِ أخلاطِه.

وإن كان الحدُّ الوسط علَّةً في الذِّهنِ فقط دونَ الخارجِ كان البرهاُن إنِّيًّا؛ لإفادتِه إنيَّةَ الحكمِ، أي ثبوتَه؛ لأنَّه يقالُ إنَّه كذا.

**ومثالُه:** «زيدٌ محمومٌ، وكلُّ محمومٍ متعفِّنُ الأخلاطِ، فزيدٌ متعفِّنُ الأخلاطِ»، فجُعِلَ هنا الحمى علَّةً لتعفنِ الأخلاطِ، وهذا في الذِّهنِ فقط، وأمَّا في الخارجِ فالأمرُ بالعكسِ، وعلى كلٍّ فالحدُ الوسطُ لابدَّ أنْ يكونَ علَّةً في الذِّهنِ، وإلا لم يكنْ واسطةً في الإنتاجِ، فإن كان مع ذلك علة في الخارجِ فهو اللِّمِّيُّ، وإلا فهو الإنِّيُّ.

* * *

## دلالةُ المقدِّماتِ على النَّتيجةِ

قد علمتَ أنَّ القياس المنطقيَّ متى استوفى شروطَه كانت النَّتيجةُ لازمةً له، وقد اختلف في هذا اللُّزومِ على أربعةِ أقوالٍ:

**الأوَّلُ**: أنَّه عقليٌّ، أي: يحصلُ العلْمُ بالنَّتيجةِ عقبَ العلمِ بالقياسِ من غيرِ تولُّدٍ ولا تعليلٍ، وهذا قولٌ لبعضِ أهل السُّنةِ[1].

**القولُ الثَّاني**: أنَّه عاديٌّ[2]، أي: يحصلُ ذلك بطريقِ جريِ العادةِ التي تجوِّزُ التخلُّفَ، فيجوزُ عند هؤلاءِ أن يخلقَ الله العلْمَ بالقياسِ ولا يخلقُ العلْمَ بالنَّتيجةِ خرقًا للعادةِ[3].

---

(١) قال الدَّمنهوريُّ في «إيضاح المُبهمِ من معاني السُّلَّم»: ٩٤: «وهو مذهب إمام الحرمين»، حيث قال في «الإرشاد»: ٣١: «النَّظرُ الصَّحيحُ إذا تمَّ على سدادِه، ولم تَعقُبه آفةٌ تُنافي العِلمَ، حصلَ العِلمُ بالمنظورِ فيه على الاتِّصالِ بتصرمِ النَّظرِ، ولا يتأتَّى من النَّاظرِ جهلٌ بالمَدلولِ عقيبَ النَّظرِ مع ذِكرِه له، ولا يولِّدُ النَّظرُ العِلمَ، ولا يُوجِبُه إيجابَ العِلَّةِ مَعلولَها».اهـ

(٢) قال الدَّمنهوريُّ في: «إيضاح المبهم من معاني السلم»: ٩٤: «وهو مذهب الأشعري».

(٣) قال أحمد بن مبارك السجلماسي في «حاشيته على شرح سعيد قدورة»: ٢١٠: «حاصِلُ الخِلافِ بينَ هذا القَولِ والذي قبله: أنَّهم اختلَفوا في قياسِ النَّظرِ والنَّتيجةِ؛ هل يُقاسُ ذلك اللُّزومُ بينهما على اللُّزومِ الذي بينَ الجَوهرِ والعَرَضِ -مثلاً- فيكونُ اللزومُ بينَ النَّظرِ ونتيجتِه عقليًّا -وإلى هذا ذهب الأول- أو يُقاسُ على اللُّزومِ الذي بينَ النَّارِ والإحراقِ وأمثالها من العاديَّاتِ، وهذا اللُّزومُ عاديٌّ، فيكون اللُّزومُ بينَ النَّظرِ ونتيجتِه عاديًّا أيضًا؟».اهـ ولهذا اعتبَر البنَّاني -في «شرحه على السلم»: ٢١٠ - أنَّ الآراءَ في تلكَ المسألةِ ثلاثةٌ لا أربعةٌ فقالَ: «أَحدُها: مذهبُ أهلِ الحقِّ أنَّ اللهَ تعالى هو الخالِقُ للعِلمِ بالنَّتيجةِ عقبَ النَّظرِ بلا واسِطةٍ ولا تأثيرٍ لغيرِه فيها كما لا تأثيرَ لغيرِه في شيءٍ من المُمكِناتِ، ثمَّ اختلَفوا على =

**القولُ الثَّالثُ للمعتزلةِ:** أنَّه بطريقِ التولُّدِ، على معنى أنَّ العلمَ بالنَّتيجةِ متولِّدٌ عن العلمِ بالمقدِّماتِ من غيرِ أن يكونَ لأحدٍ شيءٌ في حصولِه، وذلك مثلُ حركةِ الأصبعِ فإنَّه يتولَّدُ عنها حركةُ الخاتَمِ، فالتولُّدُ عندهم أن يوجِبَ الفعلُ لفاعلِه شيئًا آخرَ بدونِ أن يكونَ لأحدٍ شيءٌ فيه، فالذي هو من عملِ الإنسانِ العلْمُ بالدَّليلِ، وأمَّا العِلْمُ بالمدلولِ فهو ناشئٌ ومتولِّدٌ عن هذا العلْمِ[١].

**والقولُ الرَّابعُ:** أنَّه واجبٌ على معنى أنَّ العلْمَ بالدَّليلِ هو علةٌ للعلْمِ بالنَّتيجةِ، فالعلَّة مؤثرةٌ وموجدةٌ له[٢].

والفرقُ بين هذا وبين القولِ بالتَّولدِ أن العلْمَ بالدَّليلِ أَثَّرَ في العلمِ بالنَّتيجةِ على القولِ بالتَّعليلِ، وأمَّا على القولِ بالتَّولدِ فإنَّ العلْمَ بالدَّليلِ لا يؤثِّرُ في العلْمِ بالمدلول ولا يوجِده، وإنَّما حصلَ الثَّاني عقبَ حصولِ الأوَّلِ وتولَّد عنه، وهذا الخلافُ جارٍ بين كلِّ سببٍ ومسببٍ وعلَّةٍ ومعلولٍ.

والقولُ الأوَّلُ هو الصَّحيحُ، وهو أنه عقليٌّ من غيرِ تولدٍ ولا تعليلٍ، والقول الثَّاني يليه في الصِّحةِ وهو أنَّه عاديٌّ، وهما لأهلِ السُّنةِ والقولانِ الأخيرانِ للمعتزلةِ والفلاسفةِ.

---

= قَولَين: أحدهما قول إمام الحرمين...القول الثاني للشيخ أبي الحسن الأشعري...». اهـ

(١) بيان المسألة ذكره القاضي عبد الجبار في «المغني في أبواب العدل والتوحيد»: جـ٩، صـ١٢٥، ١٢٦، وفي «شرح الأصول الخمسة»: ٣٨٧، ٣٩٠، وفي «المجموع في المحيط بالتكليف»: جـ١، صـ٤٠٨: ٤١٤.

(٢) راجع: ابن سينا في «الشفاء الطبيعيات» جـ٥، صـ٤٨، ٤٩.

قال صاحب السُّلَّمِ مبينًا هذا الخلاف:

**وفـــي دَلالـــةِ المقـــدِّمـاتِ عـلى النَّتيجــةِ خـــلافٌ آتِ**
**عقـليٌّ، أو عـــاديٌّ، أو تـولُّــدُ أو واجــبٌ، والأوَّلُ المُـؤَيَّـــدُ**

ثم ذكر المصنف خاتمةً للكتابِ بين فيها الخطأَ في البرهانِ فقال:

**وخطــأُ البـرهـــانِ حيــثُ وجـدَا في مـادةٍ أو صــورةٍ، فالمُبتــدَا**

**معناه أنَّ الخطأ في البرهان يكون على قسمين:** خطأٌ في مادتِه التي تركَّب منها، وخطأٌ في صورتِه وهيئتِه، وخصَّ ذلك بالبرهانِ مع أنَّ غيره من أقسامِ الحجةِ يقعُ فيه الخطأ على هذا النَّحو؛ اهتمامًا بشأنِه لأنَّه هو عمدةُ الأقيسةِ، ثم قسَّمَ الخطأ في المادة إلى قسمين: خطأٌ من جهةِ اللَّفظ، وخطأٌ من جهة المعنى، وعلى ذلك تكونُ الأخطاءُ في البرهانِ ثلاثةً: «خطأ في اللَّفظِ – خطأ في المعنى – خطأ في صورتِه».

**فالأوَّل**: مثل أن يأخذَ المشتركَ فيه أو يجعلَ المتباينَ مثلَ المترادفِ.

**مثال أخذِ المشتركِ فيه قولُك مشيرًا إلى الحيضِ:** «هذا قرءٌ، وكلُّ قرء لا يحرُمُ فيه الوطءُ، فهذا لا يحرمُ فيه الوطءُ» بمعنى الطُّهرِ ويصحُ أن يكونَ هذا المثال أيضًا من الخطأ في صورته، لأنَّ الحد الوسط لم يتكرر لأنَّ معناه في الصُّغرى غيرُ معناه في الكبرى، ومثالُ جعل المتباين مثلَ المترادفِ أن تقولَ مشيرًا إلى سيفٍ غيرُ قاطعٍ: «هذا سيفٌ وكلُّ سيفٍ صارمٌ، فهذا صارمٌ»، فقد جعلتَ السَّيفَ الغيرَ قاطعٍ مثلَ السَّيفِ الصَّارمِ، أي: القاطعِ وبينهما تباينٌ

جزئيٌّ، لأنَّ السَّيفَ يشملُ القاطعَ وغيرَه، والصَّارمُ لا يكونُ إلا قاطعًا.

**والثَّاني** وهو الخطأ في المعنى، يكونُ بجعلِ القضيَّةِ الكاذبةِ شبيهةً بالقضيَّةِ الصَّادقةِ وذلك يتحقق في أربعةِ أشياءٍ:

**أوَّلًا**: جعلُ العرضيِّ كالذَّاتيِّ.

**وثانيًا**: جعلُ النَّتيجةِ إحدى مقدِّمتي القياسِ.

**وثالثًا**: أن يؤخَذَ حكْمُ النَّوع للجنسِ.

**ورابعًا**: جعل القطعيِّ كغيرِ القطعيِّ.

فكل هذا من قبيلِ الخطأِ في المادةِ من حيث المعنى، فمثالُ جعلِ العرضيِّ الذي يحصلُ بغيره كالذَّاتيِّ الذي لا يحتاجُ إلى واسطةٍ: أنْ تقولَ لشخصٍ جالسٍ في السَّفينةِ: «هذا متحركٌ، وكلُّ متحركٍ لا يثبتُ في موضعِه، فهذا لا يثبتُ في موضِعِه»، فقد جعلتَ المتحركَ بغيرِه كالمتحركِ بنفسِه.

ومثال أخذِ النَّتيجةِ إحدى مقدِّمتيِّ القياسِ، أن تقولَ: «هذه نقلة -بمعنى حركة-، وكلُّ نقلةٍ حركةٌ فالنَّتيجةُ هذه حركةٌ»، وهي عينُ الصُّغرى، ويصح في هذا المثال أن يكونَ الخطأُ راجعًا للصُّورةِ؛ لأنَّه خالفَ شرطًا من شروطِ القياسِ، وهو ألا تكونَ النَّتيجةُ مقدِّمةً منه.

**ومثال ما أُخِذَ فيه حُكْمُ النَّوعِ للجنسِ أن تقولَ**: «هذا حيوانٌ وكلُّ حيوانٍ ناطقٌ، فهذا ناطقٌ مشيرًا إلى فرسٍ -مثلاً-»، فقد حكمت على الجنس وهو حيوان بالنُّطقِ الذي هو للنَّوعِ.

**ومثالُ جعلِ القطعيِّ مثلَ غيرِه أنْ تقولَ:** «هذا ميتٌ، وكلُّ ميتٍ جمادٌ فهذا جمادٌ» فإنَّك جعلتُ الميِّتَ حقيقةً وهو ما له روحٌ أزهقت مثلَ الجمادِ الذي لا روحَ فيه، ولا يقالُ له ميتٌ قطعًا.

**والقِّسمُ الثَّالثُ وهو الخطأ في صورةِ القياسِ**، مثلَ الخروجِ عن الشَّكلِ بأنْ لم يؤتَ فيه بالحدِّ الأوسطِ، أو تُركَ شرطٌ من شروطِ القياسِ لتحقيقِ إنتاجِه إنتاجًا مطَّرِدًا.

**مثالُ تركِ الحدِّ الأوسطِ أن تقولَ:** «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، وكلُّ حجرٍ جمادٌ»، ومثالُ تركِ شرطٍ من شروطِ الأشكالِ أنْ تقولَ في الشَّكلِ الأوَّلِ: «لا شيءَ من الإنسانِ بفرسٍ، وكلُّ فرسٍ حيوانٌ، وفي الشَّكلِ الثَّاني: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ وكلُّ فرسٍ حيوانٌ»، وفي الثَّالث بعضُ العلْمِ نافعٌ وبعضُ العلْمِ فقهٌ»، وفي الرَّابعِ: «بعضُ الحيوانِ ليس إنسانًا، وكلُّ فرسٍ حيوانٌ».

قال صاحب السُّلَّمِ في بيانِ أقسامِ الخطأِ في البرهانِ:

**وخطأُ البرهانِ حيثُ وجِدَا ... في مادةٍ أو صورةٍ، فالمبتَدَا**

**في اللَّفظِ كاشتراكٍ أو كجَعْلِ ذا ... تبايُنٍ مثلَ الرَّديفِ مأخَذَا**

**وفي المعاني لالتِبَاسِ الكاذِبَه ... بذاتِ صدقٍ فافهمِ المُخاطَبَه**

**كمِثْلِ جعْلِ العرضيِ كالذَّاتي ... أو ناتجٍ إحدَى المقدِّماتِ**

**والحكمِ للجنسِ بحكمِ النَّوعِ ... وجعلِ كالقطعيِّ غيرِ القطعي**

**ومعناه أنَّ خطأَ البرهانِ ينقسمُ إلى قسمينِ**: أوَّلًا خطأٌ في المادةِ، وثانيًا خطأٌ في الصُّورةِ، ثم قسَّمَ الخطأَ في المادةِ إلى قسمينِ: خطأٌ في اللَّفظِ وخطأٌ في المعنى، ثم مثَّلَ للخطأِ في اللَّفظِ بأخذِ المشتركِ في القياسِ، أو بجعلِ المتباينِ مثلَ المترادفِ، ثم بيَّن أنَّ الخطأَ في المعنى يكونُ بجعلِ القضيَّةِ الكاذبةِ شبيهةً بالصادقةِ، وذلك يتحققُ في الأمورِ الآتيةِ: مثلَ جعلِ العرضيِّ مثلَ الذَّاتيِّ، أو جعلِ النَّتيجةِ مقدِّمةً بتمامِها، أو إعطاءِ الجنسِ حكمَ النَّوعِ أو جعلِ القطعيِّ كغيرِ القطعيِّ، ثم بيَّنَ الخطأَ في الصُّورةِ فقالَ:

**والثَّـــانِ كالـخُـروجِ عـن أشكالِـهِ ۝ وتَـرْكِ شَـرطِ النَّتْـجِ مــن إكمَـالِـهِ**

والله أعلم!

وصلَّى الله على سيِّدِنا محمدٍ أولًا وأخيرًا وعلى آلِه وصحبِه.

* * *

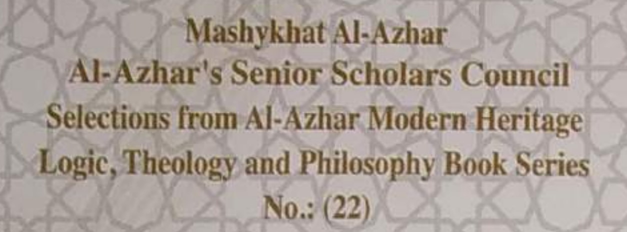
# الفِهرِسُ التَّفصِيليُّ

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| أقسام الدلالة | ٣٠ |
| بيان المحتاج إليه في المنطق | ٣١ |
| أقسام الدلالة اللفظية الوضعية | ٣٢ |
| الدلالة المطابقية | ٣٢ |
| الدلالة التضمنية | ٣٣ |
| الدلالة الالتزامية | ٣٣ |
| أقسام اللازم | ٣٣ |
| أي اللوازم معتبر | ٣٥ |
| النسبة بين الدلالات الثلاث | ٣٨ |
| مبحث اللفظ المستعمل | ٤١ |
| تقسيم المفرد باعتبار معناه | ٤٤ |
| تقسيم الكلي إلى ذاتي، وعرضي | ٤٩ |
| مبحث الكليات الخمس | ٥٣ |
| مبحث الجنس | ٥٥ |
| مبحث الفصل | ٥٧ |

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|







# Memoirs in logic
## Comments on (As-Sullam Al-Munawraq)



By

**Salih Mousa Sharaf**

(d.1405 AH/1985 AD)

A Senior Scholar of Al-Azhar Al-Sharif

